



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الموضوع

التمويل الإسلامي واقع وممارسات

دراسة حالة نافذة إسلامية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د.

إعداد الطالبين:

- بن زرقة بدر

- بن حدة أمال

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	بلوهراني عبدلكريم	الأستاذ (ة): الاسم واللقب
مشرفا	نصيرة بن نافلة	الأستاذ (ة): الاسم واللقب
ممتحننا	زناقي سيد أحمد	الأستاذ (ة): الاسم واللقب

السنة الجامعية: 2025-2026

Created with

 **nitro**^{PDF} professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الموضوع

التمويل الإسلامي واقع وممارسات

دراسة حالة نافذة إسلامية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د.

إعداد الطالبين:

- بن زرقة بدر

- بن حدة أمال

الاسم واللقب

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا

.....

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

مشرفا

نصيرة بن نافلة

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

ممتحنا

.....

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

السنة الجامعية: 2025 – 2026



شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمده سبحانه وتعالى على توفيقه وإعانتة لنا في إنجاز هذه المذكرة، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة على هذا العمل " بن نافلة نصيرة" ، لما قدمته من توجيهات قيمة ونصائح علمية ساهمت في إنجاز هذه المذكرة وإتمامها على أحسن وجه كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، على تفضلهم بقراءة هذا العمل وتفحصه، وعلى ملاحظاتهم القيمة ومجهوداتهم المبذولة.

ونخص بالشكر كذلك أساتذة وموظفي وعمال جامعة بلحاج بوشعيب، لما قدموه من دعم علمي وإداري طوال المسار الدراسي.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى بنك البدر والعمال الذين ساهموا في إنجاز الدراسة الميدانية ، من خلال تعاونهم وتقديم المعلومات والتسهيلات اللازمة.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر إلى جميع الزملاء والزميلات من الطلبة، وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل، ولو بكلمة طيبة أو تشجيع صادق.

وفي الأخير، نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل طالب علم.

اهداء

إلى من كان دعاؤهما سرّاً نجاحي، ونور دربي في كل خطوة،
إلى أعز الناس على قلبي، أبي الغالي وأمي الحبيبة، حفظهما الله وأدامهما تاجاً فوق
رأسي.

إلى شريك حياتي، سندي ورفيق دربي، الذي شاركني لحظات التعب قبل الفرح،
وكان خير داعم ومشجع لإتمام هذا العمل.

إلى أبنائي الأعزاء، الذين كانوا مصدر الأمل والطاقة لمواصلة الطريق وتحقيق النجاح.

إلى إخوتي وأخواتي، وكل أفراد عائلتي الكريمة الذين أحاطوني بالمحبة والدعم.

إلى كل أستاذ علّمني حرفاً، وإلى كل صديق وزميل رافقني خلال مشواري الدراسي.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

طالبة بن زرقة بدرة

اهداء

لحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، أهديه بكل فخر واعتزاز:

إلى الوالدين الكريمين، رمز التضحية والعطاء، اللذين كانا دائماً مصدر القوة والثقة والدعاء..

إلى زوجي العزيز، الذي/التي وقف إلى جانبي في كل الظروف، وتحمل معي مشاق الدراسة والعمل، فكان خير معين.

إلى أبنائي الأحباء، الذين منحوني الأمل والسعادة، وكانوا الدافع الأكبر للاستمرار والاجتهاد.

إلى عائلتي الكبيرة، وإلى كل من أحبني ودعمني وساندني بالكلمة الطيبة والدعاء الصادق.

إلى زملائي وزميلاتي، وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

أهديكم هذا العمل المتواضع عربون محبة ووفاء.

طالبة بن حدة امال

I فهرس المحتويات.

I قائمة الجداول

I قائمة الأشكال

I قائمة الملاحق

I الملخصات

أ مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الاسلامي و الاسسس
التشريعية.....

المبحث الأول : ماهي التمويل
الاسلامي.....3

المطلب الأول: النشأة و تعريف التمويل الاسلامي.....3

المطلب الثاني: أسس التمويل الاسلامي و أنواعه.....7

المطلب الثالث: الفرق بين التمويل الاسلامي و الربوي.....12

المبحث الثاني : صيغ التمويل
الاسلامي.....13

المطلب الأول : صيغ التمويل بالمشراكة و
المنزعة.....13

المطلب الثاني: البيوع.....18

المطلب الثالث: صيغ الإيجار.....23

المبحث الثالث: الإطار الشرعي و الرقابي التمويل الاسلامي
دولية.....25

المطلب الاول: المرجعية الشرعية و المعايير الدولية AAOIFI.....25

المطلب الثاني: الإطار الرقابي و الاشرافي مجلس الخدمات المالية و الاسلامية IFSB.....28

المطلب الثالث: التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل الاسلامي.....36

الفصل الثاني: واقع التمويل الاسلامي في
الجزائر.....

المبحث الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر
.....45

المطلب الأول: مراحل ظهور التمويل الإسلامي45

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة في الجزائر46

المطلب الثالث: دور بنك الجزائر في تنظيم البنوك الإسلامية.....48

المبحث الثاني: منتجات التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية49

المطلب الأول: مدى انتشار التمويل الإسلامي في البنوك العمومية49

المطلب الثاني: مدى مساهمة التمويل في تعبئة الإدخار50

المطلب الثالث: النواذ الإسلامية في البنوك العمومية52

المبحث الثالث: تحديات وآفاق التمويل الإسلامي في الجزائر
.....58

المطلب الأول: التحديات التشريعية والتنظيمية58

المطلب الثاني: التحديات التقنية و البشرية.....	60
المطلب الثالث: التحديات التسويقية و الثقافية.....	62
الفصل الثالث: تقديم تجربة الصيرفة الاسلامية في البنك محل الدراسة (وكالة البدر عين تموشنت)	
المبحث الاول: تقديم البنك (محل	
الدراسة).....	68
المطلب الاول: النشأة.....	68
المطلب الثاني: الوظائف والأهداف العامة لشباك الصيرفة الاسلامية.....	68
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي.....	72
المبحث الثاني: خدمات الصيرفة الاسلامية التي يقدمها البنك (محل	
الدراسة).....	73
المطلب الاول: صيغ الادخار.....	73
المطلب الثاني: المراجعة.....	76
المطلب الثالث: الاجارة.....	79
المبحث الثالث: تقييم تجربة النافذة الاسلامية لوكالة البدر (عين تموشنت) مقارنة بالتجربة	
المالية.....	80
المطلب الاول: تحليل استمارة المقابلة مع خبراء البنك.....	80
المطلب الثاني: التطبيق العملي لصيغة المراجعة (تجهيزات).....	85
المطلب الثالث: محاولة اسقاط التجربة المالية على الوكالة التجارية محل الدراسة.....	87
خاتمة.....	92

97.....	قائمة المراجع
107.....	الملحق

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
70	يوضح ملخص لأبرز فئات المستهدفة	(1)
76	يوضح إحصائيات تطور فتح الحسابات (2021-2022)	(2)
76	يوضح إجمالي المبالغ السنوية المذكورة (بالدينار الجزائري)	(3)
87	يوضح محاكاة التمويل الإسلامي	(4)
87	يوضح نتيجة المحاكاة	(5)

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-3	الهيكل التنظيمي للوكالة بنك البدر عين تموشنت	72
2-3	الهيكل التنظيمي للشباك	73

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
رقم 79	شهادة المطابقة الشرعية (النافذة الإسلامية)	107
رقم 67/1	دفتر توفير اسلامي	109
رقم 68/2	دفتر توفير اسلامي أشبال	111
رقم 66/3	حساب ادخار اسلامي استثماري	113
رقم 65/4	حساب ادخار اسلامي استثماري فلاح	115
رقم 70/5	حساب جاري اسلامي	117
رقم 69/6	حساب شيك اسلامي	119
رقم 76/7	المراجعة للصفقات العمومية	121
رقم 75/8	المراجعة للصادرات	123
رقم 72/9	مراجعة غلتي	125
رقم 77/10	المراجعة للمواد الأولية	127
رقم 71/11	المراجعة للمعدات المهنية	129
رقم 12	مراجعة التجهيزات	130
رقم 13	مراجعة دراجات نارية	131
رقم 14	مراجعة الأشغال	132
رقم 78/15	المراجعة لوسائل النقل	134
رقم 74 / 16	مراجعة للإنتاج الفلاحي	136

138	بدر إجارة	رقم 17
139	الصكوك السيادية إجارة	رقم 18
141	قائمة الوثائق المطلوبة	Annex1
142	وصل استلام التمويل	Annex2
143	الرفض	Annex3
144	القبول	Annex4
145	طلب تمويل مراجعة استهلاك	Annex 5
146	ترخيص بالإطلاع على المركزية	Annex 6
148	عقد توكيل للأفراد	Annex 7
149	طلب شراء	Annex 8
150	تعهد بالشراء أحادي الطرف	Annex 9
153	اتفاقية التمويل بصيغة مراجعة للأفراد	Annex 10
154	عقد بيع مراجعة الساعة	Annex11
155	عقد بيع مراجعة للسيارات	Annex 12
156	ترخيص بالتسليم	Annex 13
157	تفويض بالاقتطاع التلقائي	Annex 14

159	ترخيص بتوطين الراتب	Annex 24
-----	---------------------	----------

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة تبني التمويل الإسلامي من قبل البنوك في الجزائر، من خلال دراسة حالة وكالة عين تموشنت تندرج هذه الدراسة في إطار استجابة النظام المصرفي الجزائري للتحويلات العالمية المتزايدة نحو نماذج التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في ظل تنامي الطلب الاجتماعي والديني على بدائل مصرفية شرعية.

تناولت الدراسة في إطارها النظري، المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تحليل واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، من خلال دراسة تجربة النواذ الإسلامية في البنوك العمومية، كما أجريت دراسة ميدانية نافذة التمويل الإسلامي في البنك الجزائري لوكالة عين تموشنت حيث قدمت معلومات تفصيلية عن والخدمات الإسلامية التي تقدمها مع التركيز على آلية عمل صيغة مراجعة التجهيزات، بداية من الشروط والإجراءات إلى مراحل التنفيذ، وضوابط هامش الربح، وترخيص الاقتطاع، مما يعكس التطبيق العملي للتمويل الإسلامي في الواقع الجزائري.

وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي وتجربة النواذ الإسلامية لا تزال في مراحلها الأولى وتواجه عدة تحديات من أبرزها ضعف التكوين الشرعي والمهني للموظفين، ونقص الثقة من قبل بعض العملاء، غير أن هناك مؤشرات إيجابية على إمكانية تطور هذا المسار إذا توفرت الإرادة المؤسسية والبيئة التشريعية المناسبة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية، النواذ المصرفية الإسلامية منتجات مصرفية إسلامية.

Abstract:

This study aims to highlight the experience of adopting Islamic finance by banks in Algeria through a case study of the Ain Temouchent branch. The study falls within the framework of the Algerian banking system's response to the growing global shift toward financing models that comply with the principles of Islamic Sharia, in light of the increasing social and religious demand for legitimate banking alternatives.

In its theoretical framework, the study addressed the basic concepts of Islamic finance. On the practical side, it analyzed the reality of Islamic finance in Algeria through the study of Islamic windows in public banks. A field study was also conducted on the Islamic finance window at the Algerian bank branch in Ain Temouchent, where detailed information was provided about the Islamic services offered, with a particular focus on the mechanism of Murabaha financing for equipment. This included the conditions and procedures, implementation stages, profit margin regulations, and deduction authorization, reflecting the practical application of Islamic finance in the Algerian context.

The study concluded that Islamic finance and the experience of Islamic banking windows are still in their early stages and face several challenges, most notably the weak Sharia and professional training of employees, as well as the lack of trust among some customers. Nevertheless, there are positive indicators of the possibility of developing this path if institutional commitment and an appropriate legislative environment are ensured.

Keywords: Traditional banks, Islamic banks, Islamic banking windows, Islamic banking products.

مقدمة

شهد النظام المالي العالمي في العقود الاخيرة تحولات جذرية، فرضتها عليه الازمات متتالية التي كشفت عن هشاشة النظم التقليدية القائمة على الفائدة والمخاطرة غير المدروسة وخير دليل على ذلك الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث بينت هذه الازمة قوة وصلابة المصارف الاسلامية في ادارة الازمات، مما دفع بالكثير من دول العالم لدخول عالم الصيرفة الاسلامية، فمنها من لجأت الى انشاء مصارف اسلامية ومنها من قامت بفتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية ومنها من قامت بانشاء فروع اسلامية مخصصة حكرا لتقديم منتجات مالية متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية.

وعلى غرار العديد من الدول العالم عملت الجزائر على تفعيل الصيرفة الاسلامية بناء على مجموعة من الاصلاحات كان اولها اصدار قانون النقد والقرض 90-10 والذي فتح المجال للقطاع الخاص والاجنبي لفتح بنوك في الجزائر، والذي (محض) عنه انشاء بنكين اسلاميين، بنك البركة في سنة 1991 ومصرف السلام في سنة 2008.

وكخطوة اخرى لتعزيز الصيرفة الاسلامية في الجزائر اصدر بنك الجزائر النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2021، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي سمح للبنوك العمومية في الجزائر بفتح النوافذ الاسلامية على مستواها هذا لتفعيل وتعزيز الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

اولا: اشكالية الدراسة:

في هذا السياق، يطرح هذا البحث اشكالية اساسية تتمثل في: ما مدى نجاح البنوك التقليدية في الجزائر في تبني التمويل الاسلامي؟

وهذا يجعلنا طرح مجموعة من التساؤلات

1- ما هي الدوافع التي أدت بنوافذ التقليدية الى تبني النوافذ الاسلامية في الجزائر؟

2- ما هي ابرز التحديات التي تواجه النوافذ الاسلامية في الجزائر؟

3- ما مدى نجاح نوافذ الاسلامية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عـ وشتت؟

ثانيا: فرضيات البحث:

- يعد تزايد الطلب على الخدمات المالية الإسلامية من أبرز العوامل التي دفعت البنوك التقليدية إلى إنشاء نوافذ إسلامية
- تواجه النوافذ الإسلامية عدة قضايا من بينها ضعف التسويق، نقص الكفاءات المتخصصة والتحديات التنظيمية والشرعية
- حققت تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية نتائج إيجابية نسبيا في مجال التحويل الإسلامي عبر النوافذ الإسلامية

اهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

- توضيح الاسس النظرية للتمويل الاسلامي من خلال بيان مبادئه، (صيفه)، وخصائصه التي تميزه عن التمويل التقليدي.
 - رصد واقع التمويل الاسلامي داخل البنوك التقليدية الجزائرية بالاعتماد على بيانات واحصائيات رسمية، مع تقديم دراسة ميدانية لتجربة وكالة بنك البدر لولاية عـ وشننت.
 - تشخيص التحديات التي تواجه التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية واقتراح حلول عملية لتطويره.
- اما في الجانب التطبيقي فقد تم توظيف الاسلوب التحليلي لتحليل المقابلات والبيانات المتعلقة بالنافذة الاسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بهدف تقييم واقع التجربة واثرها على النظام المصرفي.

حدود الدراسة: تتمثل في :

- الحدود الزمانية: بالاعتماد على وثائق وارقام رسمية من بنك البدر لفترات (2020 - 2025).
- الحدود المكانية: لقد تمت هذه الدراسة في ولاية عين تموشنت (بنك البدر)

صعوبات البحث:

يوجد هناك مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا عند قيامنا بهذا البحث، ومن أبرزها:

- ندرة المراجع خصوصاً فيما يتعلق بالبنك التطبيقي.
- صعوبة الوصول إلى معلومات وبيانات مباشرة من المجلس الإسلامي الأعلى، الأمر الذي لم يمكننا من تقييم تجربة التمويل الإسلامي في بنك بدر.

المنهج المتبع

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة في الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل مختلف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية، إضافة إلى دراسة واقع التمويل الإسلامي في الجزائر وتحليل أهم خصائصه وقياداته. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة تجربة بنك بدر من خلال تحليل مختلف خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها البنك.

وقد تم الاستعانة بمجموعة من الكتب والمراجع والدراسات السابقة، بالإضافة إلى القوانين والتنظيمات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تساعد على فهم واقع التمويل الإسلامي وآفاق تطوره.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية، فمن الناحية الذاتية يتمثل السبب في الرغبة في التعمق في دراسة التمويل الإسلامي والتعرف على مختلف آليات عمل الصيرفة الإسلامية باعتبارها من المواضيع الحديثة التي تشهد تطوراً متزايداً. أما من الناحية الموضوعية فتتمثل في الأهمية الاقتصادية التي يكتسبها التمويل الإسلامي، خاصة مع التوسع الكبير الذي عرفته الصناعة المالية الإسلامية عالمياً ومحلياً.

كما أن اعتماد النوافذ الإسلامية داخل البنوك الجزائرية يعد من المواضيع الحديثة التي تستحق الدراسة والتحليل، لما لها من دور في تطوير النظام المصرفي الجزائري واستقطاب المدخرات المالية. إضافة إلى الرغبة في دراسة تجربة بنك بدر باعتباره من أبرز البنوك الجزائرية التي تبنت خدمات الصيرفة الإسلامية.

- **الدراسة الأولى: دراسة (توفيق بومدين، 2021)، أطروحة دكتوراه بعنوان "واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة تقييمية لتجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية"،** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم التجربة الحديثة لإطلاق النوافذ الإسلامية داخل البنوك العمومية والخاصة التقليدية في الجزائر كآلية لتعزيز الشمول المالي واستقطاب الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية. كما ركز الباحث في الجانب النظري على الإطار التنظيمي والقانوني الفاصل بين النشاط التقليدي والنشاط الإسلامي داخل المؤسسة الواحدة، ومدى استقلالية رأس المال وإسهابات. أما في الجانب التطبيقي الميداني فقد اعتمد الباحث على أداة الاستبيان والمقابلات الشخصية التي استهدفت عينة من الإطارات والموظفين في البنوك العمومية، مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) والبنك الوطني الجزائري (BNA)، بالإضافة إلى عينة من الزبائن. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود إقبال كبير من المجتمع الجزائري على المنتجات المصرفية الإسلامية التي تقدمها النوافذ الإسلامية، إلا أن التطبيق العملي لهذه التجربة يواجه عدة عقبات تشريعية وضريبية، فضلاً عن الضغوط المرتبطة بتأهيل الكوادر البشرية القادرة على تحقيق الفصل الفعلي والتشغيلي بين أموال النافذة الإسلامية والصندوق التقليدي للبنك، الأمر الذي يتطلب مزيداً من التطوير التنظيمي والقانوني لضمان نجاح واستمرارية هذه التجربة في الجزائر.

- **الدراسة الثانية: دراسة (مريم قحام، 2019)، أطروحة دكتوراه بعنوان "محددات ومعوقات التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة عينة من المصارف الإسلامية المعاصرة"،** انطلقت هذه الأطروحة من إشكالية جوهرية تعاني منها الصيرفة الإسلامية عالمياً، تتمثل في عزوف المصارف الإسلامية عن تطبيق صيغ التمويل القائمة على المشاركات، كالمشاركة والمضاربة، واعتمادها المفرط بنسب تتجاوز 80% على صيغ الديانات، وخاصة

المراجعة للأمر بالشراء. كما هدفت الدراسة إلى مناقشة الأطر الفقهية والاقتصادية لعقود المشاركة باعتبارها أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية وتوزيع المخاطر بين أطراف العملية التمويلية. واعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية لعينة من المصارف الإسلامية المعاصرة، من بينها بنك البركة وعدد من المصارف المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن المعوقات الأساسية التي تحد من تطبيق التمويل بالمشاركة لا تعود إلى خلل في الصيغة الفقهية لهذه العقود، وإنما ترتبط بارتفاع المخاطر الأخلاقية الناشئة عن عدم أمانة الشريك، ونقص آليات الرقابة والمتابعة الميدانية للمشروعات الممولة، إضافة إلى طبيعة التشريعات المصرفية المركزية التي تفرض على البنوك المحافظة على مستويات عالية من السيولة وقدرة على الدخول كشريك تجاري مباشر لفترات طويلة، وهو ما يدفع المصارف الإسلامية إلى تفضيل صيغ المراجعة قصيرة الأجل لما توفره من تدفقات نقدية ثابتة ومستقرة ومخاطر أقل مقارنة بصيغ المشاركة والمضاربة.

- **الدراسة الثالثة دراسة (بلال دواجي، 2023)، أطروحة دكتوراه بعنوان "دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية لمواجهة التحديات التنافسية"، ركزت هذه الأطروحة على مفهوم الهندسة المالية الإسلامية باعتبارها علماً يهتم بابتكار وتطوير أدوات ومنتجات مالية جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلبي في الوقت نفسه الاحتياجات المعاصرة للمتعاملاً الاقتصادي.** كما تناولت الدراسة المبادئ والضوابط الحاكمة للابتكار المالي الإسلامي، وحدود محاكاة المنتجات المالية التقليدية من خلال ما يعرف بالهندسة العكسية للمنتجات الربوية، مع إبراز الضوابط الشرعية الواجب مراعاتها عند تصميم المنتجات المالية الإسلامية الحديثة. وفي الجانب التطبيقي، قام الباحث بتحليل نماذج من المنتجات المالية المستحدثة، مثل المراجعة الرقمية وعقود تمويل الاستهلاك والتجهيز الموجهة للأفراد، مع دراسة كيفية إعادة صياغة المستندات والوثائق الإدارية والتعاقدية بما يضمن تجنب شبهات الصورية أو الربا، من خلال التأكد من صحة القبض الحقيقي للسلعة قبل بيعها للزبون. وتوصلت الدراسة إلى اقتراح إطار تنظيمي يمكن أن تسترشد به البنوك المركزية بما يسمح بتوفير مرونة أكبر للمهندسين الماليين في تصميم عقود تمويلية مبتكرة ومرنة، مع

التأكيد على أهمية تفعيل دور التدقيق الشرعي الرقمي لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة والتحول الرقمي في المعاملات والخدمات المالية الإسلامية، بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات الصيرفة الإسلامية وتطوير منتجاتها باستمرار .

- دراسة الرابعة: دراسة (زويد دالية وصابري اسماء، 2022) مذكرة ماستر بعنوان تقدير تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة النوافذ الإسلامية على مستوى وكالة البنك الجزائري، من خلال التطرق لأهم ضوابط سير عملية فتح النافذة الإسلامية، بالإضافة لعوامل نجاحها، والوقوف على التحديات التي واجهتها، كما هدفت التقييم خطوات فتح النافذة الإسلامية للوكالة مقارنة بخطوات فتح النافذة الإسلامية مع التجارب الدولية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن عملية فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية خطوة إيجابية حركت عجلة النمو الاقتصادي ووسعت دائرة المصرفية الإسلامية، وذلك بطرح عدة منتجات إسلامية، أدت إلى إقبال شريحة كبيرة من المجتمع للتعامل بصيغ التمويل الإسلامي.

- الدراسة الخامسة: (دراسة سميرة حليتيتم 2018) بعنوان: أفاق فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة مقارنة بين بنك بوميتز الماليزي والوكالات القرض الشعبي الجزائري - CPA الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - CNEP بنك التنمية المالية BDL بولاية المسيلة هذه الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف بالنوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية من جانب النظري من حيث الدوافع والمتطلبات تقييم النتائج المترتبة عن تأسيس نافذة إسلامية في بنك تجاري في ظل النظام المصرفي الربوي القائم؛ توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- أظهرت التجربة أن هناك شرائح عريضة من فئة اتمتع باختلافه ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للعمل المصرفي التقليدي، الأمر الذي أثبتته الدراسة الميدانية من ناحية إقبال الكثير والاستعداد للدخول في تجربة النوافذ الإسلامية من ناحية أخرى، وهو نفس الشيء تقريبا عند اجتماع الجزائري عموما وسكان المسيلة بصفة خاصة.

- **الدراسة السادسة :** (دراسة منير خطوي، مبارك لسلوس 2020) بعنوان: النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح هذه الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات.

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على كيفية تقدّم البنوك التقليدية للخدمات المصرفية الإسلامية؛
- التعرف على إمكانية تحول البنوك العمومية الجزائرية للعمل المصرفي الإسلامي عبر فتح نوافذ إسلامية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يقتصر نشاط النوافذ الإسلامية على بعض البنوك التقليدية الخاصة العاملة بالجزائر، في انتظار التحول الفعلي لثلاثة بنوك عمومية للعمل المصرفي الإسلامي عبر نوافذها الإسلامية بعد صدور النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية؛

- يعتبر النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية خطوة اجابية للتأطير القانون للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، لكنه يبقى غير كاف.

- **الدراسة السابعة: (بصري حبيب، بونورة إبراهيم 2025)** نذرة تخرج تحت عنوان نهج التمويل الإسلامي من خلال البنوك التقليدية تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة تبني التمويل الإسلامي من قبل البنوك التقليدية في الجزائر، من خلال دراسة حالة وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري (BNA) تندرج هذه الدراسة في إطار استجابة النظام المصرفي الجزائري للتحولات العالمية المتزايدة نحو نماذج التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في ظل تنامي الطلب الاجتماعي والديني على بدائل مصرفية شرعية. تناولت الدراسة في إطارها النظري، المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي وصيغته ودوره في دعم الاقتصاد. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم تحليل واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، من خلال دراسة تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية، كما أجريت دراسة ميدانية نافذة التمويل الإسلامي في البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت حيث قدمت معلومات تفصيلية عن والخدمات الإسلامية التي تقدمها مع التركيز على آلية عمل صيغة مراجعة التجهيزات، بداية من الشروط والإجراءات إلى مراحل التنفيذ، وضوابط هامش الربح، وترخيص الاقتطاع، مما يعكس التطبيق العملي للتمويل الإسلامي في الواقع الجزائري.

وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي وتجربة النوافذ الإسلامية لا نزال في مراحلها الأولى وتواجه عدة تحديات من أبرزها ضعف التكوين الشرعي والمهني للموظفين، ونقص الثقة من قبل بعض العملاء، غير أن

هناك مؤشرات إيجابية على إمكانية تطور هذا السار إذا توفرت الإرادة المؤسسية والبيئة التشريعية المناسبة.

هيكل الدراسة

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، حيث يضم كل فصل مجموعة من المباحث التي تعالج مختلف جوانب الموضوع بصورة متسلسلة ومتكاملة.

تناول الفصل الأول بعنوان بـ: "الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية"، وتم تقسيمه إلى مبحثين، حيث خصص المبحث الأول لدراسة ماهية التمويل الإسلامي من خلال تعريفه وخصائصه وأهدافه، إضافة إلى إبراز الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، بينما تناول المبحث الثاني الأسس التشريعية والشرعية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، مع التطرق إلى أهم صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في البنوك الإسلامية.

أما الفصل الثاني المعنون بـ: "واقع التمويل الإسلامي في الجزائر"، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تناول المبحث الأول نشأة وتطور التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية في الجزائر، مع إبراز دور النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة واقع التمويل الإسلامي في الجزائر وأهم التحديات والصعوبات التي تواجه تطويره وانتشاره.

في حين خصص الفصل الثالث المعنون بـ: "تقديم تجربة الصيرفة الإسلامية في البنك محل الدراسة (بنك البدر)"، وتم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تناول المبحث الأول تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" والتعريف بخدمات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة وتحليل تجربة الصيرفة الإسلامية داخل البنك، مع تقييم مدى مساهمتها في تطوير التمويل الإسلامي وتعزيز النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

تمهيد الفصل

يعد التمويل الإسلامي من أهم البدائل المالية المعاصرة التي أثبتت قدرتها على التكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية، حيث يقوم على منظومة متكاملة من الضوابط الشرعية التي تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام الأخلاقي. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم دراسة شاملة حول ماهية التمويل الإسلامي من حيث نشأته ومفهومه، إضافة إلى أسسه وأنواعه، مع إبراز أهم صيغ التمويل المعتمدة في المصارف الإسلامية، والتميز بينها وبين التمويل الربوي. كما يتناول الفصل كذلك الإطار الشرعي والرقابي الذي ينظم عمل هذا القطاع على المستوى الدولي، من خلال التعرف على أبرز الهيئات والمعايير التي تضمن سلامة تطبيق التمويل الإسلامي.

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

يعد التمويل الإسلامي أحد أهم النظم المالية المعاصرة التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يهدف إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويعتمد هذا النظام على أسس أخلاقية وتشريعية تميزه عن التمويل التقليدي، من خلال تحريم الربا وربط التمويل بالنشاط الحقيقي. ومن هذا المنطلق، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف التمويل الإسلامي، نشأته وتطوره، إضافة إلى أهم الأسس التي يقوم عليها.

المطلب الأول : النشأة والتعريف التمويل الإسلامي

يعد فهم نشأة التمويل الإسلامي وتطوره التاريخي خطوة أساسية لتحديد طبيعته الحالية، إذ إن هذا النظام لم يظهر بشكله الحالي، بل هو وليد امتداد لما كان عليه من قبل. كما يهدف هذا المطلب إلى توضيح المفهوم العلمي للتمويل الإسلامي من خلال عرض مجموعة من التعريفات الفقهية والمعاصرة، وصولاً إلى صياغة تعريف شامل يوضح حقيقته وأبعاده.

الفرع الأول: نشأة وتطور التمويل الإسلامي

لم يظهر التمويل الإسلامي فجأة في العصر الحديث، بل هو امتداد تاريخي لممارسات مالية عرفت في الحضارة الإسلامية منذ بداياتها. وقد مر هذا النظام بأراحل متعددة من التطور، تأثر خلالها بالظروف الاقتصادية والسياسية، إلى أن أصبح اليوم نظاماً مالياً متكاملًا.

يعد التمويل الإسلامي أحد الأنظمة المالية المتميزة التي تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يقوم على مبادئ العدالة، ومكافحة الربا، وتقاسم المخاطر، وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. ولم يكن هذا النظام وليد العصر الحديث، بل يمتد جذوره إلى بدايات الحضارة الإسلامية، إذ عرف المسلمون منذ صدر الإسلام أشكالاً متعددة من المعاملات المالية والصرفية، كما مارسوا التجارة والنشاط الاستثماري وفق صيغ مالية تتوافق مع أحكام الدين الإسلامي، تشمل المضاربة والشاركة والسلم والزراعة والساقاة، ما يعكس مرونة النظام المالي الإسلامي وقدرته على تويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة (موساوي، 2016، صفحة 09). وقد شهدت المجتمعات الإسلامية منذ بداياتها طلباً كامناً للتمويل المتوافق مع الشريعة، مدفوعاً برغبة الأفراد في الالتزام بأحكام

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

الدين في جميع جوانب حياتهم، مما أسس لوعي متنامٍ بأهمية وجود نظام مالي إسلامي مستقل قادر على تلبية احتياجات المجتمع دون اللجوء إلى التمويل الربوي (قحف م.، 2013، صفحة 31)

تعود جذور النشاط المالي الإسلامي إلى فترة صدر الإسلام، حيث اعتمد النشاط المالي والمصرفي على مفاهيم إسلامية وأخلاقية واضحة، دف إلى مكافحة الربا والاحتكار والاستغلال. وقد ساهم بعض الصحابة مثل الزبير بن العوام رضي الله عنه في تطوير النظام المالي، من خلال ابتكار طرق لإدارة الأموال بطريقة تحافظ على حرية التصرف بها دون انتهاك أحكام الدين، وهو ما يُعرف بالنظام الإبداعي للإيداع والتحويل بـ [الدين الإسلامية، والذي يعد مبدأً أساسيًا في نظام البنوك الإسلامية الحديثة، إذ يسمح للمودع بالتصرف بأمواله بحرية دون فرض فوائد، ويسمح للبنوك بجمع الودائع واستثمارها في مشاريع متوافقة مع المبادئ الإسلامية (حسن سعيد و عبد الله، 2008، صفحة 31). كما كان بيت المال في الدولة الإسلامية يقوم بتمويل متطلبات المجتمع اعتمادًا على الثقة وأمانة الأفراد، واستثمار الأموال عبر صيغ المضاربة والمشاركة، ما يُعد الأساس لنشوء مفهوم البنوك الإسلامية الحديثة (البوري، 2014، صفحة 20). وفي عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان تم إصدار الدينار الإسلامي بعد أن كان المسلمون يتعاملون بعملات الروم والبيزنطية، الأمر الذي عزز الاستقلال النقدي للدولة الإسلامية وأسهم في تأصيل المعاملات المالية (موساوي، 2016، صفحة 10)

على الرغم من وجود المعاملات المالية المتنوعة، إلا أنه لم تكن هناك مؤسسات مالية مستقلة تطبق النظام الإسلامي بشكل مؤسسي قبل أواخر القرن التاسع عشر. ويُعزى ذلك إلى الطبيعة الفقهية لبعض العقود، مثل عدم جواز تعدد المضاربين في بعض الحالات، وأحكام الوديعة التي تمنع المودع لديه من التصرف في الأموال المودعة، ما حدّ من إمكانية نشوء مؤسسات مصرفية منظمة. ومع تراجع الدولة الإسلامية وإيثار الولاة العثمانية، دخلت البلدان الإسلامية تحت النفوذ الاستعماري الغربي، وفرضت المصارف التقليدية التي تقوم على الربا نظامها المالي، ما أدى إلى تراجع المرجعية الإسلامية أمام النظم الاقتصادية الغربية (موساوي، 2016، صفحة 10)

بدأت الجهود العملية لإنشاء مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في القرن العشرين، حيث ظهرت أولى صناديق الادخار بدون فائدة في ماليزيا عام 1940، وتلتها محاولات منظمة في باكستان عام 1950 لتطبيق أساليب التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة (حسين سعيد و عبد الله، 2008، صفحة 31). وفي مصر، تأسست بنوك الادخار المحلية بإقليم الدقهلية عام 1963 على يد الدكتور أحمد النجار بهدف تقديم

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

التمويل الحسن لصغار الفلاحين، ثم أنشئ بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 وجمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ما مثل بداية التأسيس الرسمي للتمويل الإسلامي المعاصر (ناجية و لونيس، 2022، صفحة 10). وفي السبعينيات، شهدت المنطقة تأسيس البنوك الإسلامية الكبرى مثل البنك الإسلامي للتنمية في السعودية عام 1974، وبنك دبي الإسلامي 1975، وبنك فيصل الإسلامي السوداني 1977، وبيت التمويل الكويتي 1977، والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار 1978، لتصبح هذه المرحلة مرحلة تأسيس الصناعة المصرفية الإسلامية (حسين سعيد و عبد الله، 2008، صفحة 31)

ومنذ السبعينيات، شهد التمويل الإسلامي نمواً ملحوظاً، حيث تطور من صناعة ناشئة محدودة إلى نظام مالي متكامل، يمتد نشاطه إلى أكثر من 70 دولة، مع وجود نحو 600 مؤسسة مالية تعمل وفق مبادئ الشريعة، ويغطي المستثمرون المسلمون وغير المسلمون الأسواق العالمية (مسعودي، صفحة 260)

وبحلول العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، بلغ حجم سوق التمويل الإسلامي نحو 800 مليار إلى 1 ترليون دولار أمريكي، مع معدل نمو سنوي يتراوح بين 10-15%، في حين نمت الصكوك الإسلامية من 46.7 مليار دولار في 2008 مقارنة بـ 15.8 مليار دولار في 2007، ما يعكس ديناميكية الصناعة واستمرار تطورها (الاسرج، 2017، صفحة 17). وقد ساهمت عوامل عدة في تعزيز هذا النمو، أهمها الصحة الإسلامية في النصف الأول من القرن العشرين وما ترتب عليها من رغبة متزايدة لدى المسلم للالتزام الكامل بأحكام دينهم، بالإضافة إلى كثرة الكتابات الإسلامية التي بينت مقاصد الشريعة وعممت فهمها على جمهور المسلمين وغير المسلمين، ما ساهم في تكوين قناعة بأهمية وجود تمويل إسلامي متوافق مع أحكام الدين، قادر على التعامل مع منتجات العلوم الشرعية الحديثة دون التضحية بالمبادئ الشرعية (فحرف م.، 2013، صفحة 31)

يتضح من ذلك أن التمويل الإسلامي مر بمراحل متتابعة منذ صدر الإسلام حتى العصر الحديث، بدءاً من تطوير المعاملات المالية والصيغ الاستثمارية، مروراً بتراجع النظام المالي الإسلامي نتيجة الهيمنة الغربية، ثم بروز التجارب الحديثة للبنوك الإسلامية في القرن العشرين، ووصولاً إلى التوسع العالمي للتمويل الإسلامي في العصر الحالي، ليصبح نظاماً مالياً متكاملاً قادراً على المنافسة العالمية ومتوافقاً مع الشريعة، ويمثل اليوم خياراً مهماً للمستثمرين واجتمعات المسلمة وغير المسلمة على حد سواء.

الفرع الثاني: مفهوم التمويل الاسلامي

يعتبر تحديد مفهوم التمويل الإسلامي أمراً ضرورياً لفهم طبيعته ووظائفه، خاصة في ظل تعدد التعريفات وتنوع الزوايا التي تناولته. لذلك يهدف هذا الفرع إلى عرض أهم التعريفات الفقهية والاقتصادية للتمويل الإسلامي، ثم تحليلها للوصول إلى مفهوم شامل يبرز خصائصه الأساسية ويحدد أبعاده العملية.

يعرف التمويل الإسلامي بأنه: "تقديم تمويل عيني أو معنوي على المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية" (اكرام و بلدغم، 2019، صفحة 34)

كما عرفه قحف مندر بأنه "تقديم ثروة عينة كانت أم نقدية من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي يديرونها ويتصرفون فيها لقاء عائد نتيجة الاحكام الشرعية." (قحف، 1998، صفحة 12)

وعرفه الراشدي بأنه يقوم الشخص بتقدي شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل الشرع أو على سبل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري (الرشدي، 2020، صفحة 271).

في حين قدم عصام أحمد مندور تعريفاً بأنه: "نوع أو أسلوب في التمويل يستند إلى قاعدة فقهية أساسية، وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو العمل أي أن التمويل الاستراتيجي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ استحقاق الربح بالملك أو العمل، وهذا يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبرة العمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال ويعمل بمال غيره على طريقة تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها. (مندور، 2013، صفحة 237)

وعرف بالفهوم المعاصر على أنه: "عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية مفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل عقود المراجعة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم، أو القرض" (الكردي، 2023، صفحة 11)

بناءً على ما تقدم من التعريفات السابقة، يمكن تعريف التمويل الإسلامي بأنه هو:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

تقديم أموال أو ثروات، سواء كانت نقدية أو عينية، من طرف يمتلك فائضاً مالياً إلى طرف آخر يحتاج التمويل،
دفع استثمارها أو استخدامها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، بحيث يتم تحقيق أرباح عادلة تقسم بين الطرفين
على أساس المشاركة في رأس المال والعمل، مع الالتزام بمبادئ العدالة والشفافية ومنع الربا والغرر.

المطلب الثاني: أسس التمويل الإسلامي وأنواعه

يقوم التمويل الإسلامي على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تشكل الإطار العام لعمله، حيث تضمن هذه
الأسس توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة، وفاعليته الاقتصادية من جهة أخرى. كما تتنوع صيغ
التمويل الإسلامي وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي واحتياجات الأفراد والمؤسسات، وهو ما يجعل دراسة هذه
الأسس والأنواع أمراً ضرورياً لفهم آلية عمل هذا النظام المالي.

الفرع الأول: أسس التمويل

تعد أسس التمويل الإسلامي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام، حيث تحدد أهدافه، وتوجه
ممارساته، وتضبط آلياته بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. ويهدف هذا الفرع إلى إبراز أهم هذه الأسس من خلال
تحليل أهداف التمويل الإسلامي، ومبادئه، وخصائصه التي تميزه عن غيره من الأنظمة المالية.

أولاً: أهداف التمويل الإسلامي

يسعى التمويل الإسلامي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها: (حسيني و احلام، 2023، صفحة 79)

- إيجاد بدائل للتمويل التقليدي سواء للأفراد أو المؤسسات ؛
- إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للمؤسسات وتوفير رأسمال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع؛
- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها ؛
- استقرار القوة الشرائية للنقود فالتمويل الإسلامي قائم على منع التآكل في قيمة الأصول النقدية؛ يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق العدالة في توزيع الدخل كما يعمل على تنمية المال وعدم اكتنازه

- معالجة المشكلات الاقتصادية في المجتمع مثل البطالة والتضخم. تحقيق الرفاه الاجتماعي والتكافؤ في

الفرص. (نادية، 2023، صفحة 239)

ثانياً: مبادئ التمويل الإسلامي

يستند التمويل الإسلامي إلى مجموعة من المبادئ العامة التي تحدد طريقة عمله وهدفه، وتضمن توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت تضمن استقرار النظام المالي والاقتصادي. وقد حدّد الباحثون هذه المبادئ بوضوح لتوضيح الأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، ويمكن تلخيصها فيما يلي: (منصف، صفحة 59)

1. مبدأ التملك

يمنح هذا المبدأ للمالك الحق في الاستفادة من الزيادة المتولدة عن الشيء المملوك، استناداً إلى قاعدة الخراج بالضمان، التي تمنح للتاجر الحق في الزيادة على البضاعة التي يمتلكها باعتباره ضامناً لها عند تلفها. ويضاف إلى ذلك قاعدة الغرم بالغنم، والتي تعكس قاعدة الخرج بالضمان، بحيث تتحمل □سارة من الشيء من يستفيد منه شرعاً!

2. الخراج بالضمان

هو ما ينتج عن الشيء من كسب أو منفعة إذا كان منفصلاً عنه وغير متولد منه، مثل كسب الفرد، وسكنى الدار، وأجرة الدابة. ويعني ذلك أن من يضمن الشيء له حق الاستفادة من خراجه، أما من لا يتحمل مسؤوليته فلا يستحق عائده. وبصيغة أوضح، لا يحق لصاحب رأس المال الحصول على زيادة على ماله إلا إذا كان ضامناً له ويتحمل تبعاته، وهذا المبدأ لا يطبق في التمويل التقليدي، حيث إن البنك المقرض لا يتحمل الخسارة، بل يضمن المقرض سداد أصل القرض مع فوائده حتى في حالة □سارة. (العونية، 2023، صفحة 82)

3. قاعدة الغنم بالغرم :

تعني أن استحقاق الربح أو العائد يكون مقابل تحمل المشقة والتكاليف وما قد ينجم عن ذلك من خسائر أو مخاطر. فكل من يسعى إلى تحقيق الكسب عليه أن يتحمل تبعات □سارة إذا وقعت. وبذلك، يتحمل المستثمر المخاطر المحتملة بشكل كامل، كما يستفيد من الأرباح التي تكون غير مضمونة الوقوع وغير محددة المقدار مسبقاً. (بلقاسم و وآخرون، 2018، صفحة 293)

4. مبدأ الواقعية

يقضي هذا المبدأ بأن يكون عائد التمويل مرتبطاً بالنتائج الفعلية للاستثمار. فلا يحق لصاحب المال إلا ما تحقق فعلياً من استثماره، فإذا كان هناك ربح يحصل على حصته منه، وإذا كانت هناك خسارة تقل حصته لا يقدر وفق الواقع. كما يمنع تحديد العائد مسبقاً على شكل فائدة ثابتة، بما يتوافق مع القواعد الشرعية؛

5. تمويل الإنتاج الحقيقي

يركز هذا المبدأ على المشاركة في إنتاج السلع والخدمات وتداولها، ما يقوي الصلة بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي. ويهدف هذا المبدأ إلى منع تداول الديون بعيداً عن الإنتاج الفعلي الملموس، الأمر الذي يساهم في تحقيق استقرار المؤشرات المالية والنقدية الكلية.

بالإضافة إلى المبادئ السابقة، يشدد التمويل الإسلامي على مجموعة من الضوابط الشرعية العملية، كما يلي:

(محمد، 2017، الصفحات 112-113)

- تحريم الفائدة الربوية التقليدية على القروض أو المدخرات بوصفها عائداً ثابتاً أو محدداً بدون المشاركة في التعرض للمخاطرة ومن ثم فإنها ممارسة غير عادلة.
- عدم جواز حصول المسلم على أية أرباح ناشئة من أنشطة فاسدة وغير أخلاقية. فعلى سبيل المثال، لا يجوز للمسلم شرعاً الاستثمار في الملامهي الموبوءة وكازينوهات لعب القمار، أو الأنشطة الإباحية، أو أسلحة الدمار الشامل.
- عدم جواز قيام المسلم ببيع ما لا يملك ولهذا فإنه لا يجوز للمسلم البيع على المكشوف البيع المدين وكذا البيع بشرط التسليم (الأجل) لأنه من إثمات الشرعية.
- وجوب أن تكون المنتجات أو الخدمات في عقود البيع واضحة تماماً في ظل انتفاء الجهالة والغرر بالنسبة للطرفين المتعاقدين.

ثالثاً: خصائص التمويل الاسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بعدة خصائص تجعله نظاماً مالياً فريداً، حيث يجمع بين البعد الاقتصادي والأخلاقي، ويربط بين التمويل والنشاط الحقيقي، مع الابتعاد عن المعاملات الربوية: (بوضياف و عبد الك، 2018، صفحة 92)

- أنه يحتوي العديد من صور وأشكال التمويل المتباينة فيما بينها.
- أنه يميل حقيقي تقدم فيه بشكل فعلي الأموال وإدما ت لطالبها وليس موبلا مصطنعا أو على ورق، كما أنه لا يقف عند حد عرض الأموال بل يحتوي على عرض الخيرات والمهارات.
- استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء وتستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمه الربا و حرمة التعامل به والتمثلة بقوله عز وجل " وأحل الله البيع وحرم الربا " وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية فهي تمنع الظلم وتحد من تركيز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته. (فرحان، 2018، الصفحات 33-34)
- أنه مربوط مع الاستثمار، فالتمويل الإسلامي في صورته العديدة لا يرى منفصلا عن عملية الاستثمار الحقيقي.
- أنه تمويل لأعمال مشروعة وأنشطة مشروعة فلا يجوز تقديم أي تمويل المشروع ينتج سلعا أو خدمات أو يمارس في نشاطه أساليب محرمة وذلك ضمانا لسلامة النشاط الاقتصادي من الانحرافات وضمانا للموارد والأموال من أن تبدد في ما لا يفيد.
- العائد على الممول يتوزع بين عائد ثابت محدد وعائد نسبي محتمل وعائد غير مباشر (الثواب) حسب صيغة التمويل المتعامل من خلالها، معنى ذلك بالنسبة للمستثمر أنه أمام أشكال مختلفة من العبد الذي عليه تحمله نظير عملية التمويل، فقد يتمثل في تكلفة محددة ثابتة وقد يتمثل في حصة نسبية مما يتحقق من ناتج أو ربح. والتكلفة المحددة الثابتة قد تحتوي على عنصرين مندمجين هما مقابل ما حصل عليه مع إضافة بعض الأموال كما هو الحال في البيع المؤجل، وقد تحتوي إلا على العنصر المقابل لما حصل عليه فقط كما هو الحال في التمويل من خلال القرض.

- التزام التمويل الإسلامي بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فمن القواعد الثابتة لهذه الشريعة أن ما حرم الله على عباده من شيء إلا أحل شيئاً آخر يعوضه وينوب عنه، فحرم الربا وأحل ما يغني عنه من بيع ومضاربة ومشاركة وغيرها من صيغ التمويل المختلفة، وليس من الحكمة أن يحرم الله شيئاً يحتاج إليه الناس ولا يبيح ما يعوضه؛ (هريان، 2022، صفحة 54)

- التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة و على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته (سهام و الله، 2020، صفحة 154)

الفرع الثاني: أنواع التمويل الاسلامي

يمكن التمييز في الاقتصاد الإسلامي بين ثلاثة أنواع رئيسية للتمويل، وهي: التمويل التجاري، والتمويل المالي، والتمويل التعاوني (التكافلي)، وكل نوع منها له خصائصه وأحكامه وطريقة عمله: (بوضياف و عبد الملك، 2018، صفحة 91)

أولاً ، التمويل المالي هو نوع من التمويل تكون فيه سلطة صاحب المال محدودة، حيث يترك الجزء الأكبر من عملية اتخاذ القرار للطرف الذي يتولى الاستثمار. ويقوم دور رب المال هنا على أمرين أساسيين: إما اختيار الشخص الذي سيقوم بإدارة المشروع وتحديد الإطار العام للعلاقة معه، مثل نوع النشاط ومجاله، أو اختيار أصل معين يتم استثماره مع تحديد الطرف الذي سيتولى إدارته. وبالتالي، فإن العلاقة في هذا النوع تقوم أساساً على التعاون بين رأس المال والعمل.

ثانياً، التمويل التجاري، وفي هذا النوع يكون رب المال في موقع التاجر الكامل، حيث يتولى بنفسه اتخاذ القرارات الاستثمارية، مثل اختيار السلعة أو الأصل الذي يشتريه، ثم يقوم بتخزينه أو إعدادده، وبعد ذلك يبيعه أو يؤوله للمستفيد من التمويل. وقد يستفيد الطرف الآخر من هذا الأصل إما بشكل استهلاكي أو إنتاجي، ويترتب عليه التزامات تجاه صاحب المال.

ومن خلال المقارنة بين النوعين، يمكن القول إن التمويل التجاري يعتمد أساساً على البيع والتملك المباشر، بينما التمويل المالي يقوم على الشراكة بين رأس المال والعمل . كما أن التمويل التجاري لا يمكن أن يحل محل

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

التمويل المالي، لأنه لا يغطي جميع الحاجات التمويلية التي جاء التمويل المالي لتلبيتها، ولا يستوعب كل الظروف الاقتصادية المختلفة التي قد تواجه المشاريع.

إضافة إلى ذلك، يوجد نوع ثالث في الاقتصاد الإسلامي وهو التمويل التعاوني أو التكافلي، والذي يقوم على مبدأ التعاون والبر والإحسان بين أفراد المجتمع. ويهدف هذا النوع إلى تعزيز التضامن الاجتماعي ومحاربة الفقر والطبقية، ويظهر من خلال صيغ مثل الهبة، والوقف، والقرض الحسن. (إبتسام، 2021، صفحة 24)

المطلب الثالث: الفرق بين التمويل الإسلامي والربوي

يمكن إبراز أهم الفروقات بين التمويل الاسلامي و التمويل الربوي، وذلك على النحو التالي: (سعدية، 2015، صفحة 55)

- يحتفظ صاحب المال بملكيته في التمويل الإسلامي، حيث يتم استثمار الأموال وفق صيغ شرعية قائمة على المشاركة أو البيع، بينما في التمويل الربوي تنتقل ملكية المال إلى المقرض بمجرد حصوله على القرض.
- تقوم العلاقة في التمويل الإسلامي على مبدأ تقاسم الربح والخسارة، حيث يتحمل رب المال جزءاً من المخاطر، في حين أن التمويل الربوي يقوم على ضمان رأس المال مع تحقيق فائدة ثابتة، دون تحمل المول لأي خسارة.
- يرتبط العائد في التمويل الإسلامي بنتائج النشاط الاستثماري، فقد يزيد أو ينقص حسب الربح والخسارة، بينما يكون العائد في التمويل الربوي ثابتاً ومحددًا مسبقاً بغض النظر عن نتائج المشروع.
- يقتصر التمويل الإسلامي على تمويل الأنشطة المشروعة ذات البعد الإنتاجي، في حين يمكن للتمويل الربوي أن يشمل مختلف الأنشطة دون اعتبار للجانب الأخلاقي أو الشرعي.
- يشترط في التمويل الإسلامي ارتباط التمويل بنشاط اقتصادي حقيقي يساهم في تنمية المال، بينما لا يشترط ذلك في التمويل الربوي، إذ يمكن أن يتحقق العائد دون وجود نشاط إنتاجي فعلي.
- يتم التمويل الإسلامي بصيغ متنوعة تشمل النقود والأصول (كالمسحوق والهدايا)، بينما يقتصر التمويل الربوي غالباً على تقديم القروض النقدية.

أوجه التشابه بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي

رغم الاختلافات الجوهرية، إلا أن هناك بعض أوجه التشابه بين النظامين، من أهمها: (سهام و، 2021، صفحة 09)

- سعي كل من التمويل الإسلامي والتمويل الربوي إلى تحقيق الربح وتنمية رأس المال .
- إمكانية تقييد المستفيد من التمويل بنوع معين من الاستثمار، سواء من خلال شروط العقد في التمويل الإسلامي أو في القروض التقليدية .
- اعتماد كلا النظامين على طرفين أساسيين: ممول ومستفيد، حيث يتولى الطرف المستفيد إدارة الاستثمار أو استخدام الأموال.

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي:

تتنوع صيغ التمويل الإسلامي بتنوع احتياجات الأفراد والمؤسسات، حيث طورت المصارف الإسلامية مجموعة من الأدوات التمويلية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية. وتعد هذه الصيغ الوسيطة العملية لتطبيق مبادئ التمويل الإسلامي في الواقع الاقتصادي.

المطلب الأول : صيغ التمويل بالمشاركة والمزارعة

تعد صيغ التمويل القائمة على المشاركة والمزارعة من أهم الأدوات التي تعتمد على مبدأ تقاسم الربح والخسارة بين الأطراف، مما يعزز العدالة ويشجع على الاستثمار الإنتاجي. ويهدف هذا المطلب إلى دراسة هذه الصيغ باعتبارها من أبرز أساليب التمويل الإسلامي التي تقوم على التعاون بين رأس المال والعمل.

الفرع الأول: المشاركة

تعتبر صيغة المشاركة من أكثر صيغ التمويل الإسلامي أهمية، حيث تقوم على مبدأ الشراكة بين الأطراف في رأس المال أو العمل أو كليهما. ويهدف هذا الفرع إلى توضيح مفهوم المشاركة، وأنواعها، وشروطها، إضافة إلى إبراز أهم مزاياها في دعم التنمية الاقتصادية.

أولاً: تعريف صيغة التمويل بالمشاركة وأنواعها

يشير التمويل بالمشاركة إلى اشتراك طرفين أو أكثر في رأس المال أو العمل بحيث يتم الاتفاق مسبقاً على كيفية تقسيم الأرباح، بينما تُوزَّع الخسائر وفق نسبة كل طرف في رأس المال. ويطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة من خلال دخوله كشريك مالي مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع، مع المشاركة في إدارة المشروع ومتابعة سيره. (إكرام و بلدغم، 2019، صفحة 35)

وقد عرّفها [بغية] بـ [أ] عقد [ب] طرف [ج] أو أكثر يتم [د] حبه مشاركة رأس المال والأرباح بينهم (طابل، 2006، صفحة 190).

أما من الناحية العملية، فإن التمويل بالمشاركة يتم عندما يقدم البنك حصة من التمويل اللازم لمشروع ما، بينما يقوم الشريك الآخر، وهو طالب التمويل، بتوفير الحصة المكملة بالإضافة إلى إدارة المشروع والإشراف على تنفيذه (لبنى، صفحة 336)

و تتعدد أنواع [ب] مشاركة في التمويل الإسلامي وفق الهدف المرجو من التمويل وطبيعة العلاقة بين الأطراف [ب] مشاركة. وتنقسم هذه الصيغ التمويلية إلى عدة أشكال رئيسية: (العيفاوي و اخرون، 2019، صفحة 12)

المشاركة الدائمة: هي أن يكون البنك شريكاً دائماً في المشروع الذي تم تمويله، بحيث يظل مشاركاً في رأس المال وإدارة المشروع طوال فترة التمويل، ويشارك في الأرباح والخسائر وفق نسبة مساهمته .

المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: تقوم هذه الصيغة على منح البنك الحق للشريك في الانتقال التدريجي إلى الملكية الكاملة للمشروع، إما دفعة واحدة أو على دفعات محددة مسبقاً وفق الشروط المتفق عليها، حتى يتحول المشروع إلى ملكية الشريك بالكامل.

ثانياً : شروط المشاركة ومحدداتها

تخضع صيغة المشاركة لجملة من الشروط والمحددات التي تضمن سلامة تطبيقها وتحقيق أهدافها، سواء من الناحية الشرعية أو العملية، بما يضمن حقوق جميع الأطراف.

1. شروط المشاركة

هناك عدة شروط لا بد ان تتوفر عليها صيغة المشاركة والتي هي على النحو التالي: (محمد، 2017، صفحة 141)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

- أن يكون رأس المال المشاركة من النقود أو القروض عند أغلب الفقهاء والمعاصرين ، ويجب أن يكون معلوما وموجودا بالإتفاق .

- كما يرى أحد الفقهاء المعاصرين جواز اشتراك أحد الشركاء بشيء محتوي له صبغة مالية كبراءة الاختراع أو علامة تجارية أو اسم تجاري.

- أن يكون توزيع الربح حسب حصص رأس المال ويرى الفقهاء المعاصرين حسب الاتفاق لأن العمل له حصة في الربح.

- أن يكون نصيب كل شريك من الربح جزءا شائعا لا مبلغا مفقودا.

- أن تكون المساهمة حسب حصص رأس المال حسب اتفاق كل الفقهاء.

2. محددات التمويل بالمشاركة

تتطلب صيغة المشاركة في التمويل الإسلامي مجموعة من القواعد الأساسية التي تحدد طبيعة العلاقة بين الأطراف المشاركة والتي يمكن إيجازها كمايلي: (الزهره، 2023، صفحة 09)

- قيام الطرف الآخر غير المصرف بإخفاء بعض التعاملات المتعلقة بالمشروع وذلك من أجل التفرد بالأرباح، بعيدا عن رقابة الطرف الأول المصرف مقدم التمويل.

- قسام الطرف الآخر غير المصرف بتضخيم المصروفات خاصة رواتب الموظفين وذلك من أجل تسجيل خسائر وهمية أو التخفيض من قيمة الأرباح الصافية من أجل خفض حصة المصرف مقدم التمويل.

- تقييم البضاعة بأكثر من قيمتها أو العكس من أجل التأثير على صافي الأرباح أو الخسائر، خدمة لمصالح الطرف طالب التمويل.

- التلاعب بتقييم الأصول واستهلاكات تلك الأصول وذلك لتخفيض الأرباح أو ربما إلغاؤها.

ثالثا: مزايا صيغة المشاركة

تتميز صيغة المشاركة بعدة مميزات والتي تتمثل فيمايلي: (بختة و بوطلاعة، 2018، صفحة 143)

- خلو المشاركة من الربا والعيوب الشرعية الأخرى؛

- إن نظام المشاركة يساهم في حشد الموارد الاقتصادية وتأسيس للمشروعات الإنتاجية التي تساعد في نمو وتطوير الاقتصاد الوطني مما يعني

- معالجة الأمراض الاقتصادية؛
- توزيع مخاطر المشروع بين المستثمرين الذين يمثلهم المصرف والأطراف الأخرى المشاركة في المشروع، مما يشجع على الاستثمار في المشاريع المختلفة
- توفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء؛
- ارتفاع فرص تشغيل العمال و الفنيين؛
- انتشار ظاهرة التكافل؛
- عدالة توزيع العائد وزيادة عدد اللاك.

الفرع الثاني: التمويل بالمزراعة

تعد الزراعة من صيغ التمويل الزراعي في الاقتصاد الإسلامي، حيث تقوم على التعاون بين صاحب الأرض والعامل مقابل تقاسم الأصول. ويهدف هذا الفرع إلى بيان مفهوم الزراعة وشروطها، مع إبراز دورها في دعم القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

أولاً: تعريف التمويل بالمزراعة

المزراعة هي عقد يتم بين طرفين، يقوم بموجبه أحدهما بتقديم أرض زراعية للطرف الآخر ليقوم بزراعتها مقابل حصول كل طرف على جزء مشاع من الأصول يتم الاتفاق عليه مسبقاً. وتختلف صور الزراعة بحسب توزيع عناصر الإنتاج بين الأطراف. فقد تكون الأرض والمدخلات من طرف واحد بينما يتكفل الطرف الآخر بالعمل فقط، أو تكون الأرض من طرف والعمل من طرف آخر مع توفير المدخلات من أحدهما. كما يمكن أن تتعدد الأطراف في العقد، بحيث تكون الأرض من طرف، والمدخلات من طرف ثانٍ، والعمل من طرف ثالث، مع توزيع العائد بينهم حسب الاتفاق. وقد يشترك الطرفان أو أكثر في الأرض والمدخلات والعمل معاً، ويتم تقاسم الناتج النهائي وفق نسب محددة ومعلومة مسبقاً. (حسيني و احلام، 2023، صفحة 80)

ثانياً: شروطها

يتعين على البنك الإسلامي، عند دراسة أي طلب يتعلق بعقد الزراعة، التأكد من توفر مجموعة من الشروط الأساسية، ومن أهمها ما يلي: (شكيب، 2023، صفحة 37)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

1. وجود الإيجاب من صاحب الأرض، والقبول من العامل (الزارع) بما يحقق التراضي بين الطرفين .
2. توفر الأهلية القانونية والفنية لدى أطراف العقد، بحيث يكون كل طرف قادراً على تحمل المسؤولية وتنفيذ الالتزامات .
3. لاديد نصيب كل طرف من الناتج بشكل واضح ومشاع، سواء كان ذلك بالتساوي أو بنسب متفاوتة حسب الاتفاق المسبق .
4. عدم جواز عقد زراعة بـ أكثر من طرفٍ لضمان وضوح المسؤوليات وتجنب النزاعات .
5. أن تكون الأرض صالحة ومهيأة لزراعة المحاصيل المتفق عليها .
6. ضرورة تحديد نوع المزارعة ونوع المحصول المراد زراعته بشكل دقيق في العقد لتفادي أي خلاف مستقبلي .
7. تحديد مدة العقد أو فترة الزراعة بشكل واضح ومحدد منذ البداية .
8. قيام البنك بتوفير التمويل اللازم لشراء مستلزمات الإنتاج مثل الآلات، والأسمدة، والمواد الزراعية والدوائية وغيرها .

الفرع الثالث: المغارسة والمساقاة

أولاً: المغارسة

تعد المغارسة من الصيغ التمويلية الإسلامية المعتمدة في المجال الزراعي، حيث يقوم البنك أو صاحب الأرض بتقديم الأرض إلى العامل من أجل غرسها بالأشجار المثمرة والعناية بها حتى تصبح منتجة. ويتم الاتفاق بين الطرفين على اقتسام الناتج أو الثمار بنسبة محددة مسبقاً، بحيث يحصل كل طرف على نصيبه وفق ما تم الاتفاق عليه في العقد. وتساهم هذه الصيغة في استغلال الأراضي الزراعية وتحقيق التنمية الفلاحية مع مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية. (العونية، 2023، صفحة 85)

ثانياً: المساقاة

المساقاة هي عقد من العقود الزراعية في الفقه الإسلامي، يقوم على أساس مشاركة بين طرفين، حيث يتولى أحدهما تقديم الأشجار أو البستان، بينما يلتزم الطرف الآخر بالسقي والرعاية والاهتمام بالأشجار المثمرة إلى غاية جني المحصول. ويتم توزيع الثمار الناتجة بين الطرفين بنسبة متفق عليها مسبقاً. وتتميز هذه الصيغة بحكمها تعتمد

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

على التعاون وتقاسم الجهد والعائد، كما تُسهم في تنمية النشاط الزراعي وتحقيق المنفعة المشتركة للطرفين.
(العونية، 2023، صفحة 85)

الفرع الرابع: المضاربة

تُعد المضاربة من أهم صيغ التمويل والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، وهي عبارة عن عقد يتم بين طرفين، يقدم أحدهما رأس المال ويُسمى «رب المال»، بينما يقدم الطرف الآخر الجهد والخبرة والعمل ويُسمى «المضارب». ويتم الاتفاق بينهما مسبقاً على نسبة معينة من الأرباح توزع بينهما وفق ما ينص عليه العقد، أما في حالة الخسارة فإنها تقع على صاحب رأس المال، في حين يخسر المضارب جهده وعمله فقط، ما لم يكن هناك تقصير أو تعد من طرفه. ويُطلق على المضاربة عند بعض الفقهاء اسم «القراض».

وتقوم المضاربة على استثمار الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المشروعة، مثل عمليات بيع وشراء السلع والخدمات والأوراق المالية، هدف تحقيق الأرباح والاستفادة من فروقات الأسعار. وتتميز هذه الصيغة بكونها تجمع بين رأس المال والعمل، الأمر الذي يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية وتحقيق التعاون بين أصحاب الأموال وأصحاب الخبرات.

كما تُستخدم صيغة المضاربة في تمويل الاستثمارات داخل المؤسسات المالية الإسلامية، مثل صناديق الاستثمار الإسلامية وحسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية، حيث يتم تحديد شروط الاستثمار ونسب توزيع الأرباح ضمن نشرة الإصدار الخاصة بالمؤسسة مالية، وفق ما يتفق عليه الكتبتون. وبناءً على ذلك تتحدد حصة كل مساهم في رأس المال بحسب عدد الصكوك أو الأسهم التي يمتلكها، ويتم توزيع الأرباح أو الخسائر بين جميع الشركاء حسب نسب مساهمتهم في رأس المال. (يسمينه و بن سع، 2025، صفحة 380)

المطلب الثاني: البيوع

تعد الصيغ القائمة على البيوع من أكثر أدوات التمويل الإسلامي شيوعاً في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. وتقوم هذه الصيغ على نقل ملكية سلعة أو أصل محدد مقابل ثمن يتفق عليه الطرفان، بما يحقق التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتميز هذه الصيغ بأنها مرتبطة بأصول حقيقية وليست مجرد أوراق مالية افتراضية

كما أأ تتعد عن الفوائد الربوية □رمة، ما يجعلها وسيلة تمويلية متوافقة شرعاً وعملية في الوقت ذاته. (عقيلة، 2025، صفحة 22)

وتتمثل هذه الصيغ في: المراجعة، السلم، الاستصناع

الفرع الاول: المراجعة

تعتبر المراجعة من أكثر صيغ التمويل شيوعاً في البنوك الإسلامية، حيث تعتمد على بيع السلع مع إضافة ربح معلوم، مما يجعلها أداة تمويلية سهلة التطبيق وقليلة المخاطر.

أولاً: تعريف المراجعة وأنواعها

1. مفهوم المراجعة

تعتبر المراجعة بآأ هي بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم، ويشترط لصحة بيع المراجعة زيادة على شروط صحة البيع عموماً وهي بيان رأس المال السلعة الذي اشترت به وبيان الربح الذي يشترطه البائع. كما يلزم البائع بيان العيوب التي حدثت بالمبيع ونقصه ورخصه، وما إذا كان قد اشتراه بثمن مؤجل أو ممن يحاييه أو يسامح معه حتى يكون المشتري على علم كامل بالسلع، فإن جهل شيئاً من ذلك كان المشتري بالخيار عند اكتشاف ما جهله، وإذا ظهرت خيانة في المراجعة كان المشتري بالخيار بين إمضاء العقد الثمن أو فسخه إذا كان المبيع قائماً ولم يعيب بعيب جديد ويجوز في المراجعة أن يضم إلى الثمن في العقد الأول المؤن المعتادة التي غرمها المشتري كأجرة نقل المبيع. وقد اختلف الفقهاء والذي يضمن لثمن السلعة (سهام و الله، 2020، صفحة 156)

أو هي عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر، مضافاً إليها ربح معلوم. فالتكلفة تشمل السعر الذي إشتري البائع السلعة به مع تكاليف إضافية مثل قيمة الشحن و التخزين و النقل و غيرها مما يدخل في التكلفة الإجمالية لوصول السلعة إلى البائع (الزهران و محمد، 2017، صفحة 73).

2. أنواع المراجعة:

يوجد نوعين للمراجعة وهما على النحو الآتي: (كريمة، 2021، صفحة 30)

أ- **المرابحة البسيطة** : وهي بيع المالك لسلعته يملكها اصلا بمثل الثمن الأول وزيادة، مثل البيوع التي يقوم بها التجار في العادة فهم يشترون السلع ويضعونها عندهم حتى يأتي المشتري الذي يرغب بشراء هذه السلعة فيبيعونها له بربح في العادة ، وقد يكون بيع المساومة أو الأمانة وقد يكون الثمن حالا أو مقسطا أو مؤجل.

ب- **المرابحة المركبة (المرابحة للأمر بالشراء)** : هي احد بيع الامنة ، هنا يطلب نفس الشخص من شخص آخر ان يشتري سلعة معينة ويعدده بان يشتريها منه بربح معين.

ثانيا: أركان وشروط بيع المrabحة

1. اركان بيع المrabحة

يتكون عقد المrabحة من ثلاثة أركان و هي: (نعناعه و قاسم، 2022، صفحة 04)

- **الصيغة**: وتتكون من الإيجاب والقبول، و يشترط فيها التوافق و الاتصال بين الإيجاب والقبول.

- **طرفي العقد** : ويتمثل في كل من البائع والمشتري.

- **محل العقد** : و هو كل من البيع و الثمن.

2. شروط المrabحة :

يشترط لصحة المrabحة، أن يكون العقد الأول صحيحا، فالمrabحة بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح. كما يشترط أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري، ذلك أن المrabحة من بيوع الأمانة. ويشترط في الثمن أن لا يكون في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا بالنسبة لرأس المال، يشترط أن يكون من ذوات الأمثال، ورأس المال يكون إما قيميا لا مثل له من العروض كما هو الحال في العدديات المتفاوتة، أو يكون مثليا كما هو الحال في المكيات والموزونات والعدديات وكل ما كان مثليا جاز بيعه مrabحة. (اسية، 2025، صفحة 57)

ثالثا: أهمية تطبيق المrabحة

يعتبر التمويل بصيغة المrabحة من اهم الاساليب التمويلية التي اعتمدها اغلبيه البنوك الإسلامية، وذلك يرجع إلى قلة المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها البنك الإسلامي عند تمويله بهذا الاسلوب ونظرا لوجود عمليات لا يستطيع البنك الإسلامي قبولها بصيغة المضاربة والمشاركة ، غير ان التمويل بهذه الصيغة في البنوك الإسلامية لا تتم بصيغة المrabحة العادية وإنما تتم بصيغة المrabحة للأمر بالشراء، التي تعتبر بديل عن التمويل بالائتمان في البنوك التقليدية لان هذه الأخيرة تتعامل بالقروض بينما التمويل من طرف البنوك الإسلامية يقوم على شراء سلع من طرف البنك ثم

إعادة بيعها للزبون . تلائم صيغة بيع المراجعة للآمر بالشراء المؤسسات من خلال توفير التمويل الجزئي لأنشطة المؤسسات وتمكنها من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام والآلات والمعدات من داخل الوطن أو خارجه عن طريق الاستيراد، وللكها مع سداد بالتقسيط، وبالتالي التغلب على مشكلة عدم توفر السيولة. (العسالي و سويس طه، 2018، صفحة 264)

الفرع الثاني: صيغة السلم :

يعد السلم من الصيغ التمويلية التي تلبي حاجات المنتجين، حيث يتيح لهم الحصول على التمويل مقدماً مقابل تسليم السلع في المستقبل، مما يساهم في دعم الأنشطة الإنتاجية.

أولاً: تعريف السلم

يعد بيع السلم من صيغ البيوع الإسلامية التي يتم فيها دفع الثمن مقدماً من طرف المول، مقابل الحصول على سلعة يتم تسليمها في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه مسبقاً. ويستخدم هذا النوع من التمويل لتمكين العميل من توفير السيولة اللازمة لإنتاج أو تجهيز السلعة، على أن يلتزم بتسليمها في الأجل المحدد (حنان و احمد، 2022، صفحة 628) .

كما يعرف بأنه بيع سلعة موصوفة في الذمة تسلم لاحقاً مقابل ثمن معجل، ويشترط فيه تحديد مواصفات السلعة بدقة من حيث النوع والكمية وموعد التسليم، ثباً للجهالة والغرر. ويستعمل هذا النوع من البيوع غالباً في وبل الأنشطة الزراعية والصناعات التحويلية، حيث يوفر التمويل اللازم للإنتاج مقابل تسليم المنتج في المستقبل. (عقيلة، 2025، صفحة 23)

ثانياً: أنواع السلم

ينقسم السلم الى نوعين رئيسيين هما: (كرمة، 2021، صفحة 36)

- السلم العادي: هنا يقوم البنك بتمويل عاجل وحصول البنك على السلعة في وقت آجل
- السلم الموازي: يقوم البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلاً وبيع سلعة مستحقة في نفس الاجل، وعند حلول الاجل يقوم البنك بتسليم السلعة المشتراة بموجب العقد الاول الى المشتري بشرط ان يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال.

ثالثاً: حكم مشروعية السلم :

تستمد مشروعية الأحكام في الشريعة الإسلامية من تحقيق المصالح للعباد ودفع الحرج عنهم، وهو ما يتجلى بوضوح في تشريع بيع السلم، حيث جاء لتلبية حاجات **التعامل** و**قيق التوازن** بينهم. إذ يحقق هذا النوع من البيوع مصلحة مباشرة لكل من البائع والمشتري، كما يساهم بشكل غير مباشر في خدمة مصلحة المجتمع ككل.

ويعود إقرار السلم إلى حاجة الناس إليه، خاصة أصحاب الزروع والثمار والتجارات، الذين يحتاجون إلى السيولة للإنفاق على إنتاجهم واستكمالهم، وقد تعوزهم هذه النفقة قبل نضوج المحصول أو توفر السلعة، فشرع لهم السلم لتيسير أمورهم ولكينهم من مواصلة نشاطهم.

ومن جهة أخرى، فإن صاحب رأس المال يحتاج إلى الحصول على السلع بثمن مناسب، بينما يحتاج المنتج إلى الحصول على ثمنها مقدماً، مما يحقق منفعة متبادلة بين الطرفين. ولهذا اعتبر الفقهاء بيع السلم من المصالح الحاجية التي ترفع المشقة عن الناس، حتى أطلق عليه بعضهم تسمية "**بيع**" **اويج** " نظراً لارتباطه بحاجات المتعاملين. (نعناع و قاسم، 2022، صفحة 07)

الفرع الثالث الاستصناع

تستخدم صيغة الاستصناع في تمويل المشاريع الصناعية، حيث يتم الاتفاق على تصنيع سلعة بمواصفات محددة، مما يجعلها أداة فعالة لدعم القطاع الصناعي.

أولاً: تعريف صيغة الاستصناع

هو عقد بين طرفين، يقوم أحدهما بموجب هذا العقد يصنع شيء محدد الجنس والصفات للطرف الآخر، على أن تكون الموارد اللازمة للصنع من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع وهو طالب الصنعة إلى الصانع وهو البنك. (الزهرة، 2023، صفحة 11)

ثانياً: شروط الإستصناع:

للاستصناع شروط عدة نذكر منها مايلي: (نعناع و قاسم، 2022، صفحة 10)

- **ديد طبيعة السلع المطلوب صنعها و نوعيتها و كميتها و أوصافها.**
- أن يكون محل العقد ما يجري عليه التعامل بين الناس. أن لا يتم **ديد** مدة العقد لأجل أنه يصبح بيع السلم.

- أن يكون **الود** **العام** والعمل من الصانع

- يجوز تأجيل دفع الثمن كله أو تقسيطه الى أقساط معلومة لأجل محددة حسب رأي بعض الفقهاء

ثالثاً: أهمية تطبيق الاستصناع في البنوك الإسلامية

يعد التمويل بصيغة الاستصناع من الأدوات المهمة في المصارف الإسلامية، حيث يوفر مجموعة من المزايا:
(العسالي و سويس طه، 2018، صفحة 266)

- خلق التكامل بين المؤسسات التي تكون منتجاً مكملاً لبعضها البعض.

- يساعد الاستصناع على معالجة البطالة.

- يقضي الاستصناع على ركود السلع وحسن تصريفها، حيث لا يتم صناعة سوى السلع التي يتم طلبها
أولى يوجد طلب فعال عليها.

- يمكن للبنك الإسلامي بإصدار صكوك الاستصناع، لتوفير التمويل للمؤسسات وطرحها للاكتتاب في
السوق المالي الإسلامي واستخدام مداخيلها في تمويل هذه المؤسسات.

المطلب الثالث: صيغة الإيجار

تعد الإجارة من الصيغ التمويلية التي تركز على تمويل الأصول، حيث تتيح للمستفيد الانتفاع بالأصل مقابل
أجرة، مع بقاء الملكية للممول، مما يجعلها مناسبة لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل.

الفرع الأول: تعريف صيغة الإيجار وأنواعه

الإجارة هي الصيغة الإسلامية للتأجير، حيث يقوم البنك الإسلامي بشراء المعدات الرأسمالية التي يحددها
العميل ويرغب في تمويلها، ثم يقوم بتأجيرها له وفق نظام أقساط مشابه لما هو معمول به في التأجير التقليدي.
ويقوم العميل بدفع مبلغ الإيجار للبنك الإسلامي الذي يعد المالك الحقيقي للأصل حسب ما يتم الاتفاق عليه،
كما يلتزم البنك بتحمل جميع حقوق والتزامات المؤجر مثل الصيانة والتأمين والإصلاح. كما قد تتضمن بعض
عقود الإجارة خيار تملك الأصل في نهاية مدة العقد. ويشهد هذا النوع من التمويل تزايداً في الطلب، حيث يُعد
من أكثر الأدوات المالية الإسلامية انتشاراً، خاصة للاءتمه تمويل الأصول على المدى المتوسط والطويل (الدين و
احمد، 2023، صفحة 176)

كما عرف بأنه: "عقد لازم على منفعة معلومة مدة معلومة بثمن معلوم" (زيد، 2000، صفحة 21) وينقسم
عقد الإجارة إلى نوعين رئيسيين هما: (العيافوي و اخرون، 2019، صفحة 11)

- **الإجارة التشغيلية:** صفتها بأن يتقدم المستأجر إلى الممول لتأجير أصل ما لمدة محددة : يتم خلالها استغلال الأصل المؤجر لصالح المستأجر. وهذه الأصول عادة ما يشتريها البنك انطلاقاً من دراسة السوق وبطرحها للجمهور.

- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** صفتها أن يقوم البنك بشراء الأصل استجابة لطلب مؤكد من أحد عملائه لتملك تلك الأصول، ويتميز عقد الإجارة المنتهية بالتمليك بأنه يتضمن عقدين الأول يتعلق بإجارة العين، والثاني بوعده البيع.

الفرع الثاني: أركان عقد الإجارة

هناك ثلاثة أركان لصيغة الإيجار الذي يمكن استخلاصهم كما يلي: (كرمة، 2021، صفحة 43)

أولاً: العاقدان: هما المؤجر والمستأجر ويشترط فيهما ما يشترط في العاقدين في البيع من الأهلية وعدم الإكراه
ثانياً: العوضان: وهما الإجارة من المستأجر والمنفعة من المؤجر ويشترط فيهما أن يكونا معلومين، طاه رزقاً منتفعاً بهما وكل ما جاز أن يكون له ثمن في البيع جاز أن يكون عوضاً في الإجارة.

ثالثاً: الصيغة: ما يصدر من المتعاقدين مما يدل على تمليك المنفعة والعوض ويشترط في عقد الإجارة تحديد مدة معينة للعقد.

الفرع الثالث: شروط و الضوابط الشرعية للإيجار

تخضع الإجارة مجموعة من الشروط والضوابط الشرعية التي تضمن صحة العقد وتحقيق مقاصده، بما يحفظ حقوق المتعاقدين ويمنع الوقوع في المحظورات الشرعية.

أولاً: شروط الإيجار

يجب أن يحتوي عقد التأجير على مجموعة من الشروط وهي: (عثمان، 2007، صفحة 63):

- أن يكون العقد واضحاً، ويتم قبوله من الطرفين (الإيجاب والقبول من قبل البنك والمستأجر)؛
- يجب أن يوضح العقد حقوق وواجبات الطرفين بشكل واضح؛
- يجب أن تكون مدة التأجير لفترة محددة ومقابل مبلغ محدد، ويرجع الأصل للمصرف بعد انتهاء مدة العقد.

ثانياً: الضوابط الشرعية للإيجار

للإيجار مجموعة من الضوابط التي تحكمه وهي كما يلي: (كرّم و لاغا، 2022، صفحة 18)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

- أنه يجب أن تكون السلعة المتفق على إجارتها مملوكة للمؤجر وقت التعاقد.
- أنه يجب أن تكون مقبوضة ويكفي في مثل هذه السلع التي تأخذ حكم العقار في كونها يؤمن فيها الهلاك
- أنه يجوز أن يبنى عقد الإيجار على رأي المالكية والحنابلة والشافعية (إذا كانا صفقة واحدة وابن تيمية والامامية، وحينئذ يراعى تطبيق أحكام كل عقد عليه.
- أنه يجوز اشتراط صحيح أو أكثر في العقد، والشرط الصحيح هو الذي يحقق مصلحة العقد أو مصلحة المتعاقدين **وَألا ينافض المقصود الأصلي من العقد، ولا يخالف نصاً شرعياً من كتاب أو سنة، ولا يؤدي إلى محذور شرعي، ولا إلى غرر، ولا إلى ما يستحل الوفاء به**
- أنه يجوز تعليق عقود المعاونات المالية على شرط ملائم للعقد أخذاً برأي الامام احمد، وابن تيمية.

المبحث الثالث: الاطار الشرعي والرقابي للتمويل الاسلامي دوليا

يشكل الإطار الشرعي والرقابي الدولي للتمويل الإسلامي عنصراً أساسياً في ضمان سلامة تطبيقه على المستوى العالمي، حيث تم إنشاء هيئات دولية متخصصة لوضع المعايير الشرعية والمحاسبية والرقابية. ويهدف هذا المبحث إلى دراسة أهم هذه الهيئات، وعلى رأسها هيئة المحاسبة **واللراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)** ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، مع توضيح أدوارهما وأهدافهما.

المطلب الأول: المرجعية الشرعية ومعايير الدولية (AAOIFI)

يعد الإطار المرجعي الشرعي والمعياري من أهم الركائز التي يقوم عليها العمل في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث يضمن التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية من جهة، وتحقيق الانضباط المحاسبي والمهني من جهة أخرى. وفي هذا السياق برزت هيئة **المحاسبة واللراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)** كهيئة دولية رائدة في وضع المعايير الشرعية والمحاسبية والرقابية. ويهدف هذا المطلب إلى التعريف بهذه الهيئة من حيث نشأتها وأهميتها وأهدافها، مع إبراز دورها في توحيد الممارسات المالية الإسلامية على المستوى الدولي.

الفرع الاول: نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

تعد هيئة **المحاسبة واللراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)** من أهم الهيئات الدولية التي ساهمت في دعم وتطوير مسيرة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال إعداد وإصدار وتفسير معايير

الأساسية والمراجعة والكفاءة يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يعزز من مصداقية وشفافية هذا القطاع على المستوى العالمي.

حيث تعرف هيئة الأساس والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بأنها منظمة دولية مستقلة غير هادفة للربح، تُعنى بإعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل، إضافة إلى المعايير الشرعية التي تُوجه عمل المؤسسات المالية الإسلامية والصناعة المصرفية الإسلامية بصفة عامة.

وقد سبقت عملية تأسيس هذه الهيئة مجموعة من الجهود التحضيرية الهامة على المستويين الإداري والفني، حيث تعود البداية إلى ورقة العمل التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية خلال الاجتماع السنوي الإفريقي المنعقد بمدينة إسطنبول في مارس 1987، والتي أكدت على ضرورة إعداد معايير محاسبية خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية. وعلى إثر ذلك، تم تشكيل عدة لجان متخصصة لدراسة هذا المشروع، وأسفرت أعمالها عن إعداد تقارير ودراسات ساهمت في بلورة فكرة إنشاء هيئة متخصصة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على اتفاقية تأسيس الهيئة بتاريخ 01 صفر 1410 هـ الموافق لـ 26 فيفري 1990م، من طرف عدد من المؤسسات المالية الإسلامية، من بينها البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة دلة البركة، دار المال الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت التمويل الكويتي، ومؤسسة البخاري. وكانت الهيئة تُعرف في بدايتها باسم "هيئة الأساس والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية". (حسان، 2020)

وفي مرحلة لاحقة، تم تسجيل الهيئة رسمياً بتاريخ 11 رمضان 1411 هـ الموافق لـ 27 مارس 1991م في مملكة البحرين، لتصبح هيئة دولية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تهدف إلى الربح، بل تسعى إلى خدمة وتطوير الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي.

وتمشيا مع التطورات التي يشهدها القطاع المالي الإسلامي، وسعيًا لمواكبة التحديات التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية، عملت الهيئة على تطوير معاييرها بشكل مستمر، حيث أصدرت في مارس 2019 المعيار المحاسبي رقم (28) المتعلق بالمراجعة والبيع الآجلة الأخرى، والذي حل محل المعيار المحاسبي رقم (2) الخاص بالمراجعة للأمر بالشراء، والمعيار رقم (20) المتعلق بالبيع الآجل، وذلك بهدف تحسين المعالجة المحاسبية لهذه العمليات وتعزيز وضوحها. (ددوش و جعفري، 2022، صفحة 22)

ومن جهة أخرى، شهدت معايير الهيئة انتشاراً واسعاً على المستوى الدولي، حيث أشار الأستاذ خالد حمد، المدير التنفيذي للرقابة المصرفية مصرف البحرين المركزي، خلال المؤتمر السابع للهيئة المنعقد يومي 7 و8 أبريل 2019، إلى أن 16 دولة قد اعتمدت هذه المعايير بشكل كامل، في حين اعتمدها دول أخرى بشكل جزئي، وهو ما يعكس أهميتها ومكانتها في تنظيم الصناعة المالية الإسلامية. كما وصفها صحيفة فاينانشال تايمز في عددها الصادر بتاريخ 2001/10/31 بأنها تمثل القوة الفكرية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية. (ددوش و عمر، 2022، صفحة 186)

الفرع الثاني: أهمية اعتماد معايير "الأيوبي (AAOIFI)" في المصارف الإسلامية

تكتسب معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أهمية بالغة، حيث لم تعد مجرد خيار تنظيمي، بل أصبحت ضرورة لضمان استقرار ولو الصناعة المالية الإسلامية، وتتجلى هذه الأهمية في الأبعاد التالية: (معاذ، 2020، صفحة 61)

- تكريس المرجعية الشرعية للمنتجات المالية: يعد الالتزام بهذه المعايير بمثابة الضمانة الأساسية للتأكد من مشروعية المعاملات المالية، حيث توفر إطاراً يثبت استيفاء المصارف لكافة الضوابط الشرعية في عقودها ومنتجاتها، مما يمنحها صبغة "الإسلامية" فعلياً لا صورياً.
- تحقيق التجانس والانسجام الفقهي: تساهم المعايير في تقليص الفجوة بين الاجتهادات الفقهية المختلفة لهيئات الرقابة الشرعية. هذا التقارب يمنع حدوث تضارب في الفتاوى أو الممارسات بين المؤسسات المالية، مما يوحد "لغة العمل" في السوق المالية الإسلامية دولياً.
- تعزيز الشفافية والرقابة المالية: تفرض هذه المعايير آليات دقيقة للكشف عن مصادر الأموال ومجالات استثمارها، مما يسهل عملية تتبع التدفقات النقدية وعزل أي إيرادات ناتجة عن تعاملات غير مشروعة أو محرمة، وبالتالي حماية طهارة أرباح المصرف.
- إيجاد مؤشر مرجعي للصناعة المالية: توفر "أيوبي" إطاراً مرجعياً مشتركاً يساعد في رسم ملامح السوق المالية الإسلامية وتحديد هويتها المستقلة عن النظام المالي التقليدي، مما يسهل عملية المقارنة والتقييم داخل هذه الصناعة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

- رفع مستوى الثقة لدى أصحاب المصالح: من خلال توحيد طرق عرض التقارير المالية (التجانس)، تزداد قدرة المستثمرين والودء على فهم ولليل القوائم المالية بوضوح. هذه الشفافية تعزز الثقة في النظام المصرفي الإسلامي، وتسهل على المحللين والجهات الرقابية تقييم الأداء المالي والمخاطر بدقة.

الفرع الثالث: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

تسعى الهيئة منذ تأسيسها إلى تحقيق حزمة من الأهداف الإستراتيجية التي تضمن استمرارية وتطور العمل المالي الإسلامي، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: (بوحفص و قط، 2019، صفحة 262)

- **تأصيل وتطوير الفكر المحاسبي والرقابي**: تعمل الهيئة على الارتقاء بالفكر المحاسبي والتدقيقي في العمل المصرفي الإسلامي، مع الحرص على نشر هذا الفكر وتطبيقاته العملية من خلال الوسائل المختلفة كالتمرير، وعقد الندوات المتخصصة، وإعداد التقارير والأبحاث الدورية.
- **توحيد الممارسات المهنية (التقييس)**: يبرز دور الهيئة في إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة وتفسيرها، وذلك بهدف إيجاد نوع من التوافق والانسجام بين الممارسات المحاسبية التي تعتمدها المؤسسات المالية الإسلامية عند إعداد قوائمها، وتوحيد إجراءات التدقيق المتبعة دولياً.
- **مواكبة المستجدات والتطوير المستمر**: تلتمز الهيئة بمراجعة وتعديل معاييرها القائمة بانتصفة دورية، لضمان استجابتها للتطورات السريعة في أنشطة الأسواق المالية الإسلامية والابتكارات الجديدة في الفكر المحاسبي العالمي.
- **ضبط المعايير التشغيلية والفنية**: تمتد جهود الهيئة لتشمل صياغة وتحديث البيانات والإرشادات التي تنظم الجوانب المصرفية، والاستثمارية، وأعمال التأمين التكافلي، بما يضمن انضباط هذه الأنشطة فنياً وشرعياً.
- **تعزيز تبني المعايير وتطبيقها الشامل**: تسعى الهيئة بمجدية نحو دفع الجهات الرقابية، والبنوك المركزية، والمؤسسات المالية، ومكاتب المراجعة الدولية لاعتماد المعايير والإرشادات الصادرة عنها وتطبيقها فعلياً، لضمان وجود مرجعية موحدة وموثوقة للمالية الإسلامية عبر الحدود.

المطلب الثاني: الاطار الرقابي والإشرافي لمجلس الخدمات المالية والإسلامية (IFSB)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

يعتبر الإطار الرقابي والإشرافي أحد العناصر الأساسية لضمان استقرار وكفاءة القطاع المالي الإسلامي، حيث يساهم في تنظيم عمل المؤسسات المالية وحماية النظام المالي من المخاطر. وفي هذا الإطار، جاء تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لوضع معايير رقابية وإشرافية متخصصة تتناسب مع خصوصية التمويل الإسلامي. ويهدف هذا المطلب إلى دراسة نشأة المجلس وتعريفه، بالإضافة إلى هيكله التنظيمي وأهدافه والمعايير التي يصدرها.

الفرع الأول: نشأة مجلس الخدمات المالية والإسلامية (IFSB) وتعريفه

يعد مجلس الخدمات المالية والإسلامية (IFSB) هيئة دولية متخصصة في وضع المعايير الرقابية والإشرافية الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية، حيث يتخذ من كوالا لومبور (ماليزيا) مقراً له، وقد تم افتتاحه رسمياً بتاريخ 3 نوفمبر 2002، بينما باشر نشاطه الفعلي في 10 مارس 2003.

ويعمل المجلس على تطوير إطار رقابي يهدف إلى ضمان متانة واستقرار قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وذلك من خلال إعداد معايير وإرشادات موجهة للجهات الرقابية والإشرافية التي تشرف على هذا القطاع. ويشمل نطاق عمله عدة مجالات، من أبرزها: قطاع الصيرفة الإسلامية، وأسواق رأس المال الإسلامية، إضافة إلى قطاع التكافل (التأمين الإسلامي).

كما قامت الدول الاعضاء في هذا المجلس بإصدار تشريعات خاصة، من بينها قانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2002، والذي يمنحه صفة قانونية ويكسب معايير طابعاً تنظيمياً يعزز من فعاليتها على المستوى الدولي (ابراهيم و رباحي، 2025، صفحة 108)

وقد شهد المجلس توسعاً ملحوظاً في عضويته، حيث بلغ عدد أعضائه إلى غاية افريل 2019 نحو 182 عضواً، موزعين على 79 سلطة رقابية وإشرافية، و 08 منظمات دولية من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، بالإضافة إلى 95 مؤسسة ومنظمة فاعلة في السوق المالية، تنشط في أكثر من 57 دولة (اشعلال و وهيبه، 2022، صفحة 44)

وتتكون بحفوية المس من ثلاث فئات رئيسية، تتمثل فيما يلي: (بوخيضر، 2020، الصفحات 33-34)

- **العضوية الكاملة** : وتُمنح للسلطات الرقابية والإشرافية المسؤولة عن تنظيم قطاع المصارف، وأسواق الأوراق المالية، وشركات التأمين، في الدول التي تعترف بالخدمات المالية الإسلامية سواء من خلال القوانين أو اللوائح أو الاعراف، إضافة إلى المنظمات الحكومية الدولية التي تهدف إلى تعزيز المالية الإسلامية .
- **عضوية الانتساب** : وتُمنح للبنوك المركزية، والسلطات النقدية، وهيئات الرقابة المالية، وكذا المنظمات الدولية التي تساهم في تطوير معايير استقرار الأنظمة المالية والنقدية، ولكنها لا تستوفي شروط العضوية الكاملة أو لا تسعى للحصول عليها .
- **عضوية المراقب** وتُمنح للمؤسسات المالية الإسلامية، والمهنيين، والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، إضافة إلى الشركات التي تقدم خدمات مهنية مثل الخدمات المحاسبية، والقانونية، والتصنيف الائتماني، والبحث العلمي، والتدريب، للمؤسسات المالية .

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

يتكون الهيكل التنظيمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من مجموعة من الأجهزة والهيئات التي تعمل بشكل متكامل لضمان حسن تسيير المجلس وتحقيق أهدافه في تطوير الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز استقرارها، ويمكن عرض هذا الهيكل على النحو التالي: (شهرزاد و بعوش، 2020، صفحة 36)

- **الجمعية العمومية**: تعد الجمعية العمومية الهيئة التي تضم جميع أعضاء المجلس، وتشمل الأعضاء كاملي العضوية، والأعضاء المنتسبين، إضافة إلى الأعضاء المراقبين. وتمثل هذه الهيئة الإطار العام الذي يجمع مختلف الأطراف المنتمية للمجلس، حيث تساهم في مناقشة التوجهات العامة وتعزيز التعاون بين الأعضاء .
- **المجلس الأعلى**: يعتبر المجلس الأعلى الهيئة التنفيذية العليا داخل المجلس، حيث يتولى مسؤولية وضع السياسات العامة وتحديد التوجهات الاستراتيجية. ويتكون من ممثل واحد عن كل عضو كامل العضوية، أو أي شخصية ذات منصب رفيع يتم ترشيحها، وهو ما يعكس الطابع الرسمي والرقابي لهذا الجهاز .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

- اللجنة التنفيذية: تعد اللجنة التنفيذية الجهاز المسؤول عن تقديم المشورة إلى المجلس الأعلى فيما يتعلق بالأسس التشغيلية والإدارية للمجلس، وذلك وفقًا للتوجيهات الواردة من طرفه. وتتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء على الأقل يتم اختيارهم من قبل المجلس الأعلى، ويحدد مدة عضويتهم بسنتين.
- اللجنة الفنية: تختص اللجنة الفنية بتقديم الاستشارات للمجلس الأعلى في القضايا الفنية المرتبطة بعمل المجلس، خاصة ما يتعلق بإعداد المعايير وتطويرها. وتتكون هذه اللجنة من عدد من الأعضاء لا يتجاوز ثلاثين عضوًا، يتم اختيارهم من قبل المجلس الأعلى، وتدوم مدة عضويتهم ثلاث سنوات.
- مجموعة العمل: هي لجنة يتم تشكيلها بصفة مؤقتة، وتُعد أساسًا بإعداد وصياغة المعايير أو المبادئ الإرشادية التي يصدرها المجلس، حيث تضم خبراء ومتخصصين في المجال المالي الإسلامي.
- مجموعة المهام: تشكل هذه اللجنة للقيام بمهام محددة وذات طابع خاص، حيث يتم تكليفها بمعالجة قضايا معينة أو إنجاز أعمال محددة ضمن إطار زمني معين.
- لجنة صياغة النسخة العربية: تعنى هذه اللجنة بصياغة ومحرر الوثائق الصادرة عن المجلس باللغة العربية، خاصة تلك التي يتم ترجمتها من اللغة الإنجليزية، وذلك لضمان دقة المصطلحات وسلامة الصياغة بما يتناسب مع البيئة العربية.
- الأمانة العامة: تعد الأمانة العامة الجهاز الإداري الدائم للمجلس، حيث تتولى تسير الأعمال اليومية والإشراف على تنفيذ البرامج والقرارات الصادرة عن مختلف الهيئات. ويرأسها أمين عام متفرغ يتم تعيينه من قبل المجلس الأعلى وفق شروط محددة، ويقع مقرها في كوالالمبور بماليزيا.

الفرع الثالث: أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وأهم المعايير الصادرة عنه

يعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) من الهيئات الدولية المهمة التي تسعى إلى تطوير وتنظيم القطاع المالي الإسلامي من خلال وضع أهداف استراتيجية واضحة ومعايير رقابية وإشرافية متكاملة. وتنبع أهمية هذه المعايير من دورها في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية وضمان توافقها مع أفضل الممارسات الدولية. ويهدف هذا الفرع إلى إبراز الأهداف الأساسية التي يسعى المجلس إلى تحقيقها، إضافة إلى عرض أهم المعايير التي أصدرها ودورها في دعم وتنظيم الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي.

أولاً: أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

يسعى مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير وتعزيز استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية على المستوى الدولي، ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف فيما يلي: (رشيد، 2023، صفحة 27)

- العمل على تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية بشكل قوي وشفاف، من خلال إعداد معايير جديدة أو تكييف المعايير الدولية القائمة بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .
- تقديم الإرشادات اللازمة حول آليات الإشراف والرقابة الفعالة على المؤسسات التي تقدم منتجات مالية إسلامية، مع تطوير معايير تساعد على تحديد وقياس وإدارة المخاطر والإفصاح عنها، مع مراعاة المعايير الدولية ذات الصلة .
- تعزيز التعاون والتواصل مع المنظمات الدولية التي تعمل على وضع معايير استقرار الأنظمة النقدية والمالية العالمية، بالإضافة إلى توطيد العلاقات مع هيئات الدول الأعضاء .
- تحسين وتنسيق المبادرات الرامية إلى تطوير الآليات والإجراءات التي تسهم في رفع كفاءة العمليات المالية، خاصة في مجال إدارة المخاطر .
- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتوسيع نطاقها .
- العمل على تدريب وتنمية الموارد البشرية، خاصة في مجال الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية، بما يساهم في رفع كفاءة الأداء المهني .
- دعم البحث العلمي من خلال إعداد ونشر الدراسات والتقارير المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية .
- إنشاء قواعد بيانات خاصة بالمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية والخبراء في هذا المجال، بما يسهل تبادل المعلومات والخبرات .
- إضافة إلى ذلك، يمكن للمجلس تبني أي أهداف أخرى توافق عليها الجمعية العامة وفقاً لمتطلبات تطور الصناعة المالية الإسلامية .

ثانياً: أهم المعايير الصادرة عن المجلس

يعد إصدار المعايير من أهم الوظائف التي يقوم بها المجلس، حيث تهدف هذه المعايير إلى تنظيم عمل المؤسسات المالية الإسلامية وضمان استقرارها. ومن أبرز هذه المعايير الصادرة إلى غاية سنة 2018 ما يلي: (بوخيضر، 2020، صفحة 35)

- المعيار رقم (1) (2005): إدارة المخاطر .
- المعيار رقم (2) (2005): كفاية رأس المال .
- المعيار رقم (3) (2006) : حوكمة المؤسسات .
- المعيار رقم (4) (2007) : الشفافية وانضباط السوق .
- المعيار رقم (5) (2007) : إجراءات الرقابة الإشرافية .
- المعيار رقم (7) (2009) : قضايا خاصة في كفاية رأس المال .
- المعيار رقم (9) (2009): سلوكيات العمل للمؤسسات المالية الإسلامية .
- المعيار رقم (10) (2009) : المبادئ الإرشادية لنظام الحوكمة الشرعية .
- المعيار رقم (12) (2012) : المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر .
- المعيار رقم (13) (2012) : المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط .
- المعيار رقم (15) (2013) : المعيار المعدل لكفاية رأس المال .
- المعيار رقم (16) (2014) : الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية للرقابة .
- المعيار رقم (17) (2015) : المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي .
- المعيار رقم (21) (2018): المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي .
- المعيار رقم (22) (2018) : الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق في القطاع المصرفي الإسلامي .

الفرع الرابع: الحوكمة الشرعية

تعد الحوكمة الشرعية من أهم المفاهيم الحديثة في إدارة المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تهدف إلى ضمان الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، مع تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق مختلف الأطراف. كما يمثل إطاراً تنظيمياً يوازن بين الأبعاد الاقتصادية والشرعية والاجتماعية في عمل المصارف الإسلامية. ويهدف هذا

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

المطلب إلى توضيح مفهوم الحوكمة الشرعية، وأهم أسسها، والدوافع التي تدعو إلى تطبيقها داخل المؤسسات المالية الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة الشرعية

الحوكمة الشرعية هي نظام يتم من خلاله إدارة المؤسسة المالية بطريقة منظمة وشفافة، هدفه تحقيق مصالح جميع الأطراف وحماية حقوقهم. كما تهدف إلى تعزيز الشفافية والإفصاح في ما يتعلق بأداء هذه المصارف، سواء من خلال القوائم المالية أو التقارير أو المعلومات المقدمة.

وتحرص الحوكمة الشرعية كذلك على التأكد من التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، مما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي لكل من المصرف والقطاع المصرفي الإسلامي بشكل عام.

كما تسهم في دعم التنمية الاقتصادية داخل المجتمع، بل وتمتد آثارها الإيجابية لتشمل الاقتصاد الإسلامي على مستوى أوسع داخل الأمة الإسلامية ككل. (فايزة و حديدي، 2021، صفحة 188)

الفرع الثاني: أسس الحوكمة الشرعية

تمثل أهم أسس الحوكمة الشرعية في مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تنظيم عمل المؤسسات المالية الإسلامية وضمان التزامها بأحكام الشريعة، ومن أبرز هذه الأسس ما يلي: (معمر و فلاق، 2021، الصفحات 35-36)

1. تعزيز الثقة: تعد الثقة من أهم العناصر في صناعة الخدمات المالية سواء كانت تقليدية أو إسلامية، حيث تعتبر الأساس الذي تقوم عليه المؤسسات المالية الإسلامية، لأنها تعتمد بشكل كبير على مصداقيتها وشفافيتها في التعامل مع العملاء.

2. الالتزام الشرعي: تتجاوز الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية مفهوم الحوكمة التقليدية، لأنها ترتبط أيضاً بأبعاد دينية واجتماعية. فوجود هذه المؤسسات أصلاً قائم على التزامها بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها المالية.

3. الهياكل الفاعلة للالتزام الشرعي: يتطلب ذلك وجود هيكل تنظيمي واضح يضمن الالتزام بالشرعية، من خلال تحديد أدوار مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة والمراجعين، بما يضمن حسن تطبيق القواعد الشرعية داخل المؤسسة .
4. مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة: ويقصد بها العلاقة بين المؤسسة المالية الإسلامية وجميع الأطراف المرتبطة بها، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب وبدرجة كافية من الشفافية، بما يحقق التوازن بين مختلف المصالح .
5. المسؤولية الاجتماعية: تسعى الحوكمة الشرعية إلى تحقيق التوازن بين مصلحة المؤسسة ومصلحة الأطراف ذات العلاقة، إضافة إلى خدمة المجتمع ككل، مما يجعل المؤسسة المالية الإسلامية جزءاً فاعلاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
6. أخلاقيات العمل وثقافته: تعتمد على مجموعة من القيم المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي توجه سلوك العاملين داخل المؤسسة المالية الإسلامية وتضبط تعاملاتهم بما يحقق النزاهة والعدالة .
7. نموذج الأعمال: تتميز المؤسسات المالية الإسلامية بنموذج أعمال خاص يعتمد على صيغ وعقود متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يميزها عن غيرها من المؤسسات التقليدية.

الفرع الثالث: دوافع تطبيق حوكمة الشرعية

تنبع الحاجة إلى تطبيق الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية من عدة دوافع وأسباب مهمة، يمكن تلخيصها فيما يلي: (بوحسون و العايب، 2022، صفحة 86)

أولاً، استفادت بعض المؤسسات المالية الإسلامية من الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية، حيث تم توظيفها في بعض الحالات بما يتناسب مع ظروف معينة أو مصالح خاصة، وهو ما قد يؤدي أحياناً إلى عدم تحقيق التوازن المطلوب بين مصلحة المؤسسة ومصلحة أصحاب الحقوق.

ثانياً، هناك غياب نسبي للشفافية الكاملة بين المؤسسات المالية الإسلامية وعملائها، إذ إن العميل غالباً لا يتمكن من الاطلاع على جميع الاختيارات الفقهية البديلة التي لم تعتمد عليها الهيئة الشرعية. كما أن الاعتماد على العقود الجاهزة والصياغات القانونية المعقدة يجعل العميل في كثير من الأحيان غير مدرك لكل تفاصيل الالتزام، مما قد يؤدي إلى اختلال في مبدأ العدالة التعاقدية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

ثالثاً، تسهم حوكمة الرقابة الشرعية في تحسين عملية اختيار أعضاء هيئات الرقابة الشرعية من حيث الكفاءة والخبرة، كما تساعد على تطوير استراتيجيات واضحة وفعالة داخل المؤسسات المالية الإسلامية، تقوم على المهنية والشفافية. وهذا ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية ويعزز نظم الرقابة الداخلية، مما يقلل من فرص الفساد وسوء استغلال السلطة.

رابعاً، تؤدي حوكمة الرقابة الشرعية إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الإسلامي من خلال تحسين الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى تقليل تكاليف رأس المال، وهو ما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل الاسلامي

الفرع الاول: التجربة الماليزية

تعد التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية من أبرز النماذج العالمية المتكاملة، حيث تميزت بكونها تجربة شاملة من حيث الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية، الأمر الذي جعلها تُصنف كنموذج رائد في تطبيق الاقتصاد الإسلامي بصورة منهجية لم تُحقق بنفس المستوى في العديد من الدول الأخرى .

حيث بدأ الاهتمام بالصيرفة الإسلامية في ماليزيا منذ سنة 1963م، عندما شرع المسلمون الماليزيون في البحث عن آلية مالية تُمكنهم من ادخار أموالهم لأداء فريضة الحج، وهو ما أدى إلى تأسيس منظمة ”تابونغ حجي“ التي تعنى بادخار الأموال واستثمارها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دون اللجوء إلى الفوائد الربوية المعتمدة في البنوك التقليدية (حسيني و احلام، 2023، صفحة 83)

وفي سنة 1969م، تم تأسيس مجلس إدارة الحاج وصندوق التمويل المعروف باسم **Lembaga Tabung Haji (Tabung Haji)**، والذي يعد أول مؤسسة مالية إسلامية منظمة في ماليزيا. ومع تزايد الوعي بأهمية التمويل المتوافق مع الشريعة، تبنت الدولة نهجاً تدريجياً لتطوير صناعة مالية إسلامية متكاملة.

ومع بداية سنة 1981م، ظهرت أولى ملامح العمل المصرفي الإسلامي المنظم، حيث تم تشكيل لجنة وطنية للتوجيه نحو إنشاء بنك إسلامي، بدعم من الحكومة الماليزية. ونتيجة لذلك، □ تأسيس أول بنك إسلامي ماليزي

سنة 1983م، تزامناً مع صدور قانون العمل المصرفي الإسلامي (Islamic Banking Act) 1983، الذي وفر الإطار القانوني الأساسي لهذا القطاع.

كما ١ إدخال مفهوم "النوافذ الإسلامية" داخل البنوك التقليدية، مما سمح لها بتقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ما أدى إلى نشوء نظام مالي مزدوج يجمع بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية. وفي سنة 1984م، تم تأسيس شركة التأمين التكافلي الإسلامي، بعد صدور قانون التأمين الإسلامي في السنة نفسها، ما عزز البنية التحتية للقطاع المالي الإسلامي.

وفي سنة 1994م، تم إنشاء سوق مالي إسلامي بين البنوك، دعماً لتطوير السيولة داخل الصناعة المصرفية الإسلامية. كما شهدت هذه الفترة اندماج شركات التكافل ضمن إطار قانوني أكثر تنظيمًا. وفي الوقت ذاته، بدأت الصناعة المالية الإسلامية في التحرر التدريجي، مما سمح بمشاركة أوسع للمؤسسات الأجنبية.

ومن أبرز المحطات في تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا، قيام شركة **Shell MDS Sdn Bhd** بإصدار أول صكوك إسلامية متداولة في السوق المحلي سنة 1990م. وقد تبع ذلك توسع كبير في أدوات التمويل الإسلامي، من بينها إصدار الصكوك السيادية العالمية سنة 2002م، وإطلاق أول صندوق استثمار عقاري إسلامي (REIT) سنة 2006م، وهو ما عزز من مكانة ماليزيا في أسواق رأس المال الإسلامية (The Evolution of Islamic Finance in Malaysia).

كما ساهم دخول البنوك الأجنبية إلى السوق الماليزي في دعم هذا القطاع، حيث دخل أول بنك إسلامي من الشرق الأوسط سنة 2005م، ثم افتتح أول فرع مصرفي إسلامي تابع لبنك أجنبي سنة 2008م. وقد تزامن ذلك مع صدور قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 الذي شكل إطاراً قانونياً شاملاً لتنظيم الصناعة المالية الإسلامية وتطوير معايير العقود الشرعية (إد، 2023، صفحة 35)

إلى جانب ذلك، أولت ماليزيا اهتماماً كبيراً بتنمية رأس المال البشري، باعتباره عنصراً أساسياً في دعم استدامة وتطور الصناعة المالية الإسلامية. كما ساهم التحرير التدريجي للقطاع وبيئة الأعمال الجاذبة في جعل ماليزيا وجهة مفضلة للمؤسسات المالية الإسلامية العالمية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

ونتيجة لهذه الجهود، أصبحت ماليزيا من أكثر الأسواق تطوراً في مجال التمويل الإسلامي عالمياً، كما تهيمن على صناعة التمويل الإسلامي في منطقة جنوب شرق آسيا. وتلجأ الرتبة الأولى عالمياً من حيث حجم إصدارات الصكوك، بنسبة تقارب 64.6% من إجمالي الصكوك الصادرة عالمياً خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2014م، كما تُصنف في المرتبة الثانية عالمياً في الخدمات المصرفية الإسلامية بعد المملكة العربية السعودية. (موساوي، 2016، صفحة 264)

وقد ساهم النظام المصرفي الإسلامي في تعزيز قوة القطاع المالي في ماليزيا، حيث سجلت البنوك الإسلامية معدل نمو سنوي متوسط بلغ 49% في الأصول خلال الفترة بين 1995 و1999م. ومع حلول سنة 2000م، حقق القطاع نمواً بنسبة 30%، لتصل الأصول إلى حوالي 47.1 مليار رينجيت ماليزي.

وفي السنوات اللاحقة، واصلت الصناعة المالية الإسلامية نموها القوي، حيث بلغ حجم التمويل الإسلامي في ماليزيا نحو 390 مليار رينجيت مع اية سنة 2015م، ما يمثل حوالي 27% من إجمالي القروض المصرفية في البلاد، وفق تقرير وكالة "فيتش" (2015). كما سجلت الصناعة معدل نمو بلغ 16.2% في عام 2015م، مقارنة بـ 5.2% فقط في القطاع المصرفي التقليدي، مع متوسط نمو سنوي قدره 18.2% منذ سنة 2011م، مقابل 7% للبنوك التقليدية (جعفري و محمد اكرم، 2019، صفحة 81)

الفرع الثاني: التجربة الاماراتية

يرجع العديد من الباحثين الاقتصاديين البداية الحقيقية للصيرفة الإسلامية الحديثة إلى إنشاء أول بنك تجاري إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمتمثل في بنك دبي الإسلامي الذي تأسس سنة 1975، حيث مثل هذا البنك نقطة انطلاق مهمة لتطور العمل المصرفي الإسلامي على المستويين العربي والدولي. وقد ساهمت هذه التجربة في تعزيز مكانة الاقتصاد الإسلامي وتطوير قطاع التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وشهدت دولة الإمارات تطوراً ملحوظاً في استراتيجية قطاع الاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأفراد والمجتمع والاقتصاد الوطني، من خلال توفير نظام مالي أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة. وبفضل هذا التطور، أصبحت الإمارات تحتل المرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً بعد ماليزيا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

ومن بين المؤسسات المصرفية البارزة في هذا المجال بنك الشرق الذي تأسس سنة 1967، ويُعد من أكبر البنوك في المنطقة. وقد حصل البنك على العديد من الجوائز المرموقة، من بينها جائزة أفضل مصرف إسلامي في الإمارات سنة 2005، وجائزة أفضل نافذة خدمات إسلامية خلال سنتي 2010 و2011، إضافة إلى تصنيفه ضمن المؤسسات المصرفية المبتكرة في مجال الخدمات المالية الإسلامية. (قمومية و بن علي، 2017، صفحة 62)

كما مر بنك الشرق بعدة مراحل لتطوير النواذ الإسلامية التابعة له، ففي سنة 2006 أنشأ شركة مستقلة تحت اسم «بدر للخدمات المصرفية الإسلامية»، بهدف توسيع نشاطه في مجال التمويل الإسلامي وتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي سنة 2009 أعلن بنك بدر عن إطلاق «صندوق بدر الإسلامي للدخل»، الذي يهدف إلى توفير فرص استثمارية إسلامية متنوعة للعملاء.

وفي سنة 2010 قررت إدارة مصرف المشرق تبني مدخل النواذ الإسلامية عبر 58 شباكاً تعمل بشكل مستقل عن المصرف الرئيسي، وهو ما ساهم في توسيع انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية داخل دولة الإمارات وتعزيز ثقة العملاء بهذا النوع من المعاملات المالية. (رستم، 2014، الصفحات 74-75)

الفرع الثالث: التجربة البريطانية

تعود بداية التجربة البريطانية في مجال التمويل الإسلامي إلى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث ساهمت عدة عوامل في دخول بريطانيا هذا المجال، ومن أهمها تزايد وعي الجالية المسلمة واهتمامها بالتعامل وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى رغبتها في الحصول على خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد أتاحت هذه الرغبة الفرصة أمام العديد من المؤسسات والشركات الاستثمارية الإسلامية لمباشرة نشاطها داخل بريطانيا، خاصة في مدينة لندن التي تُعد مركزاً مالياً عالمياً.

وفي هذا السياق، قامت عدة مؤسسات مالية إسلامية بفتح مكاتب أو إنشاء نواذ إسلامية، من بينها شركة الاستثمار الإسلامية الدولية القابضة، وبيت التمويل الإسلامي المتمركزان في لوكسمبورغ، والبنك الإسلامي الدولي الدانماركي، إضافة إلى شركة تكافل لوكسمبورغ ودار المال الإسلامي. وقد تمثلت أهم الخدمات والمنتجات التي قدمتها هذه المؤسسات في عمليات المراجعة داخل سوق المعادن في لندن، بهدف توفير السيولة للمؤسسات والمستثمرين القادمين من منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس التشريعية

كما لعب مصرف البركة الدولي دوراً مهماً في تطوير هذه المعاملات وتوسيع نطاق التمويل الإسلامي داخل السوق البريطانية. وفي مطلع سنة 1997 شهدت التجربة البريطانية تطوراً ملحوظاً من خلال إدراج برنامجي المراجعة والإجارة، وذلك بعد قيام المصرف المتحد الكويتي بإنشاء نافذة إسلامية متخصصة في المراجعة على المنازل، دفع كـ أفراد آلية سلمة من شراء ساكن بطرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية بعيداً عن نظام الفائدة الربوية المعتمد في البنوك التقليدية.

وقد ساهمت هذه الجهود في ترسيخ مكانة بريطانيا كإحدى أهم الدول الغربية الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، حيث أصبحت لندن مركزاً عالمياً لاستقطاب الاستثمارات والخدمات المالية الإسلامية. (علي و وسالي، 2018، صفحة 174)

الفرع الرابع: التجربة السودانية

اتجه السودان منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين نحو تبني النظام المصرفي الإسلامي، حيث شرعت الدولة في تحويل المعاملات المصرفية التقليدية إلى معاملات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومع بداية التسعينيات أصبح النظام المصرفي السوداني بأكمله، بما في ذلك البنك المركزي، يعمل وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية.

ويتميز التمويل المصرفي في السودان باعتماده على صيغ التمويل الإسلامية التي تميزها الهيئات الشرعية التابعة للبنوك التجارية، أو التي تتم مراجعتها واعتمادها من قبل الهيئة العليا للرقابة الشرعية التابعة للبنك المركزي السوداني، مع مراعاة المعايير والتوجيهات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين (موساوي، 2016، صفحة 272)

وتعد تجربة تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني من أبرز المحطات في تاريخ الصيرفة الإسلامية بالسودان، حيث وافقت السلطات آنذاك على إصدار قانون يقضي بإنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة سودانية عامة محدودة، تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية القائمة على تحريم الربا، واعتماد مبدأ الربح الحلال والعادل في مختلف الأنشطة المصرفية والتجارية، مع الالتزام بإخراج الزكاة، ومحاربة الاحتكار، وتحقيق التعاون بما يخدم مصلحة اتمتع والتنمية الشروعة.

وقد افتتح أول فرع للبنك سنة 1978م، ليصبح بذلك أول بنك إسلامي في السودان، ثم تبع ذلك إنشاء شركة التأمين الإسلامية التي تُعد أول شركة تأمين إسلامية في العالم. كما شهدت هذه المرحلة تأسيس أول هيئة رقابة شرعية داخل البنك، ضمت نخبة من العلماء والفقهاء، وكان لها دور محوري في تنظيم المعاملات المصرفية الإسلامية وصياغة العقود والأنشطة المالية بما يتوافق مع أحكام الشريعة.

وقد ساهمت الهيئة الشرعية في تقديم بدائل فقهية إسلامية للمعاملات التقليدية القائمة على الفائدة، حيث تم استبدال نظام الفائدة بصيغ تمويلية إسلامية متعددة، وكانت صيغة المراجعة للأمر بالشراء الأكثر استخداماً وانتشاراً في العمليات الاستثمارية والمصرفية.

ومن الميزات كذلك في تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني قيامه بتطبيق نظام جمع الزكاة وتوزيعها من خلال قنوات شرعية خاصة بالبنك، وذلك قبل إنشاء ديوان الزكاة الرسمي في السودان، الأمر الذي عزز البعد الاجتماعي والتكافلي للعمل المصرفي الإسلامي (زكرياء و سايح، 2022، صفحة 03)

خلاصة الفصل الأول:

يتضح من خلال هذا الفصل أن التمويل الإسلامي يمثل نظاماً مالياً متكاملًا يقوم على أسس شرعية وأخلاقية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، حيث يستند إلى مجموعة من المبادئ التي تمنع الربا والغرر وتربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. كما مرّ هذا النظام بمراحل تاريخية متعددة بدأت من المعاملات المالية في صدر الإسلام وصولاً إلى تطور المؤسسات المالية الإسلامية الحديثة التي أصبحت اليوم جزءاً من النظام المالي العالمي.

وقد تبين أن التمويل الإسلامي يعتمد على أسس واضحة ومحددة، تتجسد في أهداف ومبادئ وخصائص تميّزه عن التمويل التقليدي، إضافة إلى تنوع صيغ التمويل الإسلامي مثل المشاركة، والمزارعة، والمراجحة، والسلم، والاستصناع، والإجارة، والتي تمثل الأدوات التطبيقية لهذا النظام في الواقع الاقتصادي، وتساهم في تمويل مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية.

كما أظهر الفصل وجود فروق جوهرية بين التمويل الإسلامي والتمويل الربوي، خاصة من حيث طبيعة العلاقة التعاقدية وتوزيع المخاطر والعوائد، إلى جانب وجود بعض أوجه التشابه المحدودة بينهما. ومن جهة أخرى، تم التطرق إلى الإطار الشرعي والرقابي الدولي الذي ينظم هذا القطاع، من خلال هيئات متخصصة مثل هيئة إقليمية وإلزامية للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، اللذين يلعبان دوراً أساسياً في توحيد المعايير وتعزيز الشفافية والرقابة.

وفي الأخير، يمكن القول إن التمويل الإسلامي لم يعد مجرد بديل نظري للتمويل التقليدي، بل أصبح نظاماً مالياً فاعلاً ومؤثراً على المستوى العالمي، قادراً على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفصل الثاني: واقع التمويل الإسلامي في الجزائر

تمهيد

يشهد النظام المصرفي الجزائري في السنوات الأخيرة تحولات متسارعة، خاصة مع إدماج الصيرفة الإسلامية كأحد البدائل التمويلية التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وقد جاء هذا التوجه استجابةً لـتطلبات داخلية تتعلق بتعبئة الادخار وتعزيز الشمول المالي، إضافة إلى مواكبة التحولات العالمية في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

وفي هذا الإطار، برزت أهمية دراسة تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتحليل منتجاتها، والوقوف على أهم التحديات التي تواجهها، إلى جانب استشراف آفاق تطويرها مستقبلاً. وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية: يتناول الأول تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بينما يخصص الثاني لدراسة منتجات التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية، في حين يعالج الثالث التحديات التي تواجه هذا القطاع وآفاق تطويره.

المبحث الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر مساراً تطورياً تدريجياً، بدأ بفكرة نظرية قبل أن يتحول إلى واقع عملي ضمن المنظومة المصرفية الوطنية. وقد تأثر هذا التطور بجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية، التي ساهمت في تشكيل ملامح هذا القطاع.

ومن أجل الإحاطة بمختلف مراحل هذا التطور، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مراحل ظهور التمويل الإسلامي، ثم دراسة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكمه، وأخيراً إبراز دور بنك الجزائر في تنظيم ومراقبة هذا النشاط.

المطلب الأول: مراحل ظهور التمويل الإسلامي

عرف التمويل الإسلامي في الجزائر تطوراً تدريجياً مرّ بعدة مراحل تاريخية، انطلقت فكرياً قبل أن تتجسد عملياً في النظام المصرفي الوطني، وذلك في إطار سياقات سياسية واقتصادية مختلفة.

تعود البدايات الفكرية للتمويل الإسلامي في الجزائر إلى سنة 1929، حين طرح الشيخ أبو اليقظان، أحد أعلام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فكرة إنشاء بنك إسلامي يقوم على أسس الفقه الإسلامي. وقد دعا في ذلك الوقت رجال الأعمال الجزائريين إلى تأسيس مؤسسة مالية إسلامية، حيث لقيت الفكرة استجابة إيجابية وتم إعداد مشروع متكامل تحت اسم "البنك الإسلامي الجزائري"، بما في ذلك صياغة القانون الأساسي وجمع رأس المال وتعيين إدارة للبنك. غير أن السلطات الاستعمارية الفرنسية تدخلت وأوقفت المشروع لأسباب سياسية، رغم جاهزيته من الناحية التنظيمية. (عميروش و هشام، 2024، صفحة 473)

وبعد الاستقلال الاقتصادي النسبي الذي أتاحه قانون النقد والقرض 10-90 سنة 1990، والذي سمح بإنشاء البنوك الخاصة والأجنبية، دخل التمويل الإسلامي مرحلة التطبيق الفعلي، حيث تم تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك البركة سنة 1991، ليكون أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في البلاد (ناصر، 2006، صفحة 203)

وفي مرحلة لاحقة، توسع حضور الصيرفة الإسلامية من خلال دخول فاعلين جدد إلى السوق، حيث تم اعتماد مصرف السلام سنة 2008 كبنك تجاري ينشط وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبدأ نشاطه الفعلي في أكتوبر من نفس السنة، مقدّمًا خدمات مصرفية إسلامية متنوعة، مما ساهم في دعم تطور الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر (بشير و جداري، 2024، صفحة 277)

أما في مرحلة أكثر حداثة، فقد شهد القطاع المصرفي العمومي انخراطًا تدريجيًا في الصيرفة الإسلامية، حيث حصل البنك الوطني الجزائري على ترخيص رسمي لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية سنة 2020، ليشرع في تقديم خدماته فعليًا سنة 2021، ليصبح بذلك أول بنك عمومي يعتمد هذا النوع من المعاملات المالية، وهو ما شكل خطوة مهمة نحو تعميم الصيرفة الإسلامية داخل القطاع المصرفي العمومي (ملاح، 2023، صفحة 114)

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة في الجزائر

شهد النظام المصرفي في الجزائر تحولات جوهرية على المستوى القانوني والتنظيمي، خاصة مع الانتقال من نظام مصرفي مغلق إلى نظام أكثر انفتاحًا وتنوعًا، وهو ما انعكس بشكل مباشر على تطور الصيرفة الإسلامية.

قبل صدور قانون النقد والقرض 10-90، كان النشاط البنكي في الجزائر حكراً على البنوك العمومية، حيث كانت جميع المؤسسات المصرفية مملوكة للدولة. غير أن هذا القانون شكّل نقطة تحول أساسية، إذ سمح بدخول القطاع الخاص إلى المجال البنكي، مما أدى إلى تعزيز المنافسة وظهور بنوك جديدة، من بينها بنك البركة كأول بنك إسلامي في الجزائر.

وقد جاء هذا القانون في إطار إصلاحات اقتصادية تهدف إلى تفعيل دور الوساطة المالية وتعزيز السياسة النقدية، حيث تم الفصل بين مهام البنوك التجارية والبنك المركزي، ومنح بنك الجزائر استقلالية واسعة في تسيير النقد والائتمان. كما تم إنشاء مجلس النقد والقرض، الذي يتمتع بصلاحيات تنظيمية واسعة، خاصة في ما يتعلق بإصدار القوانين المرتبطة بالنقد وشروط إنشاء البنوك، كما يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق. (عميروش و هشام، 2024، صفحة 139)

واستمر العمل بهذا القانون إلى غاية صدور الامر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، والذي ألغى قانون 90-10، وأعاد تنظيم القطاع البنكي من خلال ديدانهاات الشرفة عليه، والمتثلة في بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض، واللجنة الصرفة.

وفي إطار إدماج الصيرفة الإسلامية، صدر النظام رقم 02-18 بتاريخ 04 نوفمبر 2018، والذي يعد أول نص قانوني ينظم المعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث نص على إمكانية قيام البنوك بعمليات مصرفية دون تحصيل أو دفع الفوائد، وهو ما شكّل اعترافاً رسمياً بالصيرفة الإسلامية داخل النظام المصرفي الجزائري (بوراس، 2024، صفحة 286)

كما حدد هذا النظام طبيعة العمليات المصرفية التشاركية، باعتبارها تشمل عمليات تلقي الأموال وتوظيفها وإيولها واستثمارها دون اللجوء إلى الفائدة، وذلك وفق ما نصت عليه أحكام الأمر 03-11 (بشير و جداري، 2024، صفحة 273)

غير أن هذا النظام تم إلغاؤه لاحقاً بموجب النظام رقم 03-20 الصادر في 15 مارس 2020، والذي جاء بإطار أكثر وضوحاً وتنظيماً للصيرفة الإسلامية، حيث تبني مصطلح "الصيرفة الإسلامية" بدلاً من "الصيرفة التشاركية"، كما حدد بدقة العمليات البنكية المتعلقة بها وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى تنظيم نشاط النوافذ الإسلامية داخل البنوك (حمريش و رقية، 2022، صفحة 41)

وقد وسع هذا النظام من نطاق المنتجات المالية الإسلامية، حيث شملت صيغ التمويل المربحة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، والسلم، والاستصناع، إلى جانب حسابات الودائع والاستثمار، مما ساهم في تعزيز الإطار التطبيقي للصيرفة الإسلامية.

وتعزز هذا السار أكثر مع صدور القانون 09-23، الذي رسخ مكانة الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة القانونية الجزائرية، حيث قدم تعريفاً واضحاً لها، واعتبرها كل عملية مصرفية تقوم بها البنوك أو النوافذ الإسلامية وفق أحكام الشريعة. كما نص على ضرورة الحصول على شهادة مطابقة شرعية من الهيئة المختصة قبل تسويق أي منتج إسلامي، إضافة إلى موافقة بنك الجزائر، وهو ما يعزز مصداقية هذه المنتجات ويضمن احترامها للضوابط الشرعية (رضوان و حرشاو، 2025، صفحة 30)

المطلب الثالث: دور بنك الجزائر في تنظيم البنوك الإسلامية

يلعب بنك الجزائر دوراً محورياً في تنظيم وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال وضع الأطر التشريعية، وتعزيز آليات الرقابة، إضافة إلى دعم انتشار هذا النمط من التمويل داخل النظام المصرفي.

أولاً : التنظيم التشريعي للصيرفة الإسلامية

عمل بنك الجزائر على إرساء الإطار القانوني المنظم للصيرفة الإسلامية، من خلال تكييف التشريعات المتعلقة بالنقد والقرض بما يسمح بإدماج هذا النشاط ضمن المنظومة المصرفية الوطنية. وقد شكّل هذا التوجه خطوة أساسية نحو تمكين البنوك من تقديم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

وفي هذا السياق، تم إصدار مجموعة من الأنظمة والتعليمات التي تسمح للبنوك بتقديم صيغ تمويل إسلامية مثل المراجعة، والمشاركة، والمضاربة، مع تحديد الضوابط التي تضمن توافق هذه المنتجات مع المبادئ الشرعية. كما سعى بنك الجزائر إلى إدماج هذه المنتجات ضمن الإطار التنظيمي العام، بما يضمن انسجامها مع القواعد الشرعية والعملية (عقيلة، 2025)

ثانياً: الإشراف والرقابة على المنتجات الإسلامية

لم يقتصر دور بنك الجزائر على الجانب التشريعي، بل امتد ليشمل تعزيز آليات الرقابة والإشراف على البنوك التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية. حيث يحرص البنك على التأكد من مدى التزام هذه المؤسسات بالضوابط الشرعية في مختلف معاملاتها المالية

وتتمثل هذه الرقابة في متابعة مدى مطابقة المنتجات المصرفية الإسلامية للأحكام الشرعية، بالتنسيق مع الهيئات الشرعية الخاصة بالبنوك، إضافة إلى إصدار توجيهات تنظيمية تضمن سلامة التطبيق وتفادي الانحرافات. كما يسعى البنك المركزي إلى تعزيز الحوكمة داخل هذه المؤسسات بما يدعم مصداقية الصيرفة الإسلامية ويعزز ثقة العملاء (محمد م.، 2015، صفحة 80)

ثالثا: دعم التوسع في التمويل الإسلامي

يظهر بنك الجزائر دعما واضحا لتوسيع نطاق الصيرفة الإسلامية، من خلال تشجيع البنوك على تبني هذا النمط من التمويل، وتوفير بيئة ملائمة لنموه. ويتجلى هذا الدعم في اتخاذ إجراءات تحفيزية، وتسهيل إدماج المنتجات الإسلامية ضمن النشاط المصرفي، بما ينسجم مع التوجهات الاقتصادية للدولة الرامية إلى تحقيق الشمول المالي

كما ساهم هذا التوجه في دفع العديد من البنوك، سواء العمومية أو الخاصة، إلى فتح نوافذ إسلامية وتوسيع خدماتها في هذا المجال، الأمر الذي يعكس تنامي الاهتمام بالصيرفة الإسلامية كخيار تمويلي بديل داخل الاقتصاد الوطني (الزهران ب.، 2019، صفحة 120)

المبحث الثاني: منتجات التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية

تعد منتجات التمويل الإسلامي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها نشاط الصيرفة الإسلامية، حيث تمثل الوسيلة التي من خلالها يتم جذب المدخرات وتمويل الاستثمارات وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة مدى انتشار هذه المنتجات داخل البنوك الجزائرية، وتحليل دورها في تعبئة الادخار، إضافة إلى التطرق إلى النوافذ الإسلامية كآلية لتقديم هذه الخدمات.

المطلب الأول: مدى انتشار التمويل الإسلامي في البنوك العمومية

عرف التمويل الإسلامي في البنوك العمومية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة توسعا ملحوظا، خاصة بعد إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن الاستراتيجية البنكية الوطنية، حيث أصبحت هذه البنوك تعتمد نموذج النوافذ أو الشبائيك الإسلامية لتقديم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب تطوير بنيتها التنظيمية والرقمية.

في هذا السياق، يتولى قطب التمويل الإسلامي بالبنك الوطني الجزائري إدارة نشاط واسع يشمل 11 وكالة و104 شبك إسلامي، مع وجود هيئة شرعية داخلية للإشراف على مطابقة المنتجات لأحكام الشريعة

الإسلامية. كما يقدم البنك حالياً حوالي 14 منتجاً إسلامياً متنوعاً، تشمل المراجعة (سيارات وعقار)، والإجارة، والاستصناع، والسلم، وشهادة الاستثمار، إضافة إلى القرض الحسن "إسبيل" المخصص للحج.

كما قام البنك BNA بتطوير حلول رقمية حديثة مثل خدمة فتح الحساب عن بعد وتطبيق WinPay- BNA، بهدف تسهيل العمليات المصرفية وجذب المزيد من العملاء، مع التوجه نحو تعبئة الادخار بشكل أكثر فعالية. وفي إطار التوجه المستقبلي، يهدف البنك إلى تحويل نشاط الصيرفة الإسلامية إلى شركة تابعة متخصصة، إضافة إلى تطوير سوق داخلية للصكوك الإسلامية في أفق سنة 2025، بما يعزز دور التمويل الإسلامي في الاقتصاد الوطني (طه، 2025، صفحة 58)

ومن جهة أخرى، يُعد مصرف السلام المبنى من أهم البنوك الناشطة في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث يعتمد نموذج الصيرفة الشاملة من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية مثل المراجعة، والإجارة، والسلم، والاستصناع، والمشاركة، والمضاربة، وذلك تحت إشراف هيئة فتوى ورقابة شرعية مستقلة.

وقد عمل المصرف على تعزيز حضوره الرقمي من خلال إطلاق منصة SalamMobile منذ سنة 2021، بالإضافة إلى توفير حسابات استثمار قصيرة الأجل بهدف جذب السيولة وتعزيز الادخار. كما استفاد من التنظيمات الصادرة عن بنك الجزائر، خاصة الدليل التنظيمي 02-20، الذي ساهم في توحيد العقود الشرعية وتنظيم ممارسة الصيرفة الإسلامية، مما مكنه من توسيع منتجاته ورفع حجم التمويلات الموجهة للأفراد والمؤسسات (طه، 2025، صفحة 56)

وبناء على ذلك، يمكن القول إن انتشار التمويل الإسلامي في البنوك العمومية الجزائرية يتجه نحو التوسع التدريجي، مدعوماً بتنوع المنتجات، وتطور البنية الرقمية، والدعم التنظيمي، إلى جانب الإقبال المتزايد من طرف الزبائن على هذا النوع من الخدمات المالية. ومع ذلك، لا يزال هذا الانتشار في طور النمو ويحتاج إلى مزيد من التطوير في مجالات الابتكار المالي والتسويق وتعزيز الكفاءات البشرية

المطلب الثاني: مدى مساهمة التمويل في تعبئة الادخار

يعد التمويل الإسلامي من الأدوات المالية الحديثة التي تلعب دوراً مهماً في تعبئة الادخار داخل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال قدرته على استقطاب فئات من المجتمع لم تكن تتعامل مع البنوك التقليدية، خاصة

لأسباب دينية تتعلق بتحريم الفائدة. إذ يتميز النظام المصرفي الإسلامي بكونه قائمًا على مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يجعله أكثر قبولاً لدى شريحة واسعة من الأفراد، وبالتالي يساهم في زيادة حجم المدخرات داخل الجهاز المصرفي.

وفي هذا السياق، تتمكن المصارف الإسلامية من جذب الموارد المالية من المدخرين الذين يرفضون العوائد الثابتة حيث تقدم لهم بديلاً يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، إلى جانب تحقيق عائد غير مادي يتمثل في الشعور بالارتياح والالتزام الديني. وهذا ما يؤدي إلى إدماج أموال كانت مكتنزة خارج النظام البنكي، وبالتالي رفع مستوى الادخار (علي، رضوان و حرشواو، 2025، صفحة 41)

كما تلعب الودائع الادخارية دوراً أساسياً في تعزيز تعبئة الادخار، حيث تعمل المصارف الإسلامية على تشجيع صغار المدخرين من خلال قبول الودائع ذات القيم الصغيرة، ومنحهم دفاتر توفير، مع استثمار هذه الأموال وفق صيغ المضاربة. ويساهم هذا النوع من الودائع في ترسيخ السلوك الادخاري لدى الأفراد، وتحويل المدخرات قصيرة الأجل إلى موارد مالية يمكن توجيهها نحو استثمارات طويلة الأجل (أحمد و عباسي، 2017، صفحة 134)

إضافة إلى ذلك، تقدم المصارف الإسلامية مجموعة من الحوافز التي تشجع على الادخار، مثل القروض الحسنة والإدماجات الاجتماعية (كتمويل الإسكان)، مما يعزز ثقة العملاء ويدفعهم إلى إيداع أموالهم داخل البنوك بدل الاحتفاظ بها خارج الدورة الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، تؤدي المصارف الإسلامية دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، حيث تقوم بجمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات وتوظيفها في مشاريع استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يساهم في إبرك عجلة الاقتصاد وقيق التنمية. كما أأ تقدم خدمات مصرفية متنوعة مشدلة للبنوك التقليدية، مثل قبول الودائع، وفتح الحسابات، وإعارة الأموال، مما يجزمن قدرا على استقطاب المدخرات (يسميني و بن سبع، 2025)

ورغم هذه المزايا، فإن مساهمة التمويل الإسلامي في تعبئة الادخار في الجزائر لا تزال دون المستوى المأمول، وذلك بسبب حداثة التجربة، وضعف الوعي المصرفي لدى بعض الأفراد، إضافة إلى محدودية انتشار المنتجات الإسلامية مقارنة بحجم الطلب عليها.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن التمويل الإسلامي يمثل آلية فعالة في تعبئة الادخار، من خلال استقطاب فئات جديدة من المدخرين، وتعزيز الثقة في النظام المصرفي، وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار المنتج، غير أن تطوير هذا الدور يتطلب توسيع المنتجات، وتعزيز التوعية المالية، ودعم البنية التنظيمية للصيرفة الإسلامية.

المطلب الثالث: النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية

تمثل النوافذ الإسلامية إحدى أهم الآليات التي اعتمدها البنوك التقليدية لإدماج الصيرفة الإسلامية ضمن نشاطها، دون الحاجة إلى التحول الكامل نحو النظام الإسلامي، وسيتم في هذا المطلب التعريف بهذه النوافذ، وبيان أهدافها، إضافة إلى دراسة خصائصها وأنواعها.

الفرع الأول: تعريف النوافذ الإسلامية وأهدافها

تعد النوافذ الإسلامية صيغة تنظيمية حديثة تتيح للبنوك التقليدية تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، في إطار هيكل تنظيمي خاص داخل البنك، وسيتم في هذا الفرع التطرق إلى مفهوم النوافذ الإسلامية، ثم إبراز أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولاً: مفهوم النوافذ الإسلامية

تعرف النوافذ الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها جزء من مؤسسة مالية تقليدية، تتمثل في وحدة أو نافذة متخصصة تابعة لها، تقدم خدمات إدارة الأموال، وحسابات الاستثمار، إضافة إلى خدمات التمويل والاستثمار. يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (فؤاد و محفوظي، 2024، صفحة 517) كما عرفت في النوافذ الإسلامية بأنها تقدم خدمات مالية إسلامية متكاملة من خلال فرع مستقل تابع للبنوك التقليدية، أو عبر وحدة أو قسم داخل المصرف التقليدي، يختص بتقديم منتجات مصرفية إسلامية وفق الضوابط الشرعية (المود، 2011، الصفحات 99-100)

وفي تعريف آخر، تُعد النوافذ الإسلامية كياناً مالياً تابعاً لبنك تقليدي، يتمتع بدرجة من الاستقلالية عن نشاط البنك الأم، ويعمل على جذب المدخرات وتوظيفها وتقديم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مع وجود هيئة رقابة شرعية تتولى الإشراف والمراجعة (خريس و واخرون، 2018، صفحة 440)

ثانياً: أهداف النوافذ الإسلامية في البنوك

تتعدد الدوافع والأهداف التي تسعى البنوك التقليدية إلى تحقيقها من خلال إنشاء النوافذ الإسلامية، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي : (رضوان و حرشاو، 2025، صفحة 23)

- انتشار اعتقاد لدى بعض القائم □ على البنوك التقليدية بإمكانية تطبيق بعض صيغ التمويل الإسلامي داخل البنوك التقليدية، خاصة مع وجود تشابه بين المراجعة والقروض، مما شجع على إنشاء فروع أو نوافذ إسلامية داخل هذه البنوك .
- رغبة البنوك التقليدية في تعزيز قدرتها التنافسية امام البنوك الإسلامية التي حققت نجاحاً في استقطاب الموارد وتحقيق أرباح معتبرة .
- الحفاظ على عملاء البنك التقليدي ومنع انتقالهم إلى البنوك الإسلامية، إضافة إلى محاولة استرجاع العملاء الذين غادروا نحوها .
- اختبار تجربة الصيرفة الإسلامية وتقييم مدى نجاحها من خلال تطبيقها داخل فروع تابعة للبنوك التقليدية .
- تمهيد الطريق لتحويل بعض البنوك التقليدية تدريجياً نحو الصيرفة الإسلامية اعتماداً على أسلوب التدرج.

الفرع الثاني : خصائص و انواع نوافذ التمويل الإسلامية:

تتميز النوافذ الإسلامية بجملة من الخصائص التي تميزها عن باقي الهياكل المصرفية، كما تتخذ عدة أشكال تنظيمية تختلف حسب درجة استقلاليتها وطبيعة نشاطها، وعليه، سيتم في هذا الفرع عرض أهم خصائص النوافذ الإسلامية، ثم تصنيف أنواعها وفق النماذج المعتمدة في التطبيق.

أولاً : خصائص النوافذ الإسلامية:

تتميز النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية بجموعة من □ خصائص الأساسية، □ كن تلخيصها فيما يلي :
(فؤاد و محفوظي، 2024، الصفحات 518-519)

- تنشأ النافذة الإسلامية كقسم أو وحدة إدارية تابعة للبنك أو أحد فروعها التقليدية، دون أن تصل إلى مستوى الاستقلال التام كبنك مستقل، مع ارتباط تنظيمي ومكاني بالبنك الأم
- تتمتع النوافذ الإسلامية بقدر من الاستقلال في الوساطة المالية، حيث يتم استثمار الأموال وفق صيغ التمويل الإسلامية ولا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- يتم تخصيص رأس مال أو موارد مالية خاصة بالنافذة الإسلامية داخل البنك التقليدي، مما يمنحها هامشاً من الاستقلال في ممارسة نشاطها .
- يتم الفصل بين أنشطة النوافذ الإسلامية وأنشطة البنك التقليدي، خاصة في ما يتعلق بإدارة الأموال والاستثمار، مع الالتزام بصيغ التمويل الإسلامي مثل المراجعة والمشاركة والمضاربة والإجارة (حمريش و رقية، 2022، صفحة 18)
- تخضع النوافذ الإسلامية في جميع عملياتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، إضافة إلى الالتزام بالفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئات الشرعية المعاصرة المختصة بالصيرفة الإسلامية .
- تخضع لرقابة هيئة شرعية متخصصة يتم تعيينها داخل البنك، وتتكون من خبراء في الفقه الإسلامي والمالية، تتولى الإشراف على مدى مطابقة العمليات للضوابط الشرعية .
- عند الحاجة إلى التمويل، يتم تزويد النوافذ الإسلامية بموارد مالية من البنك التقليدي في شكل ودائع استثمارية، وفق نظام يقوم على المشاركة في الربح والخسارة.

ثانياً: أنواع النوافذ الإسلامية في البنوك

يمكن تصنيف تطبيقات الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية إلى عدة نماذج تختلف حسب درجة الالتزام والاندماج مع النظام المصرفي الإسلامي، ومن أهمها:

1. مصارف تقدم منتجات إسلامية ضمن نشاطها التقليدي

يعد هذا النموذج من أبسط أشكال إدخال الصيرفة الإسلامية، حيث تقوم البنوك التقليدية بإضافة بعض المنتجات الإسلامية إلى خدماتها دون إنشاء هيكل مستقل. ويكون الهدف في الغالب تجارياً بحثاً لاستغلال الطلب المتزايد على المنتجات الإسلامية.

غير أن هذا النموذج تعرض لانتقادات بسبب ضعف الضوابط الشرعية وغياب الفصل الحقيقي بين النشاط التقليدي والإسلامي، مما أدى إلى التشكيك في مدى التزام هذه المنتجات بأحكام الشريعة (وفاء و سوايح، 2024، الصفحات 07-08)

2. مصارف أنشأت نوافذ إسلامية داخل هيكلها البنكي

في هذا النموذج، تقوم البنوك التقليدية بإنشاء نوافذ أو وحدات إسلامية متخصصة داخل فروعها أو مقراتها الرئيسية، تقدم منتجات وخدمات إسلامية فقط.

وبعد هذا النموذج أكثر تطوراً مقارنة بالنموذج الأول، حيث يتم تعيين هيئات شرعية للإشراف على العمليات وضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز من مصداقية هذا النشاط ويساهم في تطوير الصيرفة الإسلامية (حمريش و رقية، 2022، صفحة 19)

3. مصارف التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية

تتجه بعض المصارف إلى التحول الكامل من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي دفعة واحدة، بدافع تعزيز الثقة وقيق انسجام كامل مع مبادئ التمويل الإسلامي.

ويعتبر هذا النموذج أكثر فاعلية في تحقيق مصداقية عالية لدى العملاء، خاصة عندما تكون البنوك ذات حجم صغير نسبياً، مما يسهل عملية إعادة هيكلة النشاط وتكوين لآوارد البشرية (الطمان، 2005، صفحة 17)

4. مصارف قامت بتحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية تدريجياً

يعتمد هذا النموذج على التحول التدريجي، حيث تقوم بعض البنوك بتحويل جزء من فروعها التقليدية إلى فروع إسلامية، مع إنشاء إدارة مستقلة للصيرفة الإسلامية داخل البنك.

وبعد هذا الأسلوب الأكثر شيوعاً في التجارب الحديثة، لأنه يوازن بين الاستمرارية التشغيلية للبنك التقليدي والتوسع التدريجي في الصيرفة الإسلامية، مع الاستعانة بخبراء متخصصين في المجال (حمريش و رقية، 2022، الصفحات 19-20)

الفرع الثالث: اهم البنوك التي اعتمدت على النوافذ الاسلامية في الجزائر

شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر توسعاً ملحوظاً من خلال اعتماد نظام النوافذ أو الشبايك الإسلامية داخل البنوك التقليدية، حيث قامت العديد من البنوك العمومية والخاصة إلى هذا النموذج كمرحلة انتقالية نحو إدماج التمويل الإسلامي ضمن نشاطها، دون الحاجة إلى التحول الكامل إلى بنوك إسلامية مستقلة. وفيما يلي أهم البنوك التي اعتمدت هذا النظام: (منير و موسى، 2021، الصفحات 87-88)

1. البنك الوطني الجزائري (BNA)

يعد البنك الوطني الجزائري من أبرز البنوك العمومية التي تبنت الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ، حيث أطلق خدماته الإسلامية رسمياً سنة 2020 بعد حصوله على الترخيص من الهيئة الشرعية. وقد قام البنك بفتح عدد معتبر من الشبايك الإسلامية عبر مختلف ولايات الوطن، مقدماً مجموعة متنوعة من المنتجات مثل المراجعة، والإجارة، والسلم، والاستصناع، إضافة إلى حسابات الاستثمار. ويعتبر هذا البنك رائداً في إدماج الصيرفة الإسلامية داخل القطاع العمومي، خاصة من خلال اعتماده على الحلول الرقمية لتطوير خدماته

2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

3. اتجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى اعتماد النوافذ الإسلامية في إطار تنويع خدماته البنكية، خاصة في مجال تمويل القطاع الفلاحي وفق صيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد عمل البنك على فتح عدة شبايك إسلامية وتقدم منتجاتاً وبلية موجهة للفلاحين والمستثمرين، مما ساهم في دعم التنمية الريفية وتعزيز الشمول المالي.

4. القرض الشعبي الجزائري (CPA)

5. قام القرض الشعبي الجزائري بإدماج الصيرفة الإسلامية ضمن نشاطه من خلال فتح نوافذ إسلامية في عدد من فروعها، حيث يقدم خدمات مالية متنوعة وفق أحكام الشريعة، مثل تمويل السكن والسيارات بصيغة المراجعة. ويهدف البنك من خلال هذه الخطوة إلى استقطاب شريحة جديدة من العملاء وتعزيز قدرته التنافسية في السوق المصرفية.

6. بنك التنمية المحلية (BDL)

يعدّ بنك التنمية المحلية من بين البنوك التي تبنت نموذج النوافذ الإسلامية، حيث شرع في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية عبر شبائيك متخصصة داخل فروعه. ويهدف البنك إلى تنويع مصادر تمويله وجذب المدخرات من الفئات التي تفضل التعامل وفق الضوابط الشرعية.

الفرع الرابع: حلول ومقترحات لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

من أجل تفعيل وتعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، اقترح عدد من الخبراء الجزائريين مجموعة من الحلول والإجراءات التي من شأنها تطوير هذا القطاع وتمكينه من أداء دوره بفعالية داخل المنظومة المالية الوطنية، ومن أبرز هذه المقترحات ما يلي: (الكرّ و وآخرون، 2023، الصفحات 08-81)

- إعادة النظر في المنظومة القانونية، خاصة قانون النقد والقرض، بما يسمح بإقرار ازدواجية مصرفية تمكّن الصيرفة الإسلامية من العمل وفق مبادئها وأحكامها الشرعية بصورة كاملة؛
- عدم فرض قيود على نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر، مع تمكينها من استخدام مختلف الوسائل التسويقية للتعريف بمنتجاتها وخدماتها بجرية، وترك حرية الاختيار للمواطن بين الصيرفة التقليدية والإسلامية؛
- العمل على توسيع انتشار البنوك الإسلامية، إلى جانب فتح نوافذ إسلامية داخل مختلف المصارف التجارية؛
- اعتماد الصكوك الإسلامية كأدوات مالية واستثمارية رسمية داخل الاقتصاد الجزائري؛
- إطلاق نظام التأمين التكافلي باعتباره عنصراً أساسياً ومكملاً لنجاح الصيرفة الإسلامية وتحقيق التكامل بين المؤسسات المالية الإسلامية؛
- الاهتمام بتكوين الموارد البشرية المتخصصة في مجالي الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي، سواء داخل الجامعات أو من خلال برامج التكوين المتخصصة داخل وخارج الوطن؛
- تسهيل إجراءات اعتماد بنوك إسلامية جديدة في الجزائر، سواء في إطار شراكات بين الخواص والأجانب أو بين الدولة والمستثمرين الأجانب، مع تسريع دراسة ملفات البنوك الإسلامية المودعة لدى بنك الجزائر؛
- تسريع إجراءات الترخيص لفتح فروع جديدة للبنوك الإسلامية عبر مختلف ولايات الوطن؛

- سنّ نصوص قانونية مرنة تُكرّس الاعتراف الرسمي بالبنوك الإسلامية باعتبارها جزءاً من الجهاز المصرفي الوطني، مع توفير الحماية القانونية لصيغ التمويل الإسلامي المختلفة؛
- احترام خصوصية البنوك الإسلامية من خلال منحها آليات تعامل خاصة مع بنك الجزائر بما يضمن حفاظها على الضوابط الشرعية التي تقوم عليها؛
- قيام وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى بدورهما في توعية الرأي العام بمبادئ معاملات المصرفية الإسلامية، وشرح كيفية التعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامي وأهمية هذا النوع من الأنشطة المالية؛
- تدعيم هيئات الرقابة والفتوى الشرعية بخبراء ومتخصصين في المجال المصرفي والمالي الإسلامي؛
- توفير الحماية القانونية للمودعين وأصحاب الحسابات الاستثمارية داخل المصارف الإسلامية بما يضمن حقوقهم ويعزز الثقة في هذا القطاع .

المبحث الثالث: التحديات وأفاق التمويل الإسلامي في الجزائر

رغم التطور الذي عرفته الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أنها لا تزال تواجه مجموعة من التحديات التي تعيق انتشارها وتحدّ من فعاليتها، سواء على المستوى التشريعي أو التقني أو الثقافي.

وفي المقابل، تبرز عدة آفاق واعدة يمكن من خلالها تطوير هذا القطاع وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق، سيتم في هذا المبحث تحليل أهم التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي، ثم استعراض أبرز فرص تطويره.

المطلب الأول: التحديات التشريعية والتنظيمية

تعد التحديات التشريعية والتنظيمية من أبرز العوائق التي تواجه تطور التمويل الإسلامي في الجزائر، حيث لا يزال الإطار القانوني المنظم له يعاني من عدة نقائص تحدّ من فعالية تطبيقه وتوسعه.

في هذا السياق، يخضع التمويل الإسلامي في الجزائر لنفس القوانين والتشريعات التي تُطبق على البنوك التقليدية، دون مراعاة خصوصياته المتميزة القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من صدور بعض الأنظمة التي تحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات

المالية، إلا أن هذه النصوص تبقى غير كافية لتنظيم هذا النشاط بشكل شامل، خاصة فيما يتعلق بآليات الرقابة التي يمارسها بنك الجزائر على البنوك الإسلامية (الزهرة ب.، 2023، صفحة 35)

كما يظهر القصور التشريعي في غياب منظومة متكاملة تدعم الصناعة المالية الإسلامية، رغم صدور قوانين تهدف إلى توسيع نشاطها سواء عبر البنوك التقليدية أو من خلال النوافذ الإسلامية. ومن أبرز أوجه هذا القصور عدم وجود نظام ائتماني ملائم يعتمد من طرف البنك المركزي لتمويل البنوك الإسلامية في حالات نقص السيولة، نظراً لاعتماد النظام التقليدي على أدوات ذات طابع ربيوي لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. إضافة إلى ذلك، يلاحظ غياب إطار قانوني واضح ينظم المخطط المحاسبي الخاص بالصيرفة الإسلامية داخل البنوك التجارية (السامة و سديرة، 2023، صفحة 31)

ومن جهة أخرى، يسجل وجود غموض في تحديد طبيعة العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي، نتيجة عدم التمييز الكافي بين النظامين الإسلامي والتقليدي. ويؤدي هذا الوضع إلى حرمان البنوك الإسلامية من الاستفادة من بعض التسهيلات المصرفية التي يوفرها البنك المركزي للبنوك التقليدية، نظراً لعدم توفر أدوات مالية متوافقة مع الشريعة يمكن استخدامها في هذا السياق (يحيى و مروة، 2022، صفحة 38)

كما تبرز الإشكالات التنظيمية في الجانب الجبائي، حيث تخضع البنوك الإسلامية لنفس النظام الضريبي المطبق على البنوك التقليدية، دون مراعاة خصوصية صيغ التمويل الإسلامي. ويؤدي ذلك في بعض الحالات إلى الازدواج الضريبي، كما هو الحال في صيغة المضاربة، حيث تُفرض ضريبة على أرباح شركة المضاربة، ثم تُفرض ضريبة أخرى على أرباح البنك التي تتضمن تلك الأرباح، وهو ما يتقل كاهل هذه المؤسسات ويحدّ من تنافسيتها (بوراس، 2024، صفحة 288)

وبناء على ما سبق، يتضح أن تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر يقتضي إصلاحاً تشريعياً وتنظيماً شاملاً، يقوم على وضع إطار قانوني مستقل يراعي خصوصيات هذا النظام، وتكييف السياسات النقدية والجبائية بما يتلاءم مع طبيعته، بما يساهم في تعزيز فعاليته ودعم انتشاره.

المطلب الثاني: التحديات التقنية والبشرية

يتطلب تطبيق الصيرفة الإسلامية توفر بنية تقنية متطورة وموارد بشرية مؤهلة، غير أن الواقع يشير إلى وجود عدة صعوبات في هذا المجال، وعليه، سيتم في هذا المطلب تحليل أهم التحديات التقنية والبشرية التي تواجه البنوك الإسلامية.

أولاً: تقنية

تعد التحديات التقنية من العوامل الأساسية التي تعيق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، خاصة في ظل التحول التدريجي لبعض البنوك من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي، وهو تحول يتطلب جاهزية فنية وتنظيمية عالية.

في هذا الإطار، تبرز مشكلة غياب وضوح الرؤية الاستراتيجية على مستوى البنك ككل فيما يتعلق بطبيعة التحول المصرفي ومتطلباته، الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء الموارد البشرية المكلفة بتنفيذ هذا التحول، حيث تصبح الرؤية غير مكتملة لدى العامل، مما يضعف فعالية التنفيذ.

كما يلاحظ وجود قصور في إعداد الخطط التحولية من طرف اللجان المختصة، سواء من حيث دقة الأهداف أو وضوح الآليات التنفيذية، وهو ما يؤدي إلى ارتباك في التطبيق العملي ويحدّ من تحقيق النتائج المرجوة.

ومن بين التحديات كذلك، التنافس غير البناء بين إدارات الفروع التقليدية والإسلامية داخل نفس البنك، حيث قد يؤدي هذا التداخل إلى تضارب في المصالح أو في طرق التسيير، بدل تحقيق التكامل المطلوب بين النظام خلال مرحلة الانتقال.

كما تعاني بعض البنوك من بطء في الاستجابة لمتطلبات التحول، أو على العكس من ذلك، اتخاذ قرارات متسرفة دون دراسة كافية، وهو ما يؤثر سلباً على استقرار العملية التحولية ويزيد من مخاطر الفشل التنظيمي.

ويضاف إلى ذلك التحدي المرتبط بإعادة هيكلة التنظيم الداخلي للبنك، حيث يستلزم التحول نحو الصيرفة الإسلامية استحداث أقسام وإدارات جديدة، مع إعادة توزيع المهام والوظائف، وهو ما يتطلب تخطيطاً دقيقاً لاختيار الهيكل التنظيمي الأنسب الذي يحقق الانسجام والكفاءة.

ومن الناحية المحاسبية، يبرز غياب نظام محاسبي خاص بالصيرفة الإسلامية كأحد أبرز العوائق التقنية، حيث لا تزال البنوك تعتمد على أنظمة محاسبية تقليدية لا تعكس خصوصيات المنتجات الإسلامية، مما يخلق صعوبات في التقييم والرقابة المالية. (يحيى و مروة، 2022، صفحة 38)

ثانياً: بشرية

تعد التحديات البشرية من أهم العقبات التي تقف كاهاجز لتطور التمويل الاسلامي في الجزائر، حيث تتجلى هذه الصعوبات في عدة مظاهر مترابطة تؤثر بشكل مباشر على فعالية المصرفي الإسلامي واستدامته.

تزداد هذه المعوقات وضوحاً عند توجه البنوك نحو تحويل فروعها التقليدية إلى فروع إسلامية، خاصة في ظل غياب رؤية استراتيجية واضحة حول الدوافع الحقيقية لاعتماد العمل المصرفي الإسلامي. هذا الغموض يؤدي إلى حالة من عدم اليقين لدى العاملين، مما ينعكس سلباً على استقرارهم النفسي والمهني، ويسهم في انتشار الشائعات وتراجع الروح المعنوية داخل المؤسسة (رضوان و حرشاو، 2025، صفحة 28)

كما يرتبط هذا الغموض بنقص الموارد المالية المخصصة لتكوين وتدريب العامل على أدوات وتقنيات العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي يخلق فجوة واضحة بين الأهداف المسطرة والوسائل المتاحة لتحقيقها، ويعمق شعور الموظفين بالحيرة وعدم القدرة على التكيف مع متطلبات هذا التحول (حمريش و رقية، 2022)

ومن جهة أخرى، يبرز تحدي تأهيل الموارد البشرية كأحد أهم الإشكالات، حيث يلاحظ أن نسبة معتبرة من العاملين في البنوك التي اعتمدت الصيرفة الإسلامية تفتقر إلى المعرفة الكافية بالمبادئ والأسس التي يقوم عليها هذا النظام، إضافة إلى ضعف الإلمام بخصوصيات المنتجات المالية الإسلامية وآليات تطبيقها (بشير و جداري، 2024، صفحة 279)

كما أن نقص الكفاءات التي تجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية يُعدّ من أبرز التحديات الهيكلية، إذ لا تزال المصارف الإسلامية تعاني من صعوبة في توفير موارد بشرية مؤهلة قادرة على التوفيق بين الجانبين التطبيقي والفقهي. ورغم وجود خريجي تخصص الاقتصاد الإسلامي، إلا أن استيعابهم في السوق المصرفية لا يزال محدوداً، مما يستدعي الاستفادة من بحارب الدول الرائدة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بإنشاء مراكز متخصصة للتكوين والتدريب، كما هو الحال في بعض الدول التي بادرت إلى تطوير برامج أكاديمية ومهنية في الصيرفة الإسلامية (اسامة و سديرة، 2023، الصفحات 31-32)

وفي سياق متصل، يُعدّ ضعف وعي المتعاملين بطبيعة عمل المصارف الإسلامية تحدياً إضافياً، حيث ينتشر الخلط بين الصيرفة الإسلامية والنظام المالي التقليدي، مما يؤدي إلى سوء فهم آليات تحقيق الربح في البنوك الإسلامية. وقد دفع هذا الأمر بعض المتعاملين، بما فيهم مسلمون، إلى الاعتقاد بأن الصيرفة الإسلامية ليست سوى إيل على النظام الربوي، نتيجة عدم التمييز بـ مفهوم الفائدة ومفهوم هامش الربح (حبيبة و وآخرون، 2020، صفحة 76)

وبناء على ما سبق، يتضح أن معالجة التحديات البشرية في الصيرفة الإسلامية بالجزائر تتطلب تبني استراتيجية متكاملة تقوم على تعزيز التكوين التخصصي، ووسائل الاتصال الداخلي، ونشر الثقافة المصرفية الإسلامية لدى العامل والتعامل على حد سواء، كما يتضمن تحقيق التوافق بين المبادئ النظرية والتطبيقات العملية.

المطلب الثالث: التحديات التسويقية والثقافية

تعد التحديات التسويقية والثقافية من العوامل المؤثرة في انتشار التمويل الإسلامي في الجزائر، حيث ترتبط هذه التحديات لدى جاهزية البيئة السوقية من جهة، ومستوى وعي وثقافة التعامل من جهة أخرى.

في الجانب التسويقي، يبرز غياب سوق مالي إسلامي متكامل، إضافة إلى نقص مؤسسات التأمين التكافلي، كأحد أهم العوائق التي تحد من فعالية الصيرفة الإسلامية، إذ تحتاج هذه الأخيرة إلى بيئة مالية داعمة تضم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يبرز ضرورة إدراك واقعها وتوجيهها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية (بوراس، 2024، صفحة 289)

كما يلاحظ أن البنوك الإسلامية في الجزائر تتجه إلى خدمة مختلف الشرائح السوقية دون اعتماد استراتيجية تسويقية واضحة تقوم على استهداف فئات أو قطاعات محددة، وهو ما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية وعدم تحقيق الانتشار المطلوب، خاصة في ظل المنافسة مع البنوك التقليدية (اسامة و سديرة، 2023، صفحة 16)

ومن جهة أخرى، تعاني الأسواق النقدية وأسواق رأس المال في الجزائر من ضعف في الهياكل والكفاءة، إضافة إلى محدودية عدد المتدخلين فيها، وهو ما ينعكس سلباً على نشاط التمويل الإسلامي، ويرجع ذلك إلى عدة

عوامل، من بينها تخلف النظام المصرفي ووجود قيود تنظيمية تحدّ من دخول البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية، فضلاً عن محدودية دور بورصة الجزائر في تمويل المشاريع (الزهرة ب.، 2023، صفحة 35)

أما من الناحية الثقافية، فإن التمويل الإسلامي، باعتبارها تجربة حديثة نسبياً في الجزائر، تواجه نوعاً من التحفظ والشك لدى شريحة من العملاء. إذ غالباً ما يقابل كل منتج مالي جديد بدرجة من التردد وعدم الثقة، نتيجة ضعف الوعي بطبيعة هذا النظام وآلياته، وهو ما يؤثر على مستوى الإقبال عليه (إسامة و سديرة، 2023، صفحة 17)

المطلب الرابع: آفاق تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر

يشهد التمويل في الجزائر تطوراً تدريجياً في السنوات الأخيرة، مدعوماً بجملة من الإصلاحات القانونية والمصرفية، وهو ما يعكس وجود آفاق واعدة لتطوير هذا القطاع وتعزيز مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني.

في هذا الإطار، يعد توسيع نشاط النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية من أهم آليات تطوير التمويل الإسلامي، حيث تساهم هذه النوافذ في استقطاب شريحة واسعة من المتعاملين الذين يفضلون الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تعزز من حجم الموارد المالية داخل الجهاز المصرفي

كما يشكل تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي عنصراً محورياً في دعم هذا القطاع، من خلال سن قوانين خاصة بالصيرفة الإسلامية وتكييف السياسات النقدية والرقابية بما يتماشى مع خصوصياتها، الأمر الذي من شأنه توفير بيئة قانونية أكثر ملاءمة لنمو هذه الصناعة. (بلقاسم و وآخرون، 2018، الصفحات 301-302)

ومن بين أهم الآفاق المستقبلية أيضاً، إصدار الصكوك الإسلامية، التي تمثل أداة تمويل حديثة قائمة على الأصول، تتيح للدولة والمؤسسات الاقتصادية تعبئة الموارد المالية بعيداً عن أدوات التمويل التقليدية، كما تساهم في تنشيط السوق المالية الإسلامية.

إضافة إلى ذلك، يبرز استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي كفرصة كبيرة أمام الصيرفة الإسلامية، خاصة في ظل وجود حجم معتبر من الأموال المكتنزة، حيث يمكن لهذا النوع من التمويل أن يعزز ثقة الأفراد ويدفعهم نحو إيداع أموالهم داخل البنوك.

كما أن تنوع وتطوير المنتجات المالية الإسلامية يعد من العوامل الأساسية التي تعزز تنافسية هذا القطاع، من خلال تقديم صيغ تمويل متنوعة مثل المراجعة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة، بما يتناسب مع احتياجات مختلف التعامل.

ولا يمكن إغفال أهمية نشر الثقافة المصرفية الإسلامية وتعزيز الوعي المالي، حيث يساهم ذلك في تصحيح المفاهيم الخاطئة حول هذا النظام، وزيادة ثقة العملاء، وبالتالي رفع مستوى الإقبال على خدمات الصيرفة الإسلامية.

وفي ظل تزايد الطلب على هذا النوع من الخدمات المالية، فإن التمويل الإسلامي في الجزائر يمتلك إمكانيات كبيرة للنمو والتوسع، خاصة إذا تم دعمه بإصلاحات شاملة تشمل الجوانب التشريعية، التنظيمية، والتكوينية. (عقيلة، 2025، الصفحات 80-81)

وبناء على ما سبق، فإن آفاق تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر تبقى مرتبطة بمدى قدرة مختلف الفاعل على هيئة بيئة مناسبة تضمن انسجام هذا النظام مع متطلبات السوق، بما يسمح له باداء دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل، تم التوصل إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر عرفت تطوراً تدريجياً انتقل من مرحلة الفكرة إلى مرحلة التطبيق الفعلي داخل النظام المصرفي، مدعوماً بإصلاحات قانونية وتنظيمية ساهمت في إدماج هذا النمط من التمويل ضمن المنظومة المالية الوطنية. وقد مثل صدور قانون النقد والقرض 90-10 نقطة تحول أساسية فتحت المجال أمام إنشاء البنوك الخاصة، ومن بينها البنوك الإسلامية، قبل أن تتعزز هذه المسيرة بإصدار نصوص تنظيمية خاصة بالصيرفة الإسلامية، خاصة النظامين 18-02 و 20-03 وصولاً إلى القانون 23-09 الذي رسخ الإطار القانوني لهذا النشاط.

كما أظهر الفصل أن منتجات التمويل الإسلامي شهدت انتشاراً متزايداً داخل البنوك الجزائرية، خاصة العمومية منها، من خلال اعتماد نظام النوافذ الإسلامية وتقديم صيغ تمويل متنوعة، إلى جانب تطوير الخدمات الرقمية، وهو ما ساهم في تحسين جاذبية هذا القطاع. وقد تبين كذلك أن التمويل الإسلامي يلعب دوراً مهماً في تعبئة الادخار، من خلال استقطاب فئات جديدة من الدخارين، خاصة أولئك الذين يفضلون التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مما يعزز من حجم الموارد المالية داخل الجهاز المصرفي.

وفي المقابل، أبرزت الدراسة وجود عدة تحديات تعيق تطور هذا القطاع، تمثلت أساساً في نقائص الإطار التشريعي والتنظيمي، وضعف البنية التقنية، وقلة الكفاءات البشرية المؤهلة، إضافة إلى التحديات التسويقية والثقافية المرتبطة بضعف الوعي المصرفي وانتشار بعض المفاهيم الخاطئة حول الصيرفة الإسلامية.

ورغم هذه التحديات، فإن آفاق تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر تبقى واعدة، خاصة في ظل تزايد الطلب على هذا النوع من الخدمات، وإمكانية استقطاب الكتلة النقدية خارج البنوك، إلى جانب فرص تطوير المنتجات المالية الإسلامية وإصدار الصكوك، وتعزيز الإطار القانوني والتكويني.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرهون بمدى قدرة مختلف الفاعلين على معالجة التحديات القائمة، واستغلال الفرص المتاحة، بما يضمن تعزيز دور هذا القطاع في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الشمول المالي.

الفصل الثالث: تقديم تجربة الصيرفة
الإسلامية في البنك محل الدراسة (وكالة بنك
البدر عين تموشنت)

تمهيد

شهد القطاع المصرفي الجزائري خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بتطوير الصيرفة الإسلامية، وذلك استجابة للتحويلات الاقتصادية والمالية التي عرفها العالم، وكذا تلبيةً للطلب المتنامي على الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي هذا الإطار، سعت البنوك العمومية الجزائرية إلى إنشاء نوافذ للصيرفة الإسلامية بهدف استقطاب فئات جديدة من العملاء وتعزيز الشمول المالي، ومن بين هذه البنوك بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي يُعد من المؤسسات الرائدة في هذا المجال.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم تجربة الصيرفة الإسلامية في وكالة بنك البدر بعين تموشنت، من خلال التعرف على البنك ونشاطه وأهداف النافذة الإسلامية التابعة له، ثم دراسة أهم الخدمات والمنتجات الإسلامية التي يقدمها، مع التركيز على صيغة المراجعة باعتبارها من أكثر الصيغ انتشاراً واستعمالاً داخل الوكالة. كما يتناول الفصل تقييم تجربة النافذة الإسلامية من خلال الدراسة الميدانية وتحليل المقابلة مع مسؤولة الشباك الإسلامي، إضافة إلى مقارنتها بالتجربة الماليزية قصد إبراز أهم نقاط القوة والصعوبات والآفاق المستقبلية لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المبحث الأول: تقديم البنك

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك العمومية في الجزائر، حيث يلعب دوراً بارزاً في دعم التنمية الاقتصادية وتمويل القطاع الفلاحي والريفي. ومع توجهه نحو إدماج الصيرفة الإسلامية ضمن النظام المصرفي الجزائري، قام البنك بفتح نوافذ إسلامية في عدد من وكالاته عبر الوطن، من بينها وكالة عين تموشنت محل الدراسة. ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى نشأة البنك، وظائفه وأهدافه، إضافة إلى عرض هيكله التنظيمي.

المطلب الأول: النشأة

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 82-106 وهو شركة مساهمة جزائرية مملوكة بالكامل للدولة.

يرتز بشكل أساسي على تمويل القطاع الفلاحي، الصناعات الغذائية وتنمية العالم الريفي لكنه توسع ليصبح بنكاً شاملاً يقدم خدماته لكافة القطاعات الاقتصادية.

وبعد فتح الباب أمام إنشاء شبائيك إسلامية داخل البنوك التقليدية في النظام الجديد رقم (02 /20) الصادر في 15 مارس 2020 ضمن قانون النقد والقرض الجزائري، فكان هذا البنك من السباقين لفتح هذه الشبائيك وتقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة في مختلف فروعها عبر الوطن. (انظر الملحق رقم 79) فمثلاً بنك البدر التواجد بالبلدية أصبح 100% بنك إسلامي.

المطلب الثاني: الوظائف والأهداف العامة لشباك الصيرفة الإسلامية

تسعى النافذة الإسلامية التابعة لبنك البدر إلى تقديم خدمات مالية ومصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يحقق احتياجات العملاء ويساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تعمل على استقطاب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المشروع، وهو ما سيتم توضيحه من خلال عرض وظائفها وأهدافها.

يعتبر بنك البدر احد اعمدة المنظومة المصرفية الجزائرية حيث يتجاوز دوره مجرد تقديم الخدمات المالية ليرتكز بشكل اساسي على دعم القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي في المناطق الريفية. تتنوع وظائف هذا البنك لتشمل

□وانب التالية:

1- دعم وتمويل القطاع الفلاحي: هذه هي الوظيفة الجوهرية للبنك، حيث يسعى لتطوير الاستثمار في الفلاحة من خلال:

- □ويل القروض الموسمية
- القروض الاستثمارية: □واجهة لإقتناء العتاد الفلاحي
- دعم الصناعات التحويلية.

2- الصيرفة الإسلامية (المنتجات البديلة)

استحدث البنك نوافذ إسلامية تباعا للتوجه الجديد الذي فرضه القانون، حيث تقدم هذه النوافذ خدمات متوافقة مع الشريعة منها:

- المراجعة: لاقتناء العتاد والسيارات وال□هني□.
- □شاركة و□ضاربة: لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى - حسابات التوفير الإسلامية: التي تتيح للزبائن ادخار اموالهم دون استعمال بالفوائد الربوية.

3- العمليات المصرفية الكلاسيكية: يقدم البنك كافة الخدمات التي يقدمها اي بنك □اري اخر لضمان تلبية احتياجات جميع الفئات الزبائن:

- فتح وتسير الحسابات (حسابات □ارية، صكوك، و حسابات الادخار).

وسائل الدفع الالكتروني: اصدار بطاقات بنكية (CIB) وتوفير خدمات الدفع عبر الانترنت وتطبيق الهاتف □مول.

4- تنمية المناطق الريفية والمؤسسات الناشئة:

- خلق فرص العمل.

- الشمول المالي.

الجدول رقم (1) : يوضح ملخص لابرز فئات المستهدفة:

نوع الخدمة الأساسية	الفئة المستهدفة
القروض المدعمة (الفريق التحدي)	الفلاحون والمنتجون
قروض الاستهلاك، الصيرفة الإسلامية، بطاقات البنكية	الأشخاص (الأفراد)
إيجار الاستغلال، القروض التجارية (leasing)	المؤسسات والشركات
حيابات مخصصة وتمويل العتاد المهني	الزبائن المهنين

المصدر: الموقع الالكتروني الرسمي للبنك badr-bank.dz.com (BADR)

الفرع الثاني: الأهداف:

يهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر الى دعم الاقتصاد المحلي وتنمية المنطقة لاسيما في القطاعات التي تشكل العمود الفقري للولاية وتتلخص فيما يلي:

اولا: دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري

يقوم بتمويل الاستثمارات الفلاحية من خلال قروض «التحدي» وقروض الاستغلال لدعم زراعة، البوب، الكروم، و تربية الدواشي، قرض « الفريق»

دعم الصيد البحري بتقدي تسهيلات مالية لاقتناء سفن الصيد وتطوير تربية الأسماك مثل (بني صاف وبوزجار)

ثانيا: التنمية الريفية وتقوية المعيشة

لريفي بهدف تثبيت السكان في اراضيهم من خلال تقديم قروض للترميم.

- دعم الصناعات التقليدية، من خلال تمويل الحرفيين والنشاطات الصغيرة في المناطق الغير حضارية.

ثالثا: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PMI/PME)

- المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب عبر آليات دعم الدولة مثل «أوناد» سابقا.
- توفير الحلول المالية للصناعات التحويلية خاصة المرتبطة بالمنتجات الفلاحية

رابعا: عصنة الخدمات المصرفية

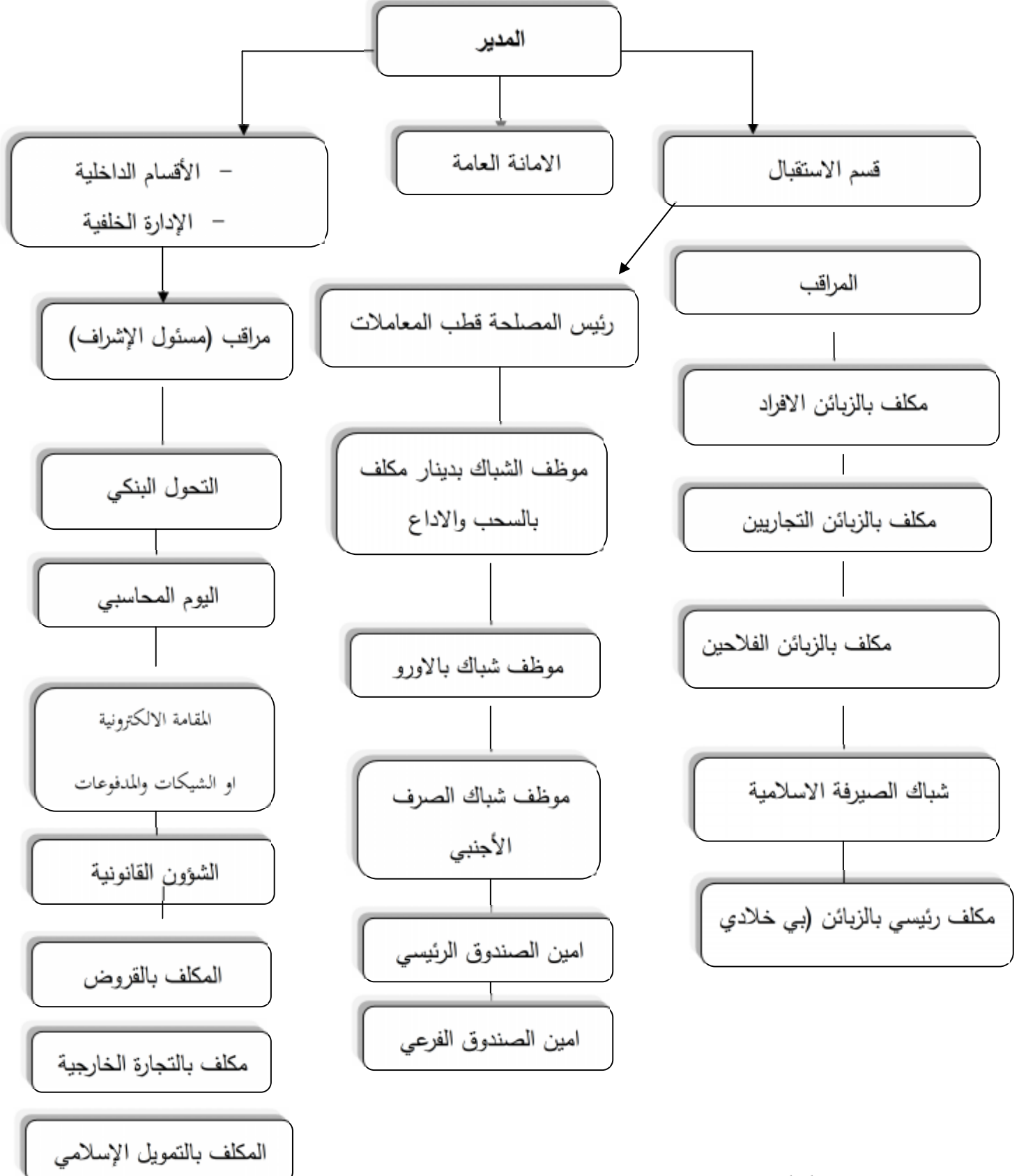
- الصيرفة الاسلامية: يوفر البنك وكالات بعين تموشنت منتجات تتوافق مع الشريعة الاسلامية مثل المراجعة لتلبية احتياجات المواطنين
- الرقمنة: تسهيل المعاملات عبر البطاقات البنكية التطبيقات الالكترونية، وخدمات الدفع عن بعد.

• اهداف شبك الصيرفة الاسلامية

- توزيع العرض المالي: وتلبية القناعات الدينية و الهدف الاساسي هو استقطاب فئة واسعة من الزبائن (افراد ومؤسسات) بعيدا عن الفوائد التقليدية مما يساهم في الشمول المالي وادخار كتلة نقدية متداولة خارج البنوك الى الدائرة الرسمية.
- دعم الحركة الاقتصادية: للولاية عبر المراجعة لتمويل اقتناء التجهيزات العتاد الفلاحي و دعم الفلاحي بالبذور و الاسمدة.... الخ
- توفير اوعية ادخارية: آمنه من خلال حسابات الصكوك الجارية وحسابات الادخار التي تخضع لقواعد المعاملات الاسلامية.
- حسابات استثمارية: والتي تعمل على مبدأ تقاسم الارباح مما يعزز روح الشراكة بين البنك والزبون.
- يدعم القطاعات الاستراتيجية مثل تشجيع الشباب اصحاب المشاريع (المؤسسات الناشئة والصغيرة) على الانخراط في الاقتصاد الوطني عبر تمويل حلال كما تهدف الى تقديم خدمات سريعة وعصرية

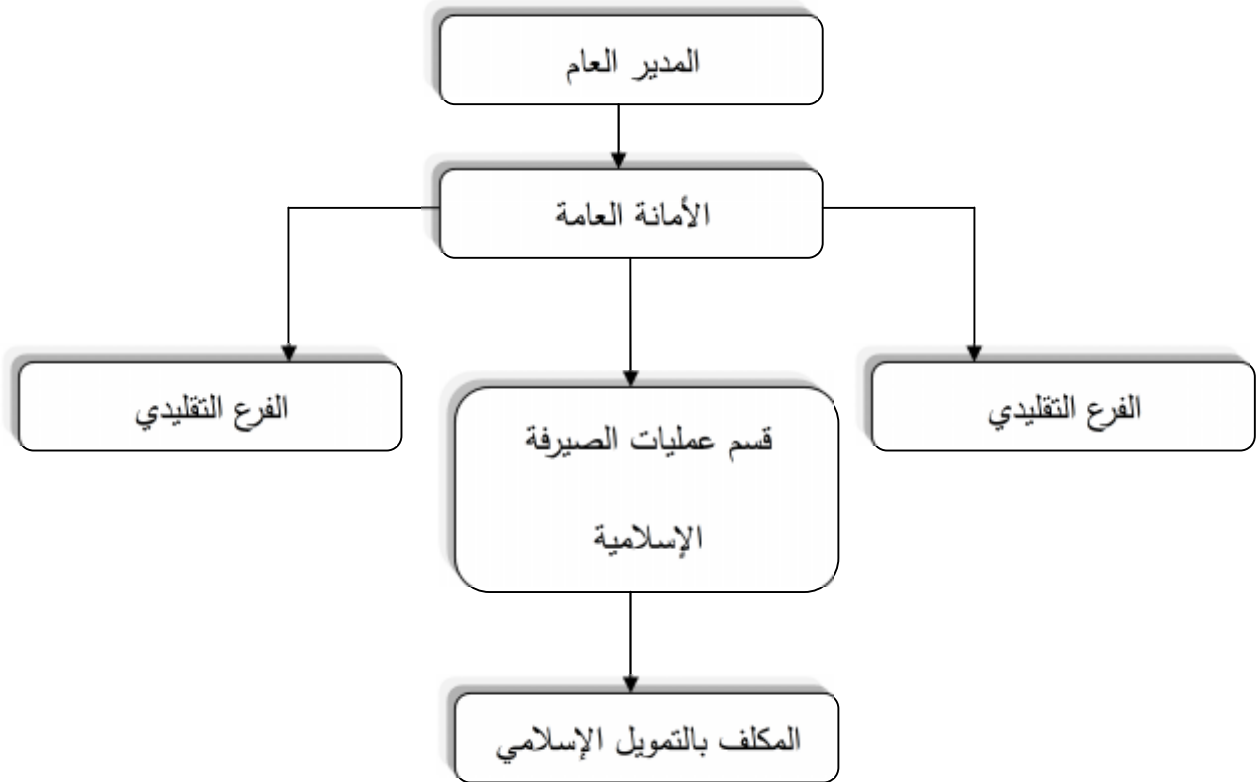
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي

الشكل 3-1: الهيكل التنظيمي للوكالة بنك البدر عين تموشنت



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية لوكالة البدر (772)

الشكل رقم 3-2: الهيكل التنظيمي للشباك



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية لوكالة البدر (772)

المبحث الثاني: خدمات الصيرفة في الاسلامية التي يقدمها البنك (محل الدراسة)

تعمل النافذة الإسلامية التابعة لبنك البدر بعين تموشنت على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تلبية احتياجات العملاء المختلفة في مجالات الادخار والتمويل والاستثمار. وسيتم من خلال هذا البحث التطرق إلى أهم هذه الخدمات وصيغ التمويل المعتمدة داخل الوكالة.

المطلب الاول: صيغ الادخار ويتمثل في:

تُعد صيغ الادخار الإسلامية من أهم الخدمات التي تقدمها النافذة الإسلامية، حيث تسمح للعملاء بإيداع أموالهم بطريقة شرعية بعيداً عن الفوائد الربوية، مع توفير أوعية ادخارية متنوعة تتناسب مع احتياجات الأفراد والهنيد.

الفرع الاول الدفاتر:

توفر النافذة الإسلامية عدة انواع من دفاتر الادخار الإسلامية التي تهدف إلى تشجيع العملاء على الادخار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، سواء كانت دفاتر بدون عائد أو دفاتر استثمارية وفق أرباحاً وفق ضوابط معينة.

أولاً : دفتر التوفير الاسلامي:

هو دفتر مفتوح بالعملة الوطنية والغرض منه تمكين العملاء المعنيين من توفير مدخرات طويلة الاجل بشكل تدريجي وهو غير مدر للارباح مخصص (حص) بالاشخاص الطبيعية فقط (افراد) مع الحق لصاحبه التصرف فيها في اي وقت وذلك عن طريق سحب الحق او الكلي. معلومات اخرى (انظر الملحق) ملحق مقدم من طرف البنك (وثيقه رسمية رقم 1/67)

ثانيا دفتر التوفير الاسلامي شبك:

هو حساب بدون عائد والغرض منه جلب العملاء وتمكينهم من توفير مدخرات طويلة، كما يمكنه فتحه لاي شخص طبيعي قاصر عن طريق الولي الشرعي. معلومات اخرى (انظر الى الملحق رقم 2/68)

ثالثا : دفتر ادخار الاسلامي استثماري:

هو حساب يدر لصاحبه ارباح وذلك وفقا لشروط المصرفية المعمول بها لدى البنك او الشباك، وتعتبر المبالغ المودعة والربح الناتج عنها غير مضمونين ويخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الاموال. (انظر الوثيقة الملحق رقم 3/66)

رابعا: دفتر ادخار اسلامي استثماري فلاح:

هو هذا بل بدر طه لجه رابع وذلك وفقا لشرط مصرفية العمل ا. (انظر الملحق رقم 4/65)

الفرع الثاني الحسابات:

تعتبر الحسابات الإسلامية من الوسائل الأساسية التي يعتمد عليها العملاء في معاملاتهم اليومية، حيث توفر النافذة الإسلامية حسابات جارية وحسابات صكوك تقوم على مبدأ القرض الحسن وتسمح بإجراء مختلف العمليات المالية بطريقة شرعية.

أولا حساب الجاري اسلامي:

هو حساب تحت الطلب يفتح لكل شخص طبيعي او معنوي لغرض شخصي او مهني وفقا لاحكام نظام بنك الجزائر 02-20 ويقوم المنتج على اساس الصيغة للشرعية (قرض حسن) حيث يعتبر قرضا او تسبيق يقدمه العميل الى شبك الصيرفة الإسلامية في شكل ودیعة تحت الطلب لا يلتقى بموجبها اي مكافأة. (معلومات اخرى انظر الملحق رقم 5/70)

ثانيا حساب الشيك اسلامي:

هو حساب تحت طلب لفائدة العميل الذي يمكنه الاستفادة من رصيد الحساب بتشغيله في نشاطاته غير انه يضمته فمتى طلب صاحب الحساب استرداد امواله التزم شبك الصيرفة الإسلامية برد مبلغ مماثل الرصيد عند الطلب فلا يستحق صاحب الحساب اي فائدة كما لا يتحمل اي مخاطر ويجوز للشباك ان يتقاضى مقابل الخدمات المصرفية عمالات او اجرة وفقا لما يتم الاعلان عنه في الشروط المصرفية الخاصة بعمليات الشباك.

معلومات اخرى (انظر الملحق رقم 6 /69)

الجدول رقم (2): يوضح احصائيات تطور فتح الحسابات (2021-2025)

	2022-2023	2023-2024	2023-2024	2024-2025
دفتر ادخار استثمائي	28	38	34	08
دفتر ادخار بدون عائد	33	47	34	55
حساب البنك (بريد غير بنكي)	51	78	142	236
حساب جاري	07	09	04	14
حساب ادخال اشباك	49	31	23	33

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المقدمة من البنك محل الدراسة

الجدول رقم (3): يوضح اجمالي المبالغ السنوية المذكورة (بالدينار الجزائري) 2025/12/31-

2021/10/11

المبلغ	السنوات	الحسابات
121,244,797,46	2021	دفتر ادخار استثماري
174,777,476,08	2022	دفتر ادخار بدون عائد
596,909,623,83	2024	حساب صك
1,244,487,605,36	2025	حساب ادخار اشباك

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المقدمة من البنك محل الدراسة

المطلب الثاني: المراجعة

تُعتبر المراجعة من أكثر صيغ التمويل الإسلامي انتشاراً داخل البنوك الإسلامية، حيث تعتمد على بيع البنك للسلعة أو الأصل للعميل بثمان يشمل تكلفة الشراء مضاعفاً إليها هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقاً، وهو ما يجعلها من أكثر الصيغ استخداماً داخل وكالة بنك البدر بعين تموشنت.

الفرع الاول: عقود قصيرة المدى

اولا :مراجعة الصفقات العمومية: هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المراجعة موجهة لشركات انجاز الصفقات العمومية وهذا للسماح لها بتمويل شراء المواد، اللوازم او اي سلع اخرى ملموسة.

يمكن ان يصل مبلغ المراجعة الى 80% من المبالغ المصادق عليها ويتم التسديد من خلال التحويلات المستوفاة من الادارة مقابل تسديد الديون الناشئة عن الفواتير موضوع التمويل. (معلومات اخرى انظر الملحق رقم 7 / 76)

ثانيا مرابحة للصادرات: موجهة للشركات المصدرة التي تملك عقد التصدير او سند الطلبية لسلعة تتطلب عملية تصنيع او بضاعة على حليها وهو عقد بيع للاصول المساب العميل وبناءا على طلبه بثمان بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش الربح معروف ومتفق عليه وقت ابرام العقد.

- يشتمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للاصول من المورد وهامش الربح المستحق للبنك بالاضافة الى المصاريف او اي تخفيضات محتملة.

- هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الاصول موضوع عقد المراجعة.

- يتم دفع سعر البيع على شكل اقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة (بنك - عميل)
(معلومات اخرى انظر الملحق رقم 8 / 75)

ثالثا مرابحة غلتي: هو حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين وتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الاسمدة ومنتجات الصحة النباتية والبذور و النباتات.... الخ.

وهو عقد بيع المدخولات الزراعية الى العميل وبناءا على طلبه، سعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه بالاضافة الى اي مصاريف او تخفيضات محتملة.

ويتم الدفع على شكل اقساط حسب ما اتفق عليه. (معلومات اخرى انظر الملحق رقم 9/72)

رابعا مرابحة المواد الاولية: هو عقد بيع للمواد الاولية للعميل وبناءا على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الاطراف المتعاقدة وقت ابرام عقد المراجعة مع التصريح عن مكونات سعر البيع الاصول بالاضافة الى او مصاريف او تخفيضات محتملة.

يتم الدفع في شكل اقساط حسب ما اتفق عليه (بنك - العميل) (معلومات اخرى انظر الملحق رقم 10/77)

خامسا: مرابحة للمعدات المهنية:

هو عقد بيع الى العميل وبناءا على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه وقت ابرام عقد المراجعة مع التصريح بمكونات سعر بيع الاصول بالاضافة الى مصاريف اخرى او اي تخفيضات.

يتم الدفع في شكل اقساط حسب ما اتفق عليه (معلومات اخرى انظر الملحق رقم 11/71)

سادسا: مرابحة التجهيزات (الاستهلاك): وهي صيغة تمويلية تسمح باقتناء تجهيزات منزلية وغيرها من المنتجات المصنعة او المجمعة في الجزائر يكون فيها تكلفة الشراء وهامش الربح معروف ومتفق عليه. ويكون العميل ذو دخل يفوق 30,000 دينار جزائري ويتحصل على تمويل يصل الى 80% من التكلفة الاجمالية والمنتجات المؤهلة للتمويل مثل (الهواتف، والالواح الالكترونية، التلفزيون، مكيفات، اجهزة التدفئة، معدات الطبخ، والمعدات الكهرومنزلية....الخ). (معلومات اخرى انظر الملحق رقم 12)

سابعا مرابحة دراجات نارية: هي صيغة تمويلية تسمح باقتناء دراجة نارية او دراجة ثلاثية العجلات وتكون مصنعة او مجمعة في الجزائر وان تكون تكلفة الشراء وهامش الربح معروف ومتفق عليه.

التمويل يصل الى 90% من التكلفة الاجمالية. (معلومات اخرى انظر الملحق رقم 13)

الفرع الثاني: عقود متوسطة المدى

اولا مرابحة للاشغال: هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المراجعة المواجهة للمؤسسات او الأفراد الذين يرغبون في انجاز اعمال الهندسة المدنية، التهيئة، تسديد بنايات لتربية المواشي، المستودعات، مناطق للتخزين او غيرها.

وعقد بيع للاصول حسب العميل وبناءا على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه بالاضافة الى المصاريف او اي تخفيضات. (معلومات اخرى انظر الملحق رقم 14)

ثانيا مرابحة لوسائل النقل: عقد بيع للعمال وبناءا على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الاطراف ويلتزم بالتصريح بمكونات سعر بيع الاصل بالاضافة الى المصاريف او اي تخفيضات محتملة.

- يتم دفع الاقساط حسب ما اتفق عليه. (معلومات اخرى انظر الملحق رقم 15 / 78)

ثالثا مرابحة الانتاج الفلاحي: هو حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (آلات فلاحية، معدات الري.... الخ) او حتى اقتناء الماشية وهو عقد بيع اصول ملموس بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه مع التصريح عن مكونات سعر بيع الاصول بالاضافة الى المصاريف او اي تخفيضات محتملة.

- يتم دفع سعر البيع على شكل اقساط حسب ما اتفق عليه. (معلومات اخرى انظر الملحق رقم 74 / 16)

المطلب الثالث: الإجارة

1- بدر اجارة: هي صيغة تمويل تخضع لمبادئ الشريعة الاسلامية حيث يقوم البنك بشراء عرض التأجير حسب طلب العميل مثل (اقتناء مركبات نفعية، معدات ولوازم مهنية وصناعية) وتأجيرها له لمدة محددة منتهية بالتملك

وتكون هذه المعدات معفاة من الضرائب. وقيمة التمويل تصل إلى 100% من قيمة الإيجار. وقيمة الإيجار ثابتة وقطع شهرياً أو ثلاثياً أو سداسياً. أو سنوي حسب اختيار العميل (معلومات أخرى أنظر الملحق رقم 17)

2- الصكوك السيادية إجارة

هي أوراق مالية تصدرها الخزنة العمومية مطابقة للشريعة الإسلامية وهي فرصة فريدة للمستثمرين تمكنهم من الحصول على إيجار سنوي يجمع بين الربحية والامتثال الشرعي.

- وهي استثمار في حق الانتفاع في أصول حقيقية مملوكة للدولة تهدف إلى تعبئة موارد مالية. توجه إلى تمويل مشاريع عمومية كبرى في مجالات البنى التحتية والتجهيزات والخدمات العمومية بما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. (معلومات أخرى أنظر الملحق رقم 18)

المبحث الثالث: تقييم تجربة النافذة الإسلامية لوكالة عين تموشنت مقارنة بالتجربة الماليزية

تعتبر التجربة الماليزية من أبرز التجارب العالمية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، لما حققتها من تطور كبير في تنوع المنتجات والخدمات المالية الإسلامية. ومن هذا المنطلق، سيتم في هذا المبحث تقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في وكالة بنك البدر عين تموشنت من خلال الدراسة الميدانية وتحليل نتائج المقابلة مع مسؤولة النافذة الإسلامية، إضافة إلى مقارنة هذه التجربة بالتجربة الماليزية من أجل إبراز أوجه التشابه والاختلاف والاستفادة من أهم جوانب النجاح.

المطلب الأول: تحليل استمارة المقابلة مع خبيرة البنك

تعتبر المقابلة من أهم أدوات الدراسة الميدانية التي تسمح بالحصول على معلومات دقيقة وواقعية حول نشاط النافذة الإسلامية، حيث تم إجراء مقابلة مع المسؤولة عن الصيرفة الإسلامية بوكالة بنك البدر عين تموشنت للتعرف على واقع الخدمات المقدمة والصعوبات والتحديات التي تواجهها.

أ- سبب اختيار المقابلة:

إن سبب اختيار المقابلة راجع لمحاولة معرفة لماذا او كيف تعمل هذه النواخذ الاسلامية في البنوك التجارية الجزائرية بصفة عامة وفي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة، و مدى واقع وممارسات هذا التمويل في البنك وكما تهدف هذه الدراسة من خلال اداة المقابلة الى جمع معلومات وللإجابة عن التساؤلات التي تشغل اذهان العملاء الراغبين في التعامل مع النافذة الاسلامية في البنك التجاري، فمن خلال طرح الاسئلة على موظفة البنك يمكننا من تسجيل الاجابات المباشرة والموضوعية الدقيقة من الموظفة الدقيقة من الموظفة خلال مزاولة عملها في نفس الوقت كما تسنى لنا معرفة اراء بعض الزبائن.

ب- تصميم دليل المقابلة:

يتكون هذا الدليل من عدة اسئلة التي قمنا باعداد التي تشمل كل الجوانب (النظري والتطبيقي) ومعظم التساؤلات التي تتبادل الى اذهان العملاء الراغبين للانضمام للتعاملات المصرفية الاسلامية.

ج- تحليل نتائج المقابلة مع خيرة البنك (بدر)

قمنا باجراء مقابلة في وكالة البنك مع المسؤولة التي تشغل منصب المالية الاسلامية التي تباشر عملها فيه بناء على خبرتها في هذا المجال وكفاءتها اذ اطلعنا على بعض المعلومات العامة على الوكالة، وكانت اجابتها على النحو التالي:

1- بطاقة معلومات المقابلة (الرسمية):

- المؤسسة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر فرع عـ □ □ وشن 772
- صفة الخبير: (س.خ) المسؤول الاول عن النافذة.
- الجنس: أنثى
- المؤهل العلمي: ليسانس - الخبرة في مجال العمل البنكي: أكثر من 13 سنة.
- تاريخ ومكان المقابلة: من 2026/04/22 الى 2026/04/28 بوسطه مدينة عـ □ □ وشن.
- مدة المقابلة: اسبوع كامل.
- الموضوع: التمويل الاسلامي واقع وممارسات من خلال النافذة الاسلامية.

س1- ما هي اسباب ودوافع فتح النافذة الاسلامية بالبنك؟

ج 1- اجابت المسؤولة ان الدافع الاول لفتح النافذة هو استرداد الاموال من السوق السوداء اي جلب السيولة المتواجدة بالبنك وكذلك المكتنزة بالبيوت.

- الوازع الديني والعقائدي للعملاء: ويطلب منهم تجنب الربا، والبحث عن معاملات حلال.الدافع الاقتصادي والمالي: تحسين سيولة البنك وجلب الأموال المكتنزة في المنازل.
- دافع اجتماعي: الشمول المالي يجذب فئات واسعة من المجتمع خاصة الفئات الهشة والفلاحين الصغار للحصول على قرض بدون فوائد.

س2- كم بلغ عدد العملاء في هذه النافذة؟

ج2- اشارت خبيرة البنك ان من 11 اكتوبر 2021 الى يومنا الحالي بلغ عدد عملائه 684 عميلا غير ان إقبال الزبائن على نافذتنا قليل مقارنة بالولايات الاخرى مثل البليدة، غليزان، الجزائر العاصمة التي تشهد اقبالا كبيرا في الآونة الاخيرة وخير دليل على ذلك وكالة بنك البدر المتواجدة في البليدة اصبح كله اسلامي 100%.

س3- هل يوجد حقا رقابة شرعية؟

ج3- نعم يوجد رقابة شرعية على كل منتج في ساعته وحينه وهي بالتسلسل التالي:

- اولاً: لجنة الرقابة الشرعية
- ثانياً: مجلس الشريعة.
- ثالثاً: الهيئة العليا للرقابة الشرعية.

وهي تسهر على مطابقة المنتجات والتام (تكافل) مع مبادئ التمويل الاسلامي، ويتم التنسيق بين الهيئة الشرعية والادارة التنفيذية عن طريق الاتصال المباشر عبر تطبيق خاص بالعمل يسمى: (counnier outlook . colliciel)

وتكون هذه المعدات معفاة من الضرائب. وقيمة التمويل تصل إلى 100% من قيمة ☐وَجَر. وقيمة الإيجار ثابتة وفتطع شهرياً أو ثلاثياً أو سداسياً. أو سنوي حسب اختيار العميل معلومات أخرى أنظر الوثيقة (اللق رقم 17)

س 4- ما هي المنتجات التي تقدمها النافذة الاسلامية؟

ج 4- تعتمد النافذة على صيغة المراجعة كمنتج اساسي بينما تواجه الصيغ الاخرى كالمشاركة والمضاربة وغيرها تحديات في التطبيق.

س 5- هل يوجد منافسة بين التمويل الاسلامي والتمويل التقليدي في البنك؟

ج 5- نعم يوجد منافسة كبيرة بين التمويل الاسلامي والتمويل التقليدي في البنك حيث صنف نوعين من الزبائن:

النوع الاول: يؤكد على مبدا الاسلامي ويحاول ان يبرئ نفسه مع الله .

النوع الثاني: يبحث عن اكبر فائدة.

س 6- هل ☐تلك البنك كفاءات بشرية (دورات تكوينية متخصصة)

ج 6- يملك البنك كفاءات بشرية محدودة مقارنة مع الدول الاخرى وكذلك الدورات هي قليلة ولعدد محدود من ☐وظف.

س 7- ما هي المميزات التي سيحصل عليها العميل من خدماتكم المصرفية وكم من مرة يمكنه سحب امواله ☐الودعة لدى البنك؟

ج 7- ☐مكن للعميل ☐صول على مميزات حسب نوع الخدمة المنتج المقدم له، كما يمكنه سحب امواله في اي وقت يرغب فيه سواء يوميا او اسبوعيا او شهريا.

س 8- ما مدى استقلالية عمل النافذة الاسلامية عن عمل البنك؟

ملاحظة: خلال المقابلة قمنا باستجواب بعض الافراد المتوافدين الى الوكالة وكانت النتيجة كالآتي:

أظهر عدد كبير من المستجوبين عدم فهمهم لطبيعة الصيرفة الإسلامية وهذا ما يعد من أكبر التحديات التي تواجه القطاع.

المطلب الثاني: التطبيق العملي لصيغة المراجعة

لابد من اتباع إجراءات معينة لمنح أي عملية مراجعة، وستتطرق لهذه الإجراءات بعد أن نوضح شروط منح المراجعة المقدمة من طرف النافذة الإسلامية (ع □ □ ووشنت)

- شروط منح التجهيزات:

- 1) أن يكون العميل حاملاً للجنسية □□ الجزائرية.
- 2) أن يكون له راتب ثابت ومنظم يساوي أو يفوق 30,000 دينار جزائري.
- 3) أن يكون سنه لا يتجاوز 70 سنة عند تسديد آخر دفعة.
- 4) أن يكون المنتج الوطني مصنع أو مركّب.
- 5) كشف الراتب للعامل وC20 التاجر والهن □□رة ومنحة التقاعد للمتقاعدين.

- كيفية العمل:

- 1) فتح حساب شيك في شبك الصيرفة الإسلامية.
- 2) إحضار □□لف (انظر □□لحق 1 Annex).
- 3) التّعهد بتوطين الراتب عند البنك أو طلب الإعفاء بالنسبة لسلك الأمن أو عمال البريد 24 (Annex).
- 4) اختيار التجهيز الذي يرغبون في الحصول عليه.
- 5) استقبال □□لف كامل لا يتعدى 48 ساعة (Annexe 2).
- 6) □□صادقة على □□لف □□ستقبل بـ القبول (Annex 4) أو الرفض (Annex 3).

(7) يحرر العميل طلب التمويل (8Annex9) ملأ ترخيص من طرف العميل للبنك (6 Annex 6) لمراقبة حسابه في بنك الجزائر. يبرر عقد توكيل من طرف البنك (Annex 7) للعميل إذا كان الممول يعيد مع أخذ وصل الطلب (Annex 8) وتكون فيه المدة محددة.

(10) التعهد بالشراء أحادي الطرف فرد (زبون واحد).

ملاحظة: لا (Annex 7-8-9) في وقت واحد.

(11) اتفاقية التمويل (Annex 10).

(أكثر معلومات انظر الملحق (Annex 10))

(12) عقد بيع المراجعة للسلع الاستهلاكية للأمر بالشراء (Annex 11) بعد استلام الممول للشيك.

(13) عقد بيع مراجعة خاص بالسيارات (نوع آخر من المراجعة) (Annex 12).

(14) ترخيص بنقل السلعة من المخزن من طرف العميل (Annex 13).

(15) الترخيص بسحب الأموال من حسابه الخاص (حساب العميل (Annex 14))

الجدول رقم (4) : يوضح محاكاة التمويل الإسلامي

الوكالة	بدر (ع.ت)
اسم الزبون	xxxx
سن الزبون	30 سنة
نوع التمويل	اجهزة معلومات، هواتف، اجهزة كهربومنزلية
المبلغ الكلي	400,000,00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المقدمة من البنك محل الدراسة

الجدول رقم (5) : يوضح نتيجة المحاكاة

مبلغ التمويل	40,000.00
هامش الجدية	00
المدة	36 شهرا
اجمالي هامش الربح	69,019,88
مبلغ القسط الشهري شامل الرسوم	13,028,33

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المقدمة من البنك محل الدراسة

ملاحظة: هذه مجرد محاكاة ولا تعتبر موافقة كائية على التمويل

المطلب الثالث: إسقاط التجربة المالية على و الوكالة التجارية محل الدراسة .

تعد التجربة المالية نموذجاً ناجحاً في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث استطاعت تحقيق تطور ملحوظ على مستوى التنظيم والمنتجات والخدمات المالية الإسلامية. ومن خلال هذا المطلب سيتم مقارنة هذه التجربة بتجربة وكالة بنك البدر بعين تموشنت قصد الاستفادة من نقاط القوة والحدود أبرز النقائص التي تعيق تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الفرع الأول: أوجه الاختلاف بين التجربة المالية وتجربة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تموشنت.

تختلف التجربة المالية عن تجربة وكالة بنك البدر بعين تموشنت في عدة جوانب، من بينها حجم النشاط المصرفي الإسلامي، تنوع المنتجات، مستوى التكوين، الوعي المجتمعي، وهو ما يعكس الفارق في مستوى تطور الصيرفة الإسلامية بالبلدين.

- التجربة الماليزية: قامت بتوسيع نشاطها الاقتصادي الاسلامي بفتح نوافذ اخرى وفروع وبنوك اسلامية جديدة اما في تجربة وكالة عين تموشنت لا زالت تطمح في الافاق الى فتح وكالة اسلامية مستقلة.
 - تختلف في المنتجات الاسلامية المقدمة في الحجم والتنوع.
 - اختلاف كبيرة في تكوين اليد العاملة المؤهلة للممارسة نشاط النوافذ الاسلامية بفتح مراكز تدريب خصيصا لتهيئتهم في ماليزيا اما في وكالة البدر القيام بدورات تكوينية لا زال محدود.
 - درجة الوعي للمجتمع الماليزي اكبر بكثير من مجتمعنا
 - اثر هذا التمويل بالايجاب على الاقتصاد الماليزية بينما في الجزائر لا يزال محدود وقيد الدراسة.
 - هناك بعض الاحصائيات التي تقول ان بعض المنتجات تعرضت لمخالفات شرعية بالتجربة الماليزية اما وكالة البدر عين تموشنت بالرغم من ان منتجاتها حديثة فلم تتعرض لاي مخالفة شرعية.
 - الاشهار والاعلام في وكالة البدر عين تموشنت لا يزال محدود مقارنة مع التجربة الماليزية.
- الفرع الثاني: اوجه التشابه بين التجريبتين الماليزية ووكالة بنك البدر عين تموشنت 772.
- رغم الاختلافات وجوده، إلا أن هناك أوجه تشابه بـ التجربة، خاصة من حيث الدعم الحكومي، وجود هيئات رقابة شرعية، والاعتماد على النوافذ الإسلامية كوسيلة لتوسيع نشاط الصيرفة الإسلامية.
- في كل من التجريبتين الدولة قدمت الدعم الحكومي فكل منهما لديها هيئة رقابية شرعية خضعت لها عيذك من طرفي المس الاعلى.
 - اقبال كبير ومتزايد من شرائح المجتمع في التعامل مع النوافذ الإسلامية.
 - اعتمدت على نفس الخطوات فتح النافذة الإسلامية.
- الفرع الثالث: جوانب الاستفادة من التجربة الماليزية مع بعض التوصيات
- نجحت التجربة الماليزية في تحقيق أهدافها التي طمحت إليها في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي في فتح عدد من النوافذ والفروع الإسلامية مما ننصح به القائمين على الوكالة خاصة والصيرفة عامة للوصول في الآفاق إلى الأهداف المرجوة.
 - تنمية الوعي بالخدمات المصرفية على مستوى الدولي وهذا ما لم نلتمسه خلال مقابلتنا.

- تنويع وتوسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي للتجربة المأليزية ساعد في نجاحها مما ينصح به وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين تموشنت كون وجود رؤوس أموال ضخمة خارج النظام المصرفي غير مستغلة بداعي شرعي أي تعمل بعدل الفائدة الربوية.

ومن اهم التوصيات التي نوصي بها للارتقاء بالاقتصاد الوطني للمعاملات المالية الإسلامية إن تعمل على جمع رجال الاقتصاد (الخبراء) مع رجال الدين وإنشاء مجالس لدراسة وتطوير هذا النوع من التمويل

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التعرف على تجربة الصيرفة الإسلامية في وكالة بنك البدر عين تموشنت، حيث تبين أن البنك يسعى إلى مواكبة التطورات الحديثة في القطاع المصرفي من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما أن التطرق إلى أهم صيغ الادخار والتمويل التي تعتمد عليها النافذة الإسلامية، خاصة صيغة المراجعة التي تُعتبر الأكثر استعمالاً داخل الوكالة.

وأظهرت الدراسة الميدانية أن النافذة الإسلامية حققت بعض النتائج الإيجابية في استقطاب العملاء الباحثين عن المعاملات الشرعية، غير أنها لا تزال تواجه عدة تحديات، من بينها محدودية التكوين، ضعف الوعي المصرفي الإسلامي لدى بعض العملاء، نقص التنوع في المنتجات، إضافة إلى بعض العراقيل التنظيمية والقانونية.

كما أظهرت المقارنة مع التجربة الليزية وجود فارق واضح من حيث مستوى التطور والتنظيم والانتشار، إلا أن التجربة الليزية تمتلك آفاقاً واسعة إذا ما عمل على تطوير الكفاءات البشرية، تعزيز التوعية والإشهار، وتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية أكثر ملائمة لتوسيع نشاط الصيرفة الإسلامية مستقبلاً.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع **ج التمويل الإسلامي من خلال البنوك التقليدية في الجزائر**، من خلال دراسة حالة تجربة الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" وكالة **ء** **وشنت**، **كن** القول إن التمويل الإسلامي أصبح من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد على المستويين المحلي والدولي، خاصة بعد **الأزمات المالية** التي أثبتت محدودية النظام المالي التقليدي القائم على الفائدة. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، وبيان مدى نجاح البنوك التقليدية في تبني خدمات الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية، إضافة إلى إبراز أهم التحديات التي تواجه هذه التجربة وآفاق تطويرها مستقبلاً.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية مترابطة، حيث تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي والأسس الشرعية والقانونية التي يقوم عليها، مع إبراز أهم خصائصه وصيغته **التمويلية المختلفة**. أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة واقع التمويل الإسلامي في الجزائر، من خلال تتبع نشأته وتطوره، والتعرف على دور النوافذ الإسلامية داخل البنوك الجزائرية، إضافة إلى التطرق لأهم التحديات والصعوبات التي تواجه انتشار الصيرفة الإسلامية. في حين تم تخصيص الفصل الثالث لدراسة **تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر"** وكالة عين تموشنت، من خلال التعريف بالبنك وخدمات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها، وتحليل واقع التجربة ومدى مساهمتها في تنشيط العمل المصرفي الإسلامي واستقطاب العملاء الراغبين في **العمليات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية**.

أولاً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها:

- أن التمويل الإسلامي يمثل بديلاً مصرفياً فعالاً يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويختلف عن التمويل التقليدي من حيث طبيعة **العمليات والأهداف وآليات التمويل**.
- أن الجزائر سعت إلى تطوير الصيرفة الإسلامية من خلال إصدار قوانين وتنظيمات تسمح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية، خاصة بعد صدور النظام 20-02 الخاص بالصيرفة الإسلامية.

- ساهمت النوافذ الإسلامية المفتوحة على مستوى البنوك العمومية، ومنها بنك بدر، في توسيع دائرة التعاملات المصرفية الإسلامية واستقطاب شريحة من العملاء الذين كانوا يعزفون عن التعامل مع البنوك التقليدية .
- أظهرت الدراسة الميدانية أن بنك بدر وكالة عين تموشنت يقدم مجموعة من المنتجات والخدمات الإسلامية، وعلى رأسها صيغة مراجعة التجهيزات، وفق إجراءات وضوابط شرعية وتنظيمية محددة .
- لا تزال تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر في مراحلها الأولى، وهو ما يفسر محدودية انتشار بعض المنتجات الإسلامية وضعف الإقبال عليها مقارنة بالخدمات التقليدية .
- تعاني النوافذ الإسلامية من عدة تحديات، من أهمها ضعف التكوين الشرعي والمصرفي لبعض الموظفين، ونقص الحملات التوعوية والإشهارية المتعلقة بالخدمات الإسلامية .
- وجود تخوف لدى بعض العملاء من مدى التزام النوافذ الإسلامية بالتطبيق الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يؤثر على مستوى الثقة في هذه الخدمات .
- أكدت الدراسة أن البيئة القانونية الحالية تعتبر خطوة إيجابية نحو تنظيم الصيرفة الإسلامية، لكنها ما تزال بحاجة إلى المزيد من التطوير والتحديث بما يتلاءم مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي .
- أثبتت الدراسة أن تجربة بنك بدر في مجال الصيرفة الإسلامية تعد تجربة واعدة يمكن تطويرها مستقبلاً إذا توفرت الإمكانيات البشرية والتشريعية والتقنية اللازمة .
- بينت الدراسة أن الصيرفة الإسلامية يمكن أن تساهم في تعبئة المدخرات المالية وتحقيق الشمول المالي ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر .

ثانياً: توصيات الدراسة

بناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والمتمثلة فيما يلي:

- ضرورة تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالصيرفة الإسلامية بما يضمن وضوح العمليات المصرفية الإسلامية وتنظيمها بشكل أكثر فعالية .

- العمل على تكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة في النواذ الإسلامية من خلال دورات تدريبية متخصصة في الفقه المصرفي الإسلامي والمنتجات المالية الإسلامية .
- تكثيف الحملات الإعلامية والتوعوية للتعريف بخدمات الصيرفة الإسلامية واليات عملها، بهدف تعزيز ثقة العملاء و تنجييعهم على التعامل .
- توسيع نطاق المنتجات والخدمات الإسلامية بما يتلاءم مع احتياجات مختلف فئات العملاء، وعدم الاقتصار على بعض الصيغ التمويلية .
- دعم الرقابة الشرعية داخل البنوك الإسلامية والنواذ الإسلامية لضمان مطابقة العمليات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية .
- تشجيع البنوك الجزائرية على الاستثمار في التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطوير الخدمات الرقمية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية .
- توفير بيئة مصرفية تنافسية تساعد على نجاح النواذ الإسلامية وزيادة قدرتها على استقطاب العملاء .
- ضرورة التنسيق بين البنوك والامعات ومراكز البحث من أجل دعم الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتمويل الإسلامي .
- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بأصول على التمويل الإسلامي لتسهيل استفادة العملاء من هذه الخدمات .
- تشجيع الدولة على تقديم تحفيزات مالية وضريبية للبنوك التي تعمل على تطوير خدمات الصيرفة الإسلامية .

ثالثا: آفاق الدراسة

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع التي تصلح كآفاق لدراسات مستقبلية، ومن بينها:

- دراسة مقارنة بين أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الجزائر .
- دراسة دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تحليل أثر الصيرفة الإسلامية على استقطاب الأموال المتداولة خارج النظام البنكي .

- دراسة واقع الرقابة الشرعية في البنوك الجزائرية ومدى فعاليتها .
- دراسة مستوى وعي العملاء الجزائريين بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية .
- دراسة التحديات التكنولوجية التي تواجه التحول الرقمي في الصيرفة الإسلامية .
- تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في مختلف البنوك العمومية الجزائرية بصورة مقارنة .
- دراسة دور التمويل الإسلامي في دعم الاستثمار المحلي وتحقيق الشمول المالي .

قائمة المصادر و المراجع

- ابوب العياوي، و اخرون. (2019). تطبيق الصيغ الاسلامية في تمويل التجارة الخارجية . مذكرة تخرج . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
- براك شكيب. (2023). البنوك الاسلامية في الجزائر ودورها في تمويل التنمية. مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عين تموشنت: جامعة بلحاج بوشعيب.
- براهمي فايزة، و ادم حديدي. (2021). مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة. دور معايير الضبط في دعم تطبيق الحوكمة الشرعية في المصارف الاسلامية في ظل استغرافية هيئات الرقابة الشرعية ، 05 (01)، الصفحات 185-202.
- بشرة بن ددوش، و جعفري عمر. (2022). مجلة ابحاث اقتصادية وادارية. قدرة معايير AAOIFI على مجابهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS في ظل المؤسسات المالية الاسلامية ، 16 (01)، الصفحات 199-181.
- بشرى بن ددوش، و عمر جعفري. (2022). مجلة الاقتصاد والمالية. امكانية اعتماد المعايير المحاسبية الصادرة عن AAOIFI في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية ، 08 (01).
- بشنون وفاء، و زينب سوايح. (2024). نوافذ التمويل الاسلامي كالية لتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر. مذكرة ماستر . معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلومالتسيير، ميله: المركز اعمي عبد افيظ بوالصوف.
- بطاهر بختة، و محمد بوطلاعة. (2018). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. ادارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية ، 11 (02).
- بكوش طه. (2025). واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر. مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيارت: جامعة ابن خلدون.
- بلقاسمي فاطمة الزهراء. (2019). دور بنك الجزائر في تطوير التمويل الاسلامي. /طروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية، وهران: جامعة وهران.

- بن جوال اسامة، و اسامة سديرة. (2023). الصيرفة الاسلامية ودورها في جلب رأس المال. *مذكرة ماستر . كلية الحقوق والعلوم السياسية، برج بوعريريج: جامعة البشير ابراهيمي.*
- بن زكورة العونية. (2023). مجلة دفاتر بواذكس. *واقع التمويل المصرفي الاسلامي بالجزائر على ضوء الاصلاحات المصرفية ، 12 (02)، الصفحات 79-94.*
- بن عزة اكرام، و فتحي بلدغم. (2019). مجلة الاستراتيجية والتنمية. *اثر تطبيقات التمويل الاسلامي في التنمية /استدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية ، 09 (16)، الصفحات 32-52.*
- بوداري رضوان، و خلاف حرشواو. (2025). منتجات الادخار في شبائيك الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية. *مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج: جامعة محمد البشير ابراهيمي.*
- بوردرودة شهرزاد، و ملاك بعوش. (2020). دور المؤسسات المالية العالمية في انتشار الصناعة المالية الاسلامية " دراسة حالة: مجلس الخدمات المالية الاسلامية خلال الفترة 2008-2018. *مذكرة ماستر . معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميله: المركز الامعي عبد القبط بالصفوف.*
- بوسهيد محمد عبد الكريم، و اخرون. (2023). تجربة الثيرة الاسلامية في البنوك العمومية. *مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيارت: جامعة ابن خلدون.*
- بوفاسة معاذ. (2020). ندى توافق معايير احاسبة الدولية معايير احاسبة الاسلامية وتطبيقها على بعض العقود. *مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، القليعة: القطب الامعي.*
- بومغزة اد. (2023). دور الصكوك المالية الاسلامية في تطوير التمويل الاسلامي. *مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكيكدة: جامعة 20 اوت 1955.*
- بوناموس ابتسام. (2021). دور صيغ التمويل الاسلامي في تطوير عائدات البنوك الاسلامية. *مذكرة ماستر . معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميله: المركز الامعي لوالصوف.*

- بونزور الزهرة. (2023). تجربة التمويل الاسلامي في النهوض بالتنمية في الجزائر. *مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكيكدة: جامعة 20 اوت 1955.*
- بونزور الزهرة. (2023). تجربة التمويل الاسلامي في النهوض بالتنمية في الجزائر. *مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكيكدة: جامعة 20 اوت 1995.*
- بوهالي كريمة. (2021). ادوات التمويل الاسلامي ودورها في تمويل التجارة الخارجية. *مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعرييج: جامعة محمد البشير الابراهيمى.*
- جازية حسيني، و فرج الله احلام. (2023). مجلة اناة للدراسات الاقتصادية. *صيع التمويل الاسلامي ودور في تكنولوجيا المالية ورقمنتها ، 04 (01)، الصفحات 74-88.*
- جمال العسالي، و عبد الرحمن سويسى طه. (2018). مجلة دفاتر اقتصادية. *البنوك الاسلامية: قراءة في المبادئ والاسس واساليب التمويل ، 10 (02).*
- جبار عماد الدين، و متناوي احمد. (2023). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. *اثر صيع التمويل الاسلامي القائمة على الهامش على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية ، 19 (31)، الصفحات 171-188.*
- حساني بوحسون، و فاطمة الزهراء العايب. (2022). مجلة دراسات في المالية الاسلامية والتنمية. *اشكالية حكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية ، 03 (02)، الصفحات 26-53.*
- حسنى عبد المطلب الاسج. (2017). مقالات في التمويل الاسلامي.
- حمدي معمر، و صليحة فلاق. (2021). مجلة دراسات في المالية الاسلامية والتنمية. *متطلبات حكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية ، 02 (04)، الصفحات 26-45.*
- حنيش احمد، و ابراهيم عباسي. (2017). مجلة البحوث والدراسات التجارية. *دور المعارف الاسلامية في تعبئة الموارد المالية وويل التنمية (02).*
- خاطر سعدي. (2015). التمويل الاسلامي وندى فعاليته في معالجة الازمة المالية العالمية 2008. *مذكرة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة وهران 2 محمى بن احمد.*

- خطوني منير، و اهرم بن موسى. (2021). مجلة اضافات اقتصادية. النوافذ الاسلامية كالية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر ، 05 (02).
- خيرة مسعودي. (بلا تاريخ). مجلة الحقوق والعلوم الانسانية. التمويل الاسلامي في افريقيا ، 31 (2).
- رباحي ابراهيم، و حسن رباحي. (2025). مجلة اضافات اقتصادية. ادارة /خاطر /عدل /العائد باستخدام تقنية اختبارات الضغط وفق معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية IFSB ، 09 (02)، الصفحات 101-119.
- رقية بوخيضر. (2020). مجلة الاقتصاد والمالية. دور معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية في تعزيز استقرار البنوك الاسلامية /البنوك ، 06 (02).
- سارة اشعلال، و خالفي وهيبه. (2022). الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. المعايير الرقابية الاسلامية كأداة لتعزيز الرقابة على البنوك الاسلامية " معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية /زوجا" ، 14 (01)، الصفحات 42-52.
- سارة بوضياف، و بوضياف عبدالك. (2018). مجلة اقتصاد المال والاعمال. التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية /استدامة ، 03 (01).
- سبع فاطمة الزهراء، و قويدري محمد. (2017). مجلة العلوم الاسلامية والحضارة. صيغ التمويل الاسلامي المعتمدة على فقه البيوع ومدى شمولها على مقاصد الشريعة الاسلامية (05).
- سعيد بن سعد الطران. (2005). تقوى /لؤيسات /التطبيقية للاقتصاد الاسلامي (الإصدار /هيدية). ملكة العربية السعودية: كنان المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد.
- سعيان حسد سعيد، و خالد امين عبد الله. (2008). العمليات /صرفية الاسلامية. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
- سفيان قمومية، و بلعزوز بن علي. (2017). مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. /برية بنك "المشرق الامراتي" في التحول الى مصرف اسلامي منخلال مدخل النوافذ الاسلامية (18).

سليم موساوي. (2016). مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الاسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي. /طروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

سليمان ناصر. (2006). علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة. الجزائر: مكتبة الريام.

سمراء حمريش، و بوعبيسة رقية. (2022). النوافذ الاسلامية كالية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر. مذكرة ماستر . معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة: المركز اعمي عبد افيظ بوالصوف .

سميحة بوحفص، و سليم قط. (2019). مجلة اقتصاد المال والاعمال. المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية بديل للمعايير المحاسبية الدولية من منظور تبني الفكر المحاسبي الاسلامي ، 04 (02)، الصفحات 255-268.

سمير هريان. (2022). اشكالية تطوير اليا بالتمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. اطروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

سوداني نادية. (2023). مجلة المالية والاسواق. التمويل الاسلامي للبنك الاسلامي للتنمية للمشاريع التنموية في افريقيا ، 10 (01)، الصفحات 236-256.

شريف بن يحيى، و مزيتي مروة. (2022). الية التحول من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الاسلامية. مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعرييج: جامعة البشير ابراهيمي.

شني رشيد. (2023). معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية واثرها على فعالية ادارة مخاطر السيولة في البنوك الاسلامية. اطروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ادرار: جامعة احمد درايعية.

طه حسان. (2020). دور المعايير المحاسبية والاسلامية في تطوير اداء البنوك الاسلامية. اطروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شلف: جامعة حسية بن بوعلي.

عبد الحميد بشير، و توفيق جداري. (2024). مجالات الدراسات البيئية والتنمية المستدامة. الصيرفة الاسلامية في الجزائر " الواقع ، التحديات والآمل ، 03 (01)، الصفحات 269-281.

- عبدلي حبيبة، و وآخرون. (2020). مجلة الحقوق والعلوم السياسية. *الصيرفة الاسلامية في الجزائر " واقع وآليات"* ، 07 (02)، الصفحات 64-80.
- عدنان عوض الرشيد. (2020). *مجلة كلية دار العلوم. التمويل الاسلامي متاهي الصغر وأثره على التنمية الاقتصادية* ، 37 (131).
- عساوي سهام، و مايو عبد الله. (2020). *مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية. التمويل الاسلامي ودوره في تمويل التنمية /استدامة* ، 05 (01)، الصفحات 2571-9769.
- عصام عمر احمد مندور. (2013). *البنوك الوطعية والشرعية*. (01، 01) القاهرة: دار التعليم العامي للنشر والتوزيع.
- علام عثمان. (2007). *البنك الاسلامي للتنمية وتمويل التنمية في الدول. مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر*.
- غراب حنان، و خروبي لقواس احمد. (2022). *مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال. صيغ التمويل البنكي الاسلامي المتاحة في النوافذ الاسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية* ، 05 (02)، الصفحات 2602-6570.
- فارس جعفري، و لال الدين محمد اكرم. (2019). *مجلة اسرا الدولية للكالية الاسلامية. التجربة الماليزيا في اصدارالصكوك الاسلامية* ، 10 (01).
- فايزة عميروش، و بومرمة هشام. (2024). *مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة. واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر* ، 09 (02)، الصفحات 465-479.
- فلاق علي، و رشيد وسالي. (2018). *مجلة البشائر الاقتصادية. النوافذ الاسلامية والفروع الاسلامية في البنوك التقليدية مع الاشارة الى بعض التجارب العربية والغربية* ، 04 (02).
- فهد بن صالح الحمود. (2011). *التبادل المالي بين المصاريف الاسلامية والمصارف الاخرى (الإصدار 1)*. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار كنوز للنشر.

- لباني يسمينة، و حمزة بن سبع. (2025). مجلة المنهل الاقتصادي. دور الاقتصاد الاسلامي في تعبئة الادخار *والمويل الاستثمار من خلال المؤسسات المالية الاسلامية* ، 08 (02)، الصفحات 371-388.
- لعقاب يسرى اسية. (2025). العلاقة بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي. اطروحة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عين تموشنت: جامعة بلحاج يوشعيب.
- لونيس ناجية، و عائشة لونيس. (2022). نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الشريعة الاسلامية بالجزائر. مذكرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعرييج: جامعة محمد البشير الابراهيمى.
- محفوظي فؤاد، و ابراهيم الخليل محفوظي. (2024). مجلة الدراسات اقتصادية. شبابيك الصيرفة الاسلامية بالبنوك التقليدية كالية لتفعيل الصيرفة الاسلامية بالجزائر ، 18 (01)، الصفحات 515-529.
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2020). ادارة التمويل المصرفي. السودان: الاكاديمية الدولية للكتاب العلمي.
- محمد صلاح الكردي. (2023). صيغ التمويل الاسلامي المعاصر ودورها في تنمية التجارة الدولية. الاسكندرية، مصر: دار التعليم العلمي.
- محمد عبد الحميد محمد فرحان. (2018). التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة. 2مذكرة ماستر . الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، السعودية: كلية العلوم المالية و المصرفية.
- محمد عبد العزيز حسن زيد. (2000). الاجارة بين الفقه الاسلامي والتطبيق المعاصر في المؤسسات البنكية *والمالية الاسلامية*. (1، 1)، جدة: المعهد العالي والتدريب.
- محمد عبدالله شاهين محمد. (2017). سياسة التمويل واثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية.
- مراد سعد رستم. (2014). تقديم مداخل المصارف التقليدية الى ميثاق اسلامية " نموذج لتطبيق على المصارف السورية". رسالة دكتوراه . كلية العلوم المالية، سوريا: جامعة حلب.
- مصطفى كمال السيد طابل. (2006). القرار الاستثماري في البنوك الاسلامية. الاسكندرية : الكتب العلمي الحديث.

معطى لبنى. (بلا تاريخ). مجلة المالية والاسواق. /ساليب وصيغ التمويل الاسلامية للمشاريع الصغرة بـ النظرية والتطبيق .

معمري نعناعة، و بن ساسي محمد قاسم. (2022). تقييم دور وضع التمويل بالبيوع في زيادة ربحية البنوك الاسلامية. مذكّرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

مغربي محمد. (2015). اصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وتحديات التمويل الاسلامي. مذكّرة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

مقاويب منصف. (بلا تاريخ). مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية. مستقبل التمويل الاسلامي في ظل الازمات المالية العالمية (10).

مناد بولنوار الياس زكرياء، و حمزة سايج. (2022). ملقى دولي. تجربة التمويل الاسلامي في السودان .

مندر فحف. (1998). مفهوم التمويل الاسلامي. (2، ابر) السعودية: العهد الاسلامي للبحوث والتدريب. منذر فحف. (2013). اساسيات التمويل الاسلامي. الامارات العربية : دار النهل.

ميموني بلقاسم، و اخرون. (2018). مجلة افاق للبحوث والدراسات. الصيرفة الاسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول ، 02 (02).

نادية بوراس. (2024). مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال. تطور الصيرفة الاسلامية ، 07 (02)، الصفحات 2602-6570.

نايلي عقيلة. (2025). واقع التمويل الاسلامي في ظل الاصلاحات الجديدة في الجزائر. مذكّرة ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعرييج: جامعة محمد البشير الابراهمي.

نجيب سمير خريس، و اخرون. (2018). المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية. فتح نوافذ اسلامية في البنوك التجارية التقليدية الاردنية من وجهة نظر العالم فيها ، 14 (04).

هــجـ كـر، و نبيل لاغا. (2022). دور صيغ التمويل الاسلامي في تمويل ومرافقة مشاريع المقاولاتية. مذكّرة اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عين تموشنت: جامعة بلحاج بوشعيب.

- وآرت سهام. (2021). صيغ التمويل وآثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية. مذكره ماستر . معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميله: المركز الأمهي عبد الفيط بالصوف.
- وآام ملاح. (2023). مجلة الدراسات البيئه والتنمية المستدامة. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر ، 02 (02)، الصفحات 101-118.
- يعرب محمود إبراهيم الفوري. (2014). دور المصاريف الإسلامية في التمويل والاستثمار. (1، الفري) عمان، الأردن: دار الفامد للنشر والتوزيع.

الملاحق

الملحق رقم 79 شهادة المطابقة الشرعية (النافذة الإسلامية)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

رقم: 79

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،

- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتتبعها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،

- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية. فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ

النافذة الإسلامية

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
أبو عبد الله محمد

05 صفر 1442



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية العتمة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

(67:6)

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الخامسة من المقرر رقم 20 - 01 مورخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولأسماء المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المحرقة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتتبعها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولأسماء في مادها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، فإن الهيئة تقر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

حساب توفير إسلامي
م 3 أفريل 2020
لجنة المجلس الإسلامي الأعلى
بوعصب الله شلالم الله



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق: رقم 67/1 دفتر توفير اسلامي

	دفتر توفير إسلامي	
أفراد	فئة العميل	
أشخاص طبيعية	المجتمع المعني	
رقم 1		
تمهيد حساب توفير إسلامي هو دفتر مفتوح بالعملة الوطنية والغرض منه تمكين العملاء المحبين من توفير مدخرات طويلة الأجل بشكل تدريجي. حساب توفير إسلامي هو منتج توفير غير مدر للأرباح مخصص حصرياً للأشخاص الطبيعية فقط. يحتوي حساب توفير إسلامي على الأموال المودعة من قبل العميل في حساب مفتوح على مستوى شبك الصيرفة الإسلامية للبنك، مع الحق في التصرف فيها في أي وقت، وذلك عن طريق السحب الجزئي أو الكلي.		
الوثائق المطلوبة • نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مارية المفعول • بطاقة إقامة		
الشروط المالية المبلغ: أدنى 1.000 دج - أقصى غير محدد العائد: لا شيء مصاريف مسك الحساب: لا شيء		
العمليات المخصصة السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي. حساب توفير إسلامي يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير ...)		
دورية دفع الأرباح لا شيء		
تغيير الدفتر • عند انتهاء الدفتر الأول. • عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر		
غلق الحساب • عند طلب صاحب الحساب • من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بحجاز محاربة شبيح الأموال وتمويل الإرهاب. • عند وفاة العميل وتصفية التركة		

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

رقم: 684

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المرسوم رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعلى مقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعروفة بالمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

حساب توفير أنشغال إسلامي

رقم: 2023

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
أبو عبد الله محمد بن عبد الله



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق: رقم 68/2 دفتر توفير اسلامي أشبال

دفتر توفير اسلامي أشبال فئة العميل افراد قصر المزيج المعني اشخاص طبيعية	
رقم 2	الهيئة الإسلامية
دفتر توفير اسلامي أشبال هو حساب بدون عائد وانخراط منه هو حذب العملاء المعنيين وتمكينهم من توفير مخزونات طويلة.	تمهيد
يمكن فتح حساب توفير اسلامي أشبال لأي شخص طبيعي، قاصر عن طريق اتولي الشرعي. دفتر توفير اسلامي أشبال هو منتج مرجع حصرياً للأشخاص القصر.	الوثائق المطلوبة
• شهادة الميلاد للقاصر و الولي الشرعي • نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول للولي الشرعي • بطاقة إقامة • شهادة عائلية أو وثيقة تثبت الولاية • 02 صور شخصية	الشرط المالي
المبلغ: أدنى 1.000 دج - أقصى غير محدد العائد: لا شيء مصاريف ملك الحساب: لا شيء	العمليات المخصصة
السحب، الإيداع، التحريكات. حساب توفير أشبال يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير ...)	دورية دفع الأرباح
لا شيء	تغيير الدفتر
• عند انتهاء الدفتر الأول، • عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر	غلق الحساب
• عند طلب الولي أو صاحب الحساب عند بلوغ السن القانونية • من ضرب البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب • عند وفاة العميل وتصنيفه التركة	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس
(ش: 66)

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المرسوم رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعلى مقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعروفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها النابذة.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **بنك الفلاحة والتنمية الريفية**
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

حساب الدخل (إسلامي استثماري) فلاح

د: 01 صفر 1442
رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
يوسف عبد الله



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك لقرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملاحق: رقم 66/3 حساب ادخار اسلامي استثماري

 رقم 3	دفتر ادخار إسلامي استثماري هيئة العمل المجتمع المعني أفراد أشخاص طبيعية	 لصندوق الإسلامية
تمهيد	حساب ادخار إسلامي استثماري، هو حساب يدر لصاحبه أرباح و ذلك وفقاً للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشريك. حيث يتم قيد في الجانب الدائن إيداعات، تحويلات الأموال الواردة و الأرباح العائدة للعمل (صاحب الحساب)، أما في الجانب المدين، فإنه يتم قيد كل عمليات السحب المتجزة أو التحويلات الصادرة. تعتبر مبالغ المودعة و الربح الناتج عنها غير مضمنين، و يخضعون لمدى نجاحة الاستثمارات التي يحققها الشريك عند استثماره لتلك الأموال.	
الوثائق المطلوبة	• نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول • بطاقة إقلمة	
الشروط المالية	المبلغ: أدنى 5.000 دج أقصى غير محدد العائد: حسب الشروط المصرفية مصاريف: ملك الحساب: لا شيء	
العمليات المرخصة	السحب الإيداع، التحويلات و عمليات الصرافة الأخرى. حساب ادخار إسلامي استثماري يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير ...)	
دورية دفع الأرباح	سنوياً	
تغيير الدفتر	• عند انتهاء الدفتر الأول، • عند الضياع، المرفقة المعارضة طر الدفتر	
غلق الحساب	• عند طلب الولي أو صاحب الحساب • من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب • عند وفاة العميل وتصفية التركة	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس
رقم: 65

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة القائمة من المقرر رقم 20 - 01 مورخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعروفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة امتثالية والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

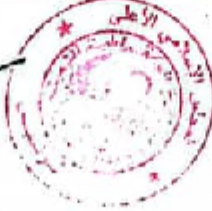
بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للخدمة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

05 أفريل 2020

حساب ادخار إسلامي استثماري

بسم الله الرحمن الرحيم
في شهر ربيع الأول سنة 1442 هـ الموافق لـ 05 أفريل 2020م
تحت إشراف السيد
نور محمد ولد الشيخ



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق: رقم 65/4 حساب ادخار اسلامي استثماري فلاح

حساب ادخار اسلامي استثماري فلاح	
فئة العميل	فلاح
المجموعة المعني	اشخاص طبيعية
  الحيوة الإسلامية	رقم 4
تمهيد حساب ادخار اسلامي استثماري فلاح، هو حساب يتر لصاحبه أرباح و ذلك وفقاً لشروط المصرفية السارية المعمول بها لدى البنك أو الشباك. حيث يتم قيد في الجانب الدائن لإيداعات، تحريكات الأموال الواردة و الأرباح العائدة للعميل (صاحب الحساب)، أما في الجانب المدين، فإنه يتم قيد كل عمليات السحب المتحيزة أو التحريكات الصادرة. تعتبر مبالغ المودعة و الربح الناتج عنها غير مضمونين، و يخضعان لمدي نجاعة الاستثمارات التي يحتفظها الشباك عند استثماره لتلك الأموال.	
الوثائق المطلوبة ● شهادة الميلاد ● بطاقة هوية سارية المفعول.	
الشروط المالية المبلغ: أدنى 5.000 دج - أقصى غير محدد العائد: حسب الشروط المصرفية مصاريف مسك الحساب: لا شيء	
العمليات المخصصة السحب، الإيداع و التحريكات، عمليات لصرف الألي. حساب ادخار اسلامي استثماري يمكن أن يتعرض لعجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير...)	
دورية دفع الأرباح سنوياً	
تغيير الدفتر ● عند انتهاء الدفتر الأول. ● عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر.....	
غلق الحساب ● عند طلب صاحب الحساب ● من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ● عند وفاة العميل وتصفية التركة	

الرئيس
٧٥٠

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء اللجنة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 وجب عام 1441هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولأصهما المادة 14 منه، وعلا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل 2020 للمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولأصهما في مادتها التقنية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442هـ الموافق لـ 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات المعطية والتفصيلية للتألفة لاسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

حساب جاری اسلامی
۴ نومبر ۲۰۱۵
مجلس اعلیٰ اسلامی اہل سنت
پنجاب
پروٹیکشن آف اسلامک ریلیجیون
اور ایڈمنسٹریشن

ملاحظة: يمكن للهيئة الخيرية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل الشوائب المنظمة للصرف الإسلامية في الجزائر
وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

رقم 70/5 حساب جاري اسلامي

حساب جاري اسلامي	
شعبة العمل	القبول و القلائد
المجتمع المعني	
أشخاص طوبعية والمقاروة	
رقم 5	لجنة الإدارة
هو حساب تحت الطلب يفتح لكل شخص طبيعي أو معنوي لغرض شخصي أو مهني يعرضه شركة الصيرفة الإسلامية على صلاته في إطار صيرفة الإسلامية وفقاً لأحكام نظام بنك الجزائر رقم 20-02. يقوم المنتج على أساس الصيغة التشريعية (قرض حسن) حيث يعتبر قرضاً أو شايق يتمه العميل إلى شركة الصيرفة الإسلامية في شكل وثيقة تحت الطلب لا يتولى بموجبها أي مسؤولية.	
الوثائق المطلوبة	• حسب طبيعة النشاط
الشروط المالية	الدين: أدنى 5.000 دج - أقصى غير محدد العائد: لا شيء مصاريف ملك الحساب: حسب الشروط المصرفية غير محلي بالاقطاعات : AGIOS : اقتطاع
العمليات المبرخصة	السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصرف الأجنبي. حساب جاري إسلامي يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما لتأمين لدى الغير...)
ضرورة دفع الأرباح	لا شيء
تغيير دفتر	• عند انتهاء دفتر الأول. • عند المنعاج، السقوة المعارضة على دفتر
غلق الحساب	• عند طلب صاحب الحساب • من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب • عند وفاة العميل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

الرئيس
رقم: 69

- بناء على المادة الثامنة من المرسوم رقم 20 - 01 مورخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وتسيما المادة 14 منه: وعلى مقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعروفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتطبيقها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **بنك الفلاحة والتنمية الريفية**
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للناقد الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٩

حسنا شريك إسلامي

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
أبو محمد عبد السلام الشارح



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

رقم 69/6 حساب شيك اسلامي

 حساب شيك اسلامي		 المصرف الإسلامي
رقم 6	الأفراد	فئة العميل
المجتمع المعني		أشخاص طبيعية
تمهيد	هو حساب تحت الطلب يفتحه البنك أو شيك المصرف الإسلامية فائدة العميل الذي يمكنه الاستفادة من رصيد الحساب يتسببه في نشاطاته غير أنه يضمنه . فتمنى طلب صاحب الحساب استرداد أمواله ، القزم شيك المصرف الإسلامية يرد مبلغ مائل الرصيد عند الطلب، فلا يستحق صاحب الحساب أي فائدة كما لا يتحمل أي مخاطر، و يجوز للشيك أن يتقاضى مقابل الخدمات المصرفية المقدمة للعميل صاحب الحساب الشيك عمولات أو اجرة وفقاً لما يتم الإعلان عنه في الشروط المصرفية العامة الخاصة بعمليات الشيك .	
الوثائق المطلوبة	• نسخة من بطاقة أو ريس أو جواز السفر للمواطنين المقيمين ؛ بطاقة الإقامة وجواز السفر لغير المقيمين والأجانب . • وكالة خاصة المكفولين . • شهادة الميلاد . • شهادة عمل أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل . • شهادة الإقامة . • 02 صورة شخصية .	
الشروط المالية	المبلغ: أدنى 1.000 دج - أقصى غير محدد العائد: لا شيء مصاريف بنك الحساب: حسب الشروط لمصرفية غير معاني بالاقطاعات : AGIOS اقتطاع	
العمليات المرخصة	السحب، الإيداع و التحويلات، عمليات الصرف لا شيء . حساب الشيك الإسلامي يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير)	
دورية دفع الأرباح	لا شيء	
تغيير الدفتر	• عند انتهاء النقر الأول . • عند الضواع، السرقة المعارضة	
غلق الحساب	• عند طلب صاحب الحساب • من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب • عند وفاة العميل	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس
(٢٠١٦)

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
 - بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 وجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعروفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتتبعها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
 - بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية**
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية لتناقضة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

المراجعة للصفقات العمومية

م. ٣ صفر ١٤٤٢
الرئيس
يو. علي



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل النوايا المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

مراجعة للصفقات العمومية	
عدد صير المدين	قطاع النشاط
مجموعة النشاط	فئة العميل
أشخاص: مديرة، إدارية موسم: لشغال، تعمير	هيئة الموافقة
اللجنة المركزية	رقم 04
المراجعة للصفقات العمومية هي هيئة تمويل تعتمد على تقنية المراجعة موجهة لشركات انجاز الصفقات العمومية و هذا السماح لها بتمويل شراء المواد، اللوازم أو أي سلعة أخرى ملموسة. يمكن أن يصل مبلغ المراجعة للصفقات العمومية إلى 80% من ائتمن المدينة المعترف و المصادق عليها من طرف الإدارة بشرط أن يكون التقديم على اللقطة مرتبط بشحن الفواتير المتعلقة بالسلع والمواد الملموسة والمتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يتم التسديد من خلال التحويلات المسووقة من الإدارة مقابل تسديد الدين الناشئة عن الفواتير موضوع التمويل.	تمديد
• عقد ملكية المحلات المبنية ، عقد امتياز أو إيجار • خطة التدفق الأثري + الفواتير المبنية • آخر ثلاثة تصاريح ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر) • نسخة من المظنة العمومية • أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل • الضمانات والتحفيزات المحسنة أو المقبوضة: (حسب المتطلبات القانونية والشرعية) • هامش الحنية يمثل نسبة مئوية من سعر الأصول المواد تمويلها (يقع في حساب مخصص) • عقد التأمين (يدفعه العميل) • الوثيقة الضريبية وثيقة الضريبة • كفاية تضامنية • أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بنود العقد)	الوثائق المطلوبة
12 شهراً أقصى حد	مدة التمويل
حسب قرار موافقة الهيئة المختصة	تمديد الأجل
غير مخصص	مدة الإرجاء
هامش الربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة: 10.000 دج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء	الشروط المالية
02% دون احتساب الرسوم يتم إيداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال). يتم تسويتها لصالح الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية لتقوى الصناعة المالية الإسلامية.	غرامات التأخير
في آخر المدة	مدة الاستحقاق
ثابت	نوع التسديد
حسب قرار الموافقة للهيئة المتعولة (في شكل ملحق لعقد المراجعة الأصلي)	مراجعة فترة التمويل
مخصص	الدفع المسبق (كلي أو جزئي)

رقم 75/8 المراجعة للصادرات



الجمهورية العربية السورية
الوزارة العامة للتخطيط والاقتصاد
مديرية التخطيط الاقتصادي

مراجعة الصادرات

قطاع النشاط

فئة العميل

اللجنة المراجعة

مينة الموافقة



الجمهورية العربية السورية

رقم 8

المرحلة المصادرات هي صيغة تمويل تعتمد على ثقلية المرحلة الموجه للشركات المصدرة التي تمتلك عقد تصدير أو عقد العنقبة لساعة لتتطلب عملية تصدير أو بضاعة على حلها.

المرحلة المصادرات هو عقد بيع الأصول لخصام العميل و بناء على طلبه يتم بيع مساوي سعر الشراء ذلك هامش الربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.

المرحلة المصادرات هي عقد بيع يتم بموجبه الزاد والمصروح من مكونات سعر بيع الأصول.

بشأن سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من الموزع وهامش الربح المستحق للبلاد بالإضافة إلى المساريف أو أي تخفيضات مشتقة هامش الربح هو نسبة مضمونة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المراجعة.

بأن دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة (بند - عميل)

تتميز

- عقد ملكية المياني المهنية ، امتياز أو إيجار
- خطة التدفق النقدي + القوائم المنشئة
- آخر ثلاثة تصاريحات مخرسية ، البيان الحسابي المؤقت وتقدير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر)
- سند الطالبة أو عقد التصدير
- أي وثيقة أخرى ضرورية للتقييم فرصة التمويل
- الضمانات والتغطيات المحصلة أو المفيضة: (حسب المتطلبات القانونية والشرعية)
- عقد التأمين (ينفعه العميل)
- الوثيقة الضمنية وشبه الضمنية
- كفاية ضمانات
- أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بنود العقد)

الوثائق المطلوبة

مدة التمويل 12 شهرا أقصى حد

تعميد الأجل حسب قرار موافقة الهيئة المختصة

مدة الإرجاء غير مخصص

الشروط المالية هامش الربح: حسب الشروط المصرفية
مصاريف التراسة: 10.000-دج دون احتساب الرسوم
مصاريف أخرى: لا شيء

غرامات التأخير 02% دون احتساب الرسوم
بم إيداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستقلال). يتم تسليتها لصالح الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للقرى للمساعدة المالية الإسلامية.

مدة الاستحقاق في آخر المدة

نوع التأمين ذات

مراجعة فترة التمويل - قرار الموافقة للهيئة المخولة (في شكل ملحق لعقد الرخصة الأصلي)

الدفع المسبق (كلى أو جزئي) مخصص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس
رقم: 7

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمجددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **بنك الفلاحة والتنمية الريفية**
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

م 5 أفريل 2020

المراجعة غلتي
المجلس الإسلامي الأعلى
بسم الله تعالى



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر
وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.



[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

رقم: 77

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
 - بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرورة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعلا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرورة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
 - بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:
- بنك الفلاحة والتنمية الرقمية**
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العلية والتنظيمية للنافذة الإسلامية. فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

في 3 شهر 2020

المراجعة للمواد الأولية

الرئيس
أبو عبد الله محمد بن عبد الله



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرورة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

رقم 77/10 المراجعة للمواد الأولية

مراجعة للمواد الأولية	
عدد فسير المصدري	قطاع النشاط
مدونة الحسابات	فئة العميل
أختصاص طبيعة الحسابات للمستثمرين	هيئة الموافقة
اللجنة المركزية	
رقم ٨٥	الصفحة الإسلامية
عقد بيع المواد الأولية إلى العميل وبناءً على طلبه، يسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة. المراجعة هي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول. يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهاش الربح المستحق للبنك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة. هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المراجعة. يتم دفع سعر البيع على شكل أقساء حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة (بنك - عميل)	
تمديد	عقد ملكية المحلات المهنية ، عقد امتياز أو إيجار خطة التدفق النقدي + الفواتير المبدئية آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، البيان الحسابي المؤقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر) أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل الضمانات والتحفظات المحصلة أو المقبوضة: (حسب المتطلبات القانونية والشرعية) عقد التأمين (يدفعه العميل) الوضعية الضريبية وشبه الضريبية كفالة تضامنية أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بنود العقد)
مدة التمويل	12 شهراً أقصى حد
تمديد الأجل	حسب قرار موافقة الهيئة المختصة
مدة الإرجاء	غير مدرج
الشروط المالية	هامش الربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة: 10.000 دج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء
غرامات التأخير	02% دون احتساب الرسوم يتم إدراجها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال)، يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للقرى المصدرة الدائرة الإدارية.
مدة الاستحقاق	في آخر المدة
نوع التسديد	ثابت
مراجعة فترة التمويل	حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (في شكل ملحق لعقد المراجعة الأصلي).
الدفع المسبق (كلي أو جزئي)	مريض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
الجليلة السيداتى الأولى

الرئيس

رقم: 17

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة النامية من المقرر رقم 20 - 01 مورخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لى 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق لى 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعلى مقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 للمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **بنك الفلاحة والتنمية الريفية**
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للدفعة الإسلامية، فإن الهيئة تقر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

المراجعة للمعدات المهنية

رئيس الهيئة
الرئيسة السيداتى الأولى
بوعبيد الله محمد أحمد

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجوانب وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المختصة.

رقم 71/11 المراجعة للمعدات المهنية

مراجعة للمعدات المهنية	
قطاع النشاط	مجموعة النشاط
فئة العمل	اللجنة المركزية
عقد بيع للمعدات، تطبيقاً لأحكام الشريعة إلى العميل وفقاً على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر شراء. وإذا لم يشترح معرف وموافق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة. المراجعة هي عقد بيع يلتزم بموجبه للبائع بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول. يشمل سعر البيع سعر الشراء المبدئي للأصول من المورد وهاشم للربح المستحق للبائع بالإضافة إلى المصاريف أو أي تعويضات محتملة. هاشم للربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول مثل عقد العريضة. إذا دفع سعر البيع على شكل كاش حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة (بنك - حيل)	تمهيد
- عقد ملكية المعدات المهنية، عقد امتياز أو إصدار - لدراسة الفاتورة والاقتصادية لمشروع + فواتير مبدئية - آخر ثلاثة تصاريحات ضريبية، البيان الحسابي المرفق وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر) - نسخة من الصفقة العمومية - أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل - لضمانات والتغطيات المحسنة أو المقبوضة (حسب المتطلبات القانونية والضريبة) - هاشم للجدية يمثل نسبة مئوية من سعر الأصول المراد تمويلها (يقع في حساب مخصص) - عقد التأمين (يدفعه العميل) - الوضعية الضريبية وشبه الضريبية - كفالة تضامنية - أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بنود العقد)	الوثائق المطلوبة
06 سنوات أقصى حد	مدة التمويل
حسب قرار موافقة اللجنة المختصة	تديد الأجل
01 سنة أقل - 02 سنة على الأكثر	مدة الإرجاء
04 سنوات أقل - 06 سنوات على الأكثر مدة الإرجاء و مدة التمديد لا يمكن أن تفرق مدة التمويل	مدة التمديد
هاشم للربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة: 10.000 ادخ دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء	الشروط المالية
02% دون احتساب الرسوم يتم إيداعها في حساب هامش (خارج حسابات الاستغلال). يتم تصاريها لصالح لبيكات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للتقوى للصناعة المالية الإسلامية.	غرامات التأخير
في آخر العدد	مدة الاستحقاق
تمت	نوع التمديد
حسب قرار موافقة اللجنة المختصة (في شكل ملحق لعقد المراجعة الأصلي)	مراجعة فترة التمويل
مخصص	الدفع المسبق (كلي أو جزئي)

مرابحة تجهيزات

بذلك الفلاحة والتنمية الريفية يقدم لكم صيغة تمويلية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية تسمح لكم باقتناء تجهيزات منزلية وغيرها من المنتجات المصنعة أو المجمعة في الجزائر. يكون فيها تكلفة الشراء و هامش الربح معروف ومتفق عليه من طرف الزبون والبنك

إذا كنتم

- شخص طبيعي لا يتجاوز 65 سنة يوم تقديم طلب التمويل
- تتمتعون بالأهلية القانونية للحصول على تمويل
- ذو دخل ثابت منتظم يفوق 30 000 دج

يمكنكم الحصول على تمويل المراجعة للتجهيزات و الاستفادة من

- تمويل يصل الى 80% من التكلفة الاجمالية
- مبلغ تمويل يصل الى 1.500.000 دج كحد أقصى مع احترام قدرة الزبون على التسديد وفقا للأنظمة المعمول بها
- مدة تمويل تتراوح ما بين 12 الى 36 شهرا

المنتجات المؤهلة للتمويل

- الهواتف والهواتف الخلوية والألواح الإلكترونية
- أجهزة التلفزيون، الفيديو، الصوت (MP3)
- أجهزة التدفئة، المكيفات الهوائية، المبردات
- معدات المطبخ المنزلي
- معدات الغسيل المنزلي
- الأجهزة الكهربائية المنزلية الصغيرة
- الأثاث، جميع الاثاث الخشبي وملحقاته أو كل ما له صفة بالإستخدام المنزلي
- المفروشات، السجاد ، البساط والأغطية
- الحرف والخزف الصحي

بدر بنك
قيم و مبادي

للمزيد من المعلومات بكمكم زيارة موقعنا الإلكتروني أو التقرب من وكالات وشابيك المصرف الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية

badrbanque 021 989 121 contact@badrbanque.dz

رقم
13

مراجعة دراجات نارية

بنك الفلاحة و التنمية الريفية يقدم لك صيغة تمويل مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية تسمح لك باقتناء دراجة نارية أو دراجة ثلاثية العجلات تكون مصنعة أو مجمعة في الجزائر، يكون فيها تكلفة الشراء و هامش الربح معروف و متفق عليه من طرف الزبون و البنك

إذا كنتم

- شخص طبيعي لا يتجاوز 65 سنة يوم تقديم طلب التمويل
- تتمتعون بالأهلية القانونية للحصول على تمويل.
- ذو دخل ثابت منتظم يفوق مرة و نصف (1.5) الاجر الوطني الأدنى المضمون

يمكنكم الحصول على تمويل الدرجات النارية أو درجات ثلاثية العجلات من بدر بنك و الاستفادة من المزايا المتعددة

- تمويل يصل الى 90% من التكلفة الإجمالية للدراجة النارية مع احترام قدرتكم على التسديد وفقا للانظمة المعمول بها
- مدة تمويل تتراوح بين 12 الى 60 شهرا

بدر بنك قيم و مبادي

لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الالكتروني أو التقرب من وكالات و شبابيك الصيرفة الإسلامية المتواجدة عبر وكالاتنا المحلية



bdrbanque

BADR ITISSAL
021 989 323
Tél: 021 989 323

contact@bdr.dz

مراجعة الأشغال	
مقدم مقود المدي	قطاع النشاط
مجموعة النشاط	فئة العمل
الهيئة المراجعة	اللجنة المراجعة
	
رقم 14	
مراجعة أشغال هي دراسة تفصيلية تعتمد على تقنية المراجعة المعجزة المرسلة في الأوراق الفنية في مجال أعمال الهندسة المدنية، تهدف بغايات تقنية المواشي، المستودعات، سبائك الترخين أو غيرها. المراجعة أشغال هو عقد بيع الأصول لحساب العميل و بناء على طلبه يضمن بيع مساكني بسعر الشراء وذلك ضمان الربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف. المراجعة أشغال هي عقد بيع بالتقسيط بموجبها يتم التسريح عن مكونات سعر بيع الأصول. يشمل سعر البيع سعر الشراء العددي للأصول من المورد وضمن الربح المستحق لذلك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات مستحقة. ضمن الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موزع على المراجعة. يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة (بوك - عيل).	تمديد
- عقد ملكية المباني المدنية : امتياز أو إيجار - التراصة الفنية والاقتصادية للمشروع + فرائض المدينة - آخر ثلاثة تصاريحات مديرية : البان الخاصي الموقت وتقرير محافظ المصريات (لا لزم الأمر) - الوضعية الصربية وشبه الصربية - أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل - المسندة : وثائق المسندة أو المقبوضة : (حسب المتطلبات القانونية والشريعة) - علمش الدائرة يملح نسبة مئوية من سعر الأصول المراد تمويلها (يبلغ في حساب منحصر) - عقد التأمين (يضمن العمل) - الوضعية الشريعة وشبه الشريعة - كفالة تضامنية - أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بلد العقد)	الوثائق المطلوبة
06 سنوات أقصى حد	مدة التمويل
حسب قرار الموافقة الهيئة المختصة	تمديد الأجل
01 سنة إلى حد - 02 سنة على الأكثر	مدة الإرجاء
04 سنوات إلى حد - 06 سنوات على الأكثر مدة الإرجاء و مدة التمديد لا يمكن أن تتجاوز مدة التمويل	مدة التمديد
ضمن الربح حسب الشروط الصربية مصاريف الدراسة 10.000 دج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء	الشروط المالية
02% دون احتساب الرسوم يتم إيداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستهلاك)، يتم تسطيتها لصالح الهبات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للتقنية للصناعة المالية الإسلامية	غرامات التأخير
تقني، مدني أو سطوي	مدة الاستحقاق
ثابت	نوع التمديد
حسب قرار الموافقة للهيئة المختصة (في شكل ملحق لعقد المراجعة الأصلي)	مراجعة فترة التمويل
مرخص	الدفع المسبق (كلي أو جزئي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الاستشاري الأعلى

الرئيس

(٧٨:٢)

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الخامسة من المرسوم رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
 - بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 وجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات السككية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولا سيما المادة 14 منه. وعلا بمقتضى لائحة بنك الجزائر رقم 03-02 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتتبعها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. ولا سيما في مادتها الثانية.
 - بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية**
- وبعد مواجهة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للائحة الإسلامية. فإن الهيئة تفرد بإصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

و م م م

المراجعة لوسائل النقل



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تفعيل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

رقم 78/15 المراجعة لوسائل النقل

مراجعة لوسائل النقل	
عقد متوسط المدى	قطاع النشاط
مجموعة الحسابات	فئة العميل
أساس مبررة/الموردية	هيئة الموافقة
المؤسسة والشارع	اللجنة المركزية
رقم 15	الصيغة الأساسية
عند بيع وسائل نقل إلى العميل يتأثر على طريقه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء، زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المراجعة.	تمديد
المراجعة هي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول، ويشمل سعر أربع سعر الشراء المبني للأصول من المورد، وهاشم الربح لمستحق للبيك بالإضافة إلى المصاريف، أو أي تخفيضات محتلفة.	
هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المراجعة.	
يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة (بيك - عميل)	
- عقد ملكية لمعاملات المبنية، عقد امتياز أو إيجار - الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع + فوائير مبدئية - آخر ثلاثة تصريحات ضريبية، البيان الحسابي الموقت وتقرير محافظ الحسابات (إذا لزم الأمر) - نسخة من الصيغة العمومية - أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل - لضمانات والتخفيضات المحسوبة أو المقبوضة: (حسب المخططات القانونية والشريعة) - هامش الجشية يمثل نسبة مئوية من سعر الأصول المراد تمويلها (يدفع في حساب مخصص) - تقد لتأمين (يدفعه العميل) - الوضعية الضريبية وشبه الضريبية - كفالة تضامنية - أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بنود العقد)	التوثيق المطلوبة
06 سنوات أقصى حد	مدة التمويل
حسب قرار موافقة هيئة المختصة	تعدد الأجل
01 سنة أقل حد - 02 سنة على الأكثر	مدة الإرجاء
04 سنوات أقل حد - 06 سنوات على الأكثر هذا الإرجاء مدة التسديد لا يمكن أن تزيد مدة التمويل	مدة التسديد
هامش الربح: حسب الشروط المصنوعية مصاريف الدراسة: 10 000 ج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء	الشروط المالية
02% دون احتساب الرسوم يتم إضافتها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال)، يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية لتقوى لمساعدة المالية الإسلامية.	غرامات التأخير
ثلاثي، سداسي أو سنوي	مدة الاستحقاق
ثابت	نوع التسديد
حسب قرار الموافقة للهيئة المخولة (في شكل ملحق لعقد المراجعة الأصلي)	مراجعة فترة التمويل
مركب	الدفع المسبق (كلى أو جزئي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس
رغم: 74

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعلا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 25 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للصادقة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

5 م 5

المراجعة للإنتاج الفلاحي

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
يوحنا بن عبد الله



ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك لقرارات الجهات المرجعية المعتمدة.



رقم 16 / 74 مراجعة للإنتاج الفلاحي

مراجعة الإنتاج الفلاحي	
مجموعة النشاط	مجموعة العمل
مجموعة النشاط	مجموعة العمل
مجموعة النشاط	مجموعة العمل
رقم 16	اللجنة المركزية
تمديد	المراجعة للإنتاج الفلاحي هو حل توافقي يتكيف مع احتياجات الفلاحين ، للسماح لهم بتحديث معاليمهم الفلاحية (الآلات الفلاحية ، معدات الري ، إلخ) أو حتى التواء الماشية. المراجعة للإنتاج الفلاحي هو عقد بيع أصول منسوبة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية إلى عميل واحد على الأقل، بسعر بيع مسبق لسعر الشراء. يتم دفع سعر البيع مسبقاً ويتم دفع ثمنه على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المراجعة (في - عميل).
المواصفات المطلوبة	• شهادة ذوات • شهادة إقامة • نسخة من وثيقة الهوية • بطاقة هوية ضريبة الدخل • (تد أو سند يثبت حق الإدارة وإدارة على قطعة أرض (الزراعة) • قرار البلدية لتفويض الزراعة عرضة للتحويل • مخطط تقني للمحاصيل والأراضي المتروكة • شهادة عدم مضيونة صادرة عن CNRA • أن رئيسا إدارية صادر عن الجهات المختصة • الشرائك وتمتلك المحفظة أو المقوينة، (حسب المتطلبات القانونية والشرعية) • ماضي المراجعة قبل مدة مائة من سعر الأصول الدوا تدويرها (يقع في حسب مقسم) • عقد التأمين (ينطبق العمل) • الوثائق القانونية • 24 ساعة • أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقد (حسب بند العقد)
مدة التمديد	06 سنوات أقصى حد
تمديد الأجل	حسب قرار مولدة الهيئة المختصة
مدة الإرجاء	01 سنة أقل حد - 02 سنة على الأكثر
مدة التمديد	04 سنوات أقل حد - 06 سنوات على الأكثر مدة الإرجاء و مدة التمديد لا يمكن أن تكون مدة التمديد
الشروط المالية	هامش الربح: حسب الشروط المصرفية مصاريف الدراسة: 0.000 ادج دون احتساب الرسوم مصاريف أخرى: لا شيء
غرامات التأخير	02% دون احتساب الرسوم يتم إيداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستدلال) - يتم خصمها لصالح الهيئات القوية تحت إشراف الهيئة الوطنية لتقنين المصارف المالية الإسلامية.
مدة الاستحقاق	ثلاثي، سناسي أو سنوي
نوع التمديد	ثابت
مراجعة فترة التمويل	حسب قرار الموافقة للهيئة المتعينة (في شكل ملحق لعقد المراجعة الأصلي).
الدفع المسبق (كلى أو جزئي)	مريض



بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

أطلبوا تمويل بدر إجارة لتطوير مجال عملكم
تمويل يسمح لكم بإقتناء تجهيزات، معدات ووسائل النقل لإنجاز مشاريعكم



بدر تمويل إسلامي
إجارة
بدر بنك قيم ومبادئ







Pour plus d'informations
021 989 323
Contact@badr.dz
www.badrbank.dz



بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

Optez pour BADR IJARA
Afin de développer votre Activité
Ce financement vous permettra d'acquérir des équipements
et des moyens de transport pour concrétiser vos projets



BADR Financement
Islamique
Ijara leasing
بدر بنك قيم ومبادئ







Pour plus d'informations
021 989 323
Contact@badr.dz
www.badrbank.dz

رقم 17

Vous êtes :

Une Entreprise, un commerçant ou vous exercez une profession libérale, en phase d'extension de votre activité ;

Et vous voulez :

Acquérir des équipements, des biens meubles ou un matériel roulant sans altérer votre trésorerie ;

La BADR vous propose à travers ses agences et guichets « Finance Islamique », BADR IJARA Leasing une formule de financement qui vous permet d'accéder à l'acquisition d'un bien meuble de votre choix à titre locatif avec option d'achat, et ce, conformément à la Charia.

QUELS SONT LES AVANTAGES DE BADR IJARA ?

- ☑ Un produit conforme aux préceptes de la Charia, certifié par le comité de contrôle charaïque de la banque ainsi que par l'autorité charaïque nationale de la fatwa pour l'Industrie de la Finance Islamique ;
- ☑ L'acquisition de tous vos équipements en hors taxes ;
- ☑ Le financement peut atteindre 100% du coût des équipements à acquérir ;
- ☑ La durée du financement peut s'étendre jusqu'à sept (07) ans ;
- ☑ Le loyer connu et convenu d'avance ;
- ☑ L'assurance d'un loyer fixe sur toute la durée de financement ;
- ☑ Le paiement des loyers se fait par prélèvement Mensuel, Trimestriel, Semestriel ou annuel.

Pour Plus d'informations

Veuillez-vous rapprocher de nos agences ou des guichets « Finance Islamique » à travers notre réseau

أنتم

أصحاب الشركات، تجار، مهنيين و أصحاب المهن الحرة ;

تريدون

إقتناء مركبات نفعية، معدات و لوازم مهنية و صناعية لتطوير مجال عملكم دون تحميل أعباء إضافية على خزائنكم ;

بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعرض عليكم "بدر إجارة" صيغة تمويل تخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يقوم البنك بشراء غرض التأجير حسب طلب العميل و تأجيره له لمدة محددة منتهية بالتمليك.

إمميزات هذه الصيغة :

- ☑ منتج متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ☑ معتمد من هيئة الرقابة الشرعية للبنك وكذلك من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية ;
- ☑ إقتناء معدات معفات من الضرائب ;
- ☑ قيمة التمويل تصل حتى 100% من قيمة محل التمويل المؤجر ;
- ☑ مدة التمويل تصل إلى سبعة (07) سنوات ;
- ☑ إيجار معلوم و متفق عليه مسبقا ;
- ☑ قيمة إيجار ثابتة ;
- ☑ تسديد الإيجار يكون بإقتطاع شهري، ثلاثي، سداسي أو سنوي حسب إختياركم.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية قيم و مبادئ

للمزيد من المعلومات يرجى التقرب من وكالات أو شبابيك الصيرفة الإسلامية



الصكوك السيادية "إجارة"

استثمر وفق مبادئك

رقم 18





- < مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- < استثمار في أصول حقيقية من أملاك الدولة؛
- < استثمار آمن ودخل سنوي معفى من الضريبة؛
- < بساطة في الاكتتاب وسهولة في التداول؛
- < مساهمة في تنمية البلاد.

أين تتم عملية الإكتتاب؟

- شبكات البنوك
- مشروع بنك الجزائر (بنك المركزي)
- الخزينة المركزية، الخزينة الرئيسية والخزائن الولائية
- شركات بريد الجزائر
- وكالات التأمين

نشر رقم : 001 / م / م ع ج م / ص / 2025 تاريخ : 10 جوان 2025

ماهي الصكوك السيادية "إجارة"؟

صكوك الإجارة هي أوراق مالية تُصدرها الخزينة العمومية وهي مطابقة لاحتياجات التنمية والإسلامية.

الاستثمار في هذه الصكوك فرصة فريدة للمستثمرين لتمكينهم من الحصول على أرباح سنوية يجمع بين الربحية والامتثال الشرعي.

صكوك الإجارة هي استثمار في حق الانتفاع من أصول حقيقية مملوكة للدولة، تهدف إلى تعبئة موارد مالية تُوجه إلى تمويل مشاريع عمومية كبرى في مجالات البنى التحتية والخدمات والقطاعات العمومية، بما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأبلاد.

نوع الصك	إجارة (حق الانتفاع)	قيمة الاسمية للصك
المدة	سبع (7) سنوات	50 000 دج، 100 000 دج، 1 000 000 دج
ملكية الصك	المكتتب أو لدا حاكم	
الاجرة	أرباح سنوية يعادل مرة واحدة بـ 6% من رأس المال المستثمر	
الأشخاص المعنيون بعملية الاكتتاب	الجزائريون المقيمين وغير المقيمين الأشخاص المعنوية (الشركات والعروضيون) الخاضعين للشأنين الجزائريين	



وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE





صكوك

مشارك الدولة 2024



1026



mfmail@mf.gov.dz



www.sukuk.mf.gov.dz

	Procédure	Ref. : PR/FI N° Date : 12/04/2022 Version : 00
---	------------------	---

علامة المنتجات:

2. ثمن البيع

يشمل ثمن بيع المنتجات من البنك للعميل جميع الرسوم والمصاريف المختلفة، بالإضافة إلى هامش ربح البنك، والملصق في ما يلي:

ثمن شراء المنتجات (1): دج (بالأرقام) دج (بالحروف)
 هامش الربح (2): دج (بالأرقام) دج (بالحروف)
 الرسم على القيمة المضافة (3): دج (بالأرقام) دج (بالحروف)
 إجمالي ثمن البيع المقتطع (1+2+3): دج (بالأرقام) دج (بالحروف)
 دفعة هامش الجنية: دج (بالأرقام) دج (بالحروف)
 إجمالي الثمن المقتطع: دج (بالأرقام) دج (بالحروف)

مدة التسديد: شهر.

يبقى سعر البيع المشار إليه في عقد المراجعة ثابتاً ولا يمكن أن يكون محل لأي زيادة، لغاية تسديده بالكامل وفي الأجل المتفق عليها في العقد.

يتم تسليم العميل جدول تسديد يحدد مبلغ وعدد الأقساط وتواريخ استحقاقها.

3. تصريحات العميل

يصرح العميل بأنه على علم بخصوصيات المنتجات محل هذا العقد علماً بـ K5 وأنها رافعا للجهة، وبمطابقتها للمواصفات المتفق عليها بين الطرفين.

يتم اقتناء المنتجات من البنك، وتسليمها للعميل على نفقته ابتداء من تاريخ توقيع هذا العقد.

كما يصرح العميل بالبنك بأنه غير متابع قضائياً وأنه ليس محل محاكمة أي كالت طبيعتها، وأنه غير خاضع لتدابير إدارية تحول دون توقيع هذا العقد أو تنفيذه.

ويصرح أيضاً بأنه لم يتم بتسديد أي تسبيق لبايع ولو على سبيل الحجز أو لضمان توفير السلع الاستهلاكية محل المراجعة، وبأنه قلم بلغاء كل تسبيق تم تسديده للبايع في هذا الإطار إن وجد.

4. مطابقة المنتجات

يشهد العميل عند توقيعه لهذا العقد بمطابقة المنتجات المقتناة للمواصفات المدونة في الأمر والتمتع بالشراء.

ابتداء من تاريخ التوقيع على هذا العقد، يعفى العميل البنك من كل مسؤولية أو التزام بالضمان، ويتنازل صراحة عن أي رجوع على البنك أو كالت طبيعته.

يحل العميل محل البنك في اتخاذ جميع الإجراءات ضد المورد بخصوص العيوب الخفية التي قد تظهر خلال فترة ضمان المنتجات.

حرر في نسختين (02) بـ في.....

العميل:

البنك:

(الاسم والنقب والتوقيع مع كتابة عبارة قرئ وصوبت عليه)

(ختم وأعضاء مدير الوكالة)

Annex1 قائمة الوثائق المطلوبة

	Procédure	Réf. : PR/FI N° Date : 12/04/2022 Version : 00
---	-----------	--

ANNEXE N° 01

LISTE DES DOCUMENTS A FOURNIR

- **Documentation commune :**
 - Demande de financement
 - Acte de naissance
 - Fiche familiale
 - Copie d'une pièce d'identité en cours de validité ; portant le numéro d'identification national unique (NIN)
 - Certificat de résidence datant de moins de trois mois
 - Justificatifs récents des autres revenus ; si existants
 - Facture pro forma des biens de consommation ou du véhicule, à acquérir au nom de la BADR pour le compte du client, accompagnée d'une attestation délivrée par le fournisseur, certifiant que le bien de consommation objet de financement est produit ou assemblé en Algérie
- **Pour les salariés :**
 - Attestation de travail datée de moins d'un mois précisant le caractère indéterminé du contrat de travail (CDI), la confirmation au poste et la date de recrutement
 - Relevé des émoluments récent établi par l'employeur
 - Fiches de paies des trois (03) derniers mois
 - Attestation d'affiliation au service CNAS
 - Relevé de compte bancaire ou postal abritant le salaire du postulant couvrant une période de six (06) mois
 - Engagement irrévocable de domiciliation de salaire (annexe 24) ou demande de dérogation adressée à l'Agence.
- **Retraités :**
 - Attestation de pension délivrée par une caisse de retraite
 - Relevé de compte bancaire ou postal abritant la pension du postulant couvrant une période de six (06) mois.
- **Professions libérales /commerçants :**
 - Copie du registre de commerce authentifiée auprès du CNRC et/ou agrément
 - Statut de création de l'entreprise cas de gérant et/ou associé
 - Rapport de commissaire aux comptes.
 - Avertissement fiscal ou certificat d'imposition CN20 des trois (03) derniers exercices, délivré par les services des impôts
 - Attestation de mise à jour CNAS et/ou CASNOS et extrait de rôle, récent et apurés (les deux, datés de moins d'un mois) à la date du dépôt du dossier de financement
 - Copie de la carte d'identification fiscale

Annex3: الرقص

	Procédure	Réf. : PR/FI N° Date : 12/04/2022 Version : 00
---	-----------	--

ANNEXE N°02

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
ACCUSE DE RECEPTION D'UN DOSSIER DE FINANCEMENT MOURABAHA CONSOMMATION

Groupe régional d'exploitation de.....indice :.....

Agence locale d'exploitation de :.....indice :....

Par le présent document, il est établi la réception auprès des guichets de la BADR d'un dossier de financement déposé par :

- Nom et prénom :.....
- Date et lieu de naissance :.....
- Profession :.....

NATURE ET MONTANT DU FINANCEMENT SOLLICITE :

- FINANCEMENT POUR UN MONTANT DE :DZD
- OBJET DU FINANCEMENT :.....
- MONTANT DE LA MARGE DE BONNE FIN :.....DZD

- DÉLAI DE TRAITEMENT ET DE RÉPONSE AU DEMANDEUR DU FINANCEMENT :**
(48) quarante-huit heures, à compter de la date de dépôt de tous les documents requis
- N.B :**
 - Ce délai est cependant donné à titre très indicatif en raison des compléments de dossiers et d'informations que la demande de financement nécessiterait.
 - Les informations sur le niveau de traitement de son dossier sont données au « demandeur du financement » s'il le désire, en se présentant aux guichets de la BADR et /ou aux Chargés de clientèle finance islamique, de l'agence locale d'exploitation de domiciliation.

QUALITE DU RECEPIONNAIRE DE LA DEMANDE ET DU DOSSIER DE FINANCEMENT DE LA CLIENTELE :

- NOM ET PRENOM :
- QUALITE :
- DATE DE DEPOT :

CACHET ET SIGNATURE

NB : Copie de l'accusé de réception doit être adressé à la DFI et GRE pour la suite des dossiers.

القبول : Annex4

	Procédure	Réf. : PR/FI N°
		Date : 12/04/2022
		Version : 00

ANNEXE N°03

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

« LETTRE DE REFUS »

- Agence domiciliaire :
- Numéro ID Client :
- Numéro compte client :
- Nom et prénom du demandeur :
- Date et lieu de naissance :
- Profession :
- Adresse :
- Numéro de téléphone :

Madame / Monsieur,

Pour faire suite à votre demande de financement, nous avons le regret de vous informer que notre établissement n'a pas convenance à vous octroyer le financement demandé pour les motifs ci-après :

-
-
-
-
-

Pour toute information complémentaire, nous vous prions de bien vouloir vous rapprocher de nos services.

Veuillez agréer Monsieur, nos salutations distinguées.

Fait à le

CACHET ET SIGNATURE

NB : Copie de La lettre de refus doit être adressé au GRE pour le suivi des dossiers.

Annex 5: طلب تمويل مريحة استهلاك

	Procédure	Réf. : PR/FI N° Date : 12/04/2022 Version : 00
---	------------------	--

ANNEXE N°04

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

« LETTRE D'ACCEPTATION »

- Agence domiciliataire :

- Numéro ID Client :

- Numéro compte client :

- Nom et prénom du demandeur :

- Date et lieu de naissance :

- Profession :

- Adresse :

- Numéro de téléphone :

Madame / Monsieur,

Pour faire suite à votre demande de financement, nous avons le plaisir de vous informer que notre établissement est disposé à vous octroyer le financement suivant :

- Type de financement :

- Montant :

- Taux de la marge de bonne fin :

- Date limite d'utilisation :

- Durée d'amortissement :

Cependant, nous attirons votre aimable attention, sur le fait que ce financement ne pourra connaître un début de réalisation que lorsque les réserves bloquantes, citées ci-dessous, auront été levées :

-

-

-

-

-

-

-

Dans l'attente de vous lire, veuillez agréer Monsieur, nos salutations distinguées.

Fait à le
CACHET ET SIGNATURE

NB : Copie de La lettre d'acceptation doit être adressé au GRE pour le suivi des dossiers.

Date d'impr 11

Annex 6 : ترخيص بالإطلاع على الكيزة

	Procédure	Réf. : PR/FI N° Date : 12/04/2022 Version : 00
---	-----------	--

ANNEXE N° 05

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

« DEMANDE DE FINANCEMENT MOURABAHA CONSOMMATION »

A Monsieur le Directeur de la B. A.D.R

AGENCE :
Indice :

Je soussigné(e) M^{me}, M^{le}, M^r :

Né(e) le : à

CIN/PC N° délivré(e) le : Par

Adresse :

N° tel :

Profession :

Adresse professionnelle :

J'ai l'honneur de venir par la présente vous exprimer mon intention de postuler pour un financement MOURABAHA consommation, destiné à l'acquisition du (des) bien(s) désigné(s) ci-dessous :

Objet de financement⁽¹⁾ :

Montant :

Durée d'amortissement :

Dans l'attente d'une suite favorable, veuillez agréer Monsieur, mes salutations distinguées.

**DATE ET SIGNATURE DU CLIENT
PRECEDÉE PAR SON
NOM ET PRENOM**

⁽¹⁾ Indiquer : biens de consommation et/ou véhicule particulier



Annex 7: عقد توكيل للأفراد

	Procédure	Réf. : PR/FI N° Date : 12/04/2022 Version : 00
---	-----------	--

ANNEXE N°06

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
AUTORISATION DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES DES
ENTREPRISES ET DES MENAGES DE LA BANQUE D'ALGERIE

Règlement de la Banque d'Algérie N° 12-01 du 20/02/2012, portant organisation et fonctionnement de la Centrale des Risques des Entreprises et des Ménages

Je soussigné(e) Mr, Mme, Mlle

Fils (fille) de : et de :

Date de naissance : Lieu :

Adresse :

.....

.....

Autorise la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural à consulter la centrale des Risques de la Banque d'Algérie et autorise celle-ci à lui communiquer les renseignements enregistrés à mon nom.

Fait à le

Signature

Date de mise à jour : 12

Annex 8: طلب شراء

	Procédure	Réf. : PR/Fl N°
		Date : 12/04/2022
		Version : 00

ANNEXE N°07

عقد التوكيل للأفراد رقم

الشروط العامة

بين:
بنك الفلاحة و التنمية الريفية، شركة مساهمة ذات رأسمال قدره أربعة و خمسون مليار (54.000.000.000) دج، مقيدة في
السيجل التجاري لولاية الجزائر تحت رقم **0011640 B 00** المالك مقرها الاجتماعي في 17 العنيد عميروش الجزائر، ينوب
عنها في الإضاء على هذا العقد السيد بصفته مدير وكالة

من جهة ويشتر إليه فيما يلي بالبنك أو الطرف الأول

الاسم واللقب:

ابن (ة):

تاريخ الميلاد:

العنوان:

رقم بطاقة الهوية:

عن:

المهنة:

من جهة أخرى ويشتر إليه فيما يلي بالعميل أو الطرف الثاني.

المادة الأولى:

بموجب هذا العقد اتفق الطرفان اللذان يتمتعن بكامل للشروط اللازمة لتعاقد من الاهلية القانونية و الرضا ، على ما يلي:

يركز الطرف الأول بموجب هذا العقد الطرف الثاني في التعاقد مع المورد ثبينة عنه لشراء السلع الاستهلاكية أو السيارة محل
الفاتورة المحررة بتاريخ: تحت رقم: والمرفقة بهذا التوكيل.

يتحمل الطرف الثاني مسؤولية التفاوض مع المورد والاتفاق معه على المواصفات المبينة في الفاتورة أو الفواتير المشار إليها أعلاه
وتسليمه من الشراء وجميع الشروط والأوضاع المتعلقة بشراء السلع الاستهلاكية أو السيارة وكل الأمور الأخرى المتعلقة بتسليمها
وعلى الطرف الثاني أن يوضح المورد في جميع الأوقات أنه يتعاقد نيابة عن الطرف الأول.

يلتزم الوكيل بأن يتخذ كل الإجراءات الضرورية والضمانات اللازمة لعقد الوكالة ولا يلتزم الموكل بأي مقدار مالي زائد على ما
حدد في هذا العقد ولا يتحمل الموكل أية مسؤولية مترتبة عن ذلك.

يكون الطرف الثاني مسؤولا عن تسليم السلع الاستهلاكية أو السيارة محل الفاتورة ويتولى الإشراف على عملية الترتيبات والتجهيزات
والإعدادات اللازمة لكي تكون صالحة للاستعمال.

المادة الثانية:

يتحمل الطرف الثاني مسؤولية الإخلال بالالتزامات المتعلقة بتسليم السلع الاستهلاكية أو السيارة سواء كان هذا الالتزام مقوضا
بموجب القانون أو جرى به العرف.

المادة الثالثة: مفهوم التصدي والتقصير

بند تعديا كل مخالفة من العميل للبند هذا العقد وشروط الوكالة الممنوحة له بموجبه أو بموجب خطابات لاحقة له وكذا كل تصرف
تعمد من قبله ترتب عنه إلحاق ضرر بالبنك.
وبعد تقصير كل تهاون أو إهمال أو تقريط أو سوء تسيير وعدم مراعاة للقواعد المهنية المتعارف عليها أدى إلى إلحاق ضرر
بالبنك.

المادة الرابعة: حل النزاعات

اتفق الطرفان على أن أي خلاف ناشئ عن تنفيذ هذا العقد أو تفسيره لم يتمكن الطرفان من حله ونيا يحال على محكمة الممنوعة
بإقليم.

حرر بـ في

العميل

البنك

Annex 9: تعهد بالشراء أحادي الطرف

	Procédure	Réf. : PR/FI N°
		Date : 12/04/2022
		Version : 00

ANNEXE N° 08

(SUR PAPIER ENTETE)

BON DE COMMANDE

N°...

Agence		Date	
Fournisseur :			
Bien de consommation / Véhicule		Lieu de Livraison	
Prix H.T	T.V.A	Prix T.T.C	Date limite de livraison
- Conformément à votre facture pro forma N°.....			

Conditions :

- La facture définitive devra être établie en deux exemplaires au nom de la BADR pour le compte du client.
- Le règlement est subordonné à la réception de la facture définitive et le Bon de livraison.
- Le fournisseur s'engage à fournir à la BADR, le procès-verbal de livraison/ réception dûment signé sans réserve par la personne mandatée.
- L'exécution de la présente commande implique la disponibilité de la marchandise et l'acceptation sans réserve de nos conciliations nonobstant toutes clauses de vente.
- En cas de non-respect du délai de livraison ou non-conformité de la marchandise aux spécifications techniques, la BADR se réserve le droit d'annuler la commande sans aucune mise en demeure et le fournisseur accepte expressément ces conditions.
- Le fournisseur accepte irrévocablement et inconditionnellement d'accorder à la BADR un délai de rétractation de 03 jours ouvrables à compter de la date de réception du bon de livraison.

N.B. : Bon de commande valable un mois à compter de la date de sa signature.

Cachet et Signature habilitée

Fait à le

	Procédure	Réf. : PR/FI N°
		Date : 12/04/2022
		Version : 00

المادة 11: الترخيص بالخصم
يمنح العميل للبنك بموجب هذا العقد ترخيصاً للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط المتبقية التي أصبحت واجبة الأداء.

المادة 12: الضمانات
يتعهد العميل بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة وذلك لضمان الوفاء بالتزاماته. مصاريف التسجيل والمصاريف المتعلقة بتلك الضمانات على عاتق العميل. يعتمد العميل بإعلام البنك بكل العمليات أو الإجراءات التي تلحق بالضمانات المخصصة للبنك. يمكن للبنك أن يشترط قبل شرائه للسلع الاستهلاكية التي عينها العميل، إمضاء هذا الأخير على تعهد شراء أحادي الطرف للسلعة المعنية.

يمكن للبنك أن يشترط على الأمر بالشراء وديعة ضمان تسمى "هامش الجدية" تمثل تعهداً بجدية هذا الأخير. في حالة إمضاء العميل على عقد المراهقة، تستخدم وديعة الضمان "هامش الجدية" كخصم من سعر البيع. في حالة نكول العميل للتعهد بالشراء أحادي الطرف لأي سبب كان، يمكن للبنك أن يخصم من مبلغ وديعة الضمان (هامش الجدية) كل مبلغ يمثل الضرر الفعلي الذي تكبدته نتيجة لعدم احترام الأمر بالشراء للتعهد.

المادة 13: التزامات العميل
يأنزّم العميل إلى غاية التسديد الكلي للمبالغ المستحقة للبنك بموجب هذا العقد بما يلي:

- عدم إنشاء التزامات مالية جديدة تؤثر في قدرته على التسديد.

المادة 14: فسخ العقد
يفسخ العقد وجميع التزامات الأطراف المتعاقدة في حالة:

- عدم دخول العقد حيز التنفيذ في الأجل المحددة ضمن الشروط الخاصة لمدة استعمال التمويل.
- عدم تسديد المبالغ واجبة الأداء.

كما يحتفظ البنك بحق إلزام العميل على التسديد الفوري لكل قيمة الدين مع تحميله جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق في الحالات التالية:

- عدم صحة تصريحات العميل.
 - استعمال التمويل لأغراض غير تلك المتفق عليها.
 - عدم الوفاء بإحدى الضمانات أو الإحتياطات غير المتعلقة بالتمويل.
 - تكرار تسجيل اعتراضات على حساب المدين أو حوادث الدفع على الشيكات.
 - عدم احترام أحد بنود هذا العقد.
- يحتفظ البنك كذلك بحق إلزام العميل بدفع جزء أو كامل المبلغ المتبقى المستحق، في حالة التأخر أو عدم التسديد بدون عنق محقق.

المادة 15: احترام الأجل
يتعهد العميل بدفع أقساط الدين عند حلول الأجل المبينة في الشروط الخاصة.

المادة 16: تسوية النزاعات
كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذا العقد، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية التي تقع في إقليم اختصاصها.

المادة 17: اختيار الموطن
لتنفيذ هذا العقد يختار الأطراف الموطن في العنوانين السابقة الذكر.

المادة 18: تسجيل العقد
يخضع هذا العقد لإجراءات التسجيل أمام إدارة الضرائب المختصة إقليمياً.

المادة 19: دخول حيز التنفيذ
يدخل العقد حيز التنفيذ ويبدأ سريته بمجرد توقيعه من قبل الأطراف حسب الشروط المنصوص عليها.

في تاريخ

العميل

البنك

* يجب أن يبين إمضاء العميل بالعمارة * قرئ وصودق عليه

	Procédure	Réf. : PR/FI N°
		Date : 12/04/2022
		Version : 00

(الساكنة)

المعين فيما يلي بالعمل من جهة أخرى.

يعتبر هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية التمويل بصيغة المراجعة الموقعة بين العميل والبنك.

خصوصيات البيع بالمراجعة1. بيانات السيارة

إن خصائص السيارة المقتاة من طرف البنك طبقاً للأمر والرد بالشراء المقدم من طرف العميل هي تلك المدرجة في الفترة
التسويقية رقم..... المزودة في..... والملحقة بهذا العقد، والتي تعتبر جزءاً
لا يتجزأ منه:

سيارة سياحية جديدة من نوع:

الصفحة:

الطراز:

اللون:

الرقم التسلسلي (N° Chassis):

اسم المورد:

2. ثمن البيع

يشمل ثمن بيع السيارة من البنك للعميل جميع الرسوم والمصاريف المختلفة، بالإضافة إلى هامش ربح البنك، والمتصل فيما يلي:
ثمن شراء السيارة (1): دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
هامش الربح (2): دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
الرسم على القيمة المضافة (3) دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
إجمالي ثمن البيع المتوسط (1+2+3): دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
دفعة هامش الجدية: دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
إجمالي الثمن المقسط: دج (بالأرقام)..... دج (بالحروف)
مدة التسديد: شهر.

يتم تسليم العميل جدول تسديد يحدد مبلغ وعدد الأقساط وتواريخ استحقاقها.

3. تصريحت العميل

يصرح العميل بأنه على علم بخصائص السيارة محل هذا العقد علماً كافياً وافهماً للجهاة، وبمطابقتها للمواصفات المتفق عليها بين
الطرفين.

يتم اقتناء السيارة من البنك، وتسليمها للعميل على نفقته ابتداء من تاريخ توقيع هذا العقد.

كما يصرح العميل للبنك بأنه غير متابع قضائياً وأنه ليس محل محاكمة أية كانت طبيعتها، وأنه غير خاضع لتدابير إدارية تحول
دون توقيع هذا العقد أو تنفيذه.

ويصرح أيضاً بأنه لم يتم بتسديد أي تسبيق للباقي ولو على سبيل الحجز أو لضمان توفير السيارة محل عقد المراجعة، وبأنه قام
بالغاء كل تسبيق تم تسديده للباقي في هذا الإطار.

4. الضمانات والتأمينات

Annex 10 : اتفاقية التمويل بصيغة مربحة للأفراد

	Procédure	Réf. : PR/FI N° Date : 12/04/2022 Version : 00
---	-----------	--

ANNEXE N°10

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج مت رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة مقرها الرئيسي بالجزائر 17 شارع العقيد صبروش

اتفاقية التمويل بصيغة المربحة للأفراد

بين:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره أربع وخمسون مليار دينار جزائري 54.000.000.000 دج المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00 ب 0011640، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد صبروش، والممثلة من طرف السيد(ة):

بصفته مدير وكالة..... ويعموب صلاحيات المخولة له لإبرام هذا العقد.

المعين فيما يلي: البنك

جهة

و:

الاسم واللقب:

الجنس (م/ة):

تاريخ الميلاد:

العنوان:

رقم بطاقة الهوية:

عن:

المهنة:

المعين فيما يلي: العميل

من جهة أخرى

حيث أتوا واتفقا على ما يلي:

بموجب هذا العقد، يمنح البنك للعميل المذكور أعلاه بالتقيد في الحساب الدائن للعميل رقم:..... المقترح لدى الوكالة..... تمويل بصيغة المربحة حسب الشروط العامة والخاصة المحددة كما يلي:

فهرس

أ. الشروط الخاصة للتمويل

ب. الشروط العامة للتمويل

المادة 01 موضوع التمويل

المادة 02 مبلغ التمويل

المادة 03 صلاحية العرض

المادة 04 مدة التمويل

المادة 05 هامش الربح

المادة 06 الرسم

المادة 07 استعمال التمويل

المادة 08 كيفية التمدد

المادة 09 غرامات التأخير

المادة 10 التسييد المسبق

المادة 11 الترخيص بالخصم

المادة 12 الضمانات

المادة 13 التزامات العميل

Annex11: عقد بيع مربحة الساعة

	Procédure	<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="padding: 2px;">Réf. : PR/FI N°</td> </tr> <tr> <td style="padding: 2px;">Date : 12/04/2022</td> </tr> <tr> <td style="padding: 2px;">Version : 00</td> </tr> </table>	Réf. : PR/FI N°	Date : 12/04/2022	Version : 00
Réf. : PR/FI N°					
Date : 12/04/2022					
Version : 00					

ANNEXE N°11

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة بالأسهم ذات رأسمال قدره أربعة وخمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000 دج) المسجل بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/11640 ب 00، الكائن مقره الاجتماعي بلجيزانز العاصمة 17 شارع العقيد حميروش لجزائر

عقد بيع مربحة للسلع الاستهلاكية للأمر بالشراء

بالإشارة إلى:

- الإطار العام الذي يتضمن الشروط العامة للتعامل والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

- طلب التمويل الموقع من طرف العميل والمتضمن التعهد بالشراء المرفق بالعقد والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من العقد.

- عقد الوكالة (إن وجد) الموقع من الطرفين والمتضمن توكيل العميل بمهمة اختيار المورد والتفاوض معه وتقرير مواصفات وكميات وخصائص وثمان شراء السلع الاستهلاكية المراد شرائها وتعيين وتسليم السلع الاستهلاكية نيابة عن البنك وبناء على ذلك فقد تم الاتفاق والتراضي على ما يلي:

الموقعين:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر)، شركة بالأسهم ذات رأسمال قدره أربعة وخمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000 دج) المسجل بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/11640 ب 00، الكائن مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد حميروش لجزائر.

ممثل من طرف السيد (ة):

بصفته:

المعين من طرف البنك من جهة.

الاسم واللقب:

لكن (ة):

تاريخ الميلاد: مكان الميلاد:

العنوان:

رقم بطاقة الهوية: -الصادرة في:

عن:

المهلة:

المعين فيما يلي بالعميل من جهة أخرى.

يعتبر هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية التمويل بصيغة المراجعة الموقعة بين العميل والبنك.

خصوصيات البيع بالمراجعة

1- مواصفات المنتج

إن خصائص المنتجات المعتمدة من طرف البنك طبقاً للأمر والتعهد بالشراء المقدم من طرف العميل هي تلك المدرجة في الفاتورة المبدئية رقم: الموزعة في: والملحقة بهذا العقد، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه:

اسم الصانع:

نوع المنتجات:

Annex 12 : عقد بيع مرباحة للسيارات

	Procédure	Réf. : PR/FI N° Date : 12/04/2022 Version : 00
---	-----------	--

ANNEXE N° 12

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره أربعة وخمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000 دج)، المقيدة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 0011640/00، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر تر 17 شارع العقيد عميروش العاصمة.

عقد بيع مرباحة السيارات للأمر بالشراء

بالإشارة إلى:

- الإطار العام الذي يتضمن الشروط العامة للتعامل والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

- طلب التمويل الموقع من طرف العميل و المتضمن الوعد بالشراء المرفق بالعقد والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من العقد.

- عقد الوكالة (إن وجد) الموقع من الطرفين والمتضمن تفويض العميل بمهمة اختيار المورد والتفاوض معه وتقرير مواصفات وكميات وخصائص وثمان شراء السيارة المراد شرائها وتعيين وتسليم السيارة نيابة عن البنك.

وبناءً على ذلك فقد تم الاتفاق والتراضي على ما يلي:

الموقعين:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر)، شركة مساهمة ذات رأسمال قدره أربعة وخمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000 دج)، المقيدة بالسجل التجاري للجزائر تحت رقم 0011640/00، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش الجزائر.

ممثل من طرف السيد (ة):

بصفته:

المعين من طرف البنك من جهة.

و

1. الاسم واللقب:

إبن (ة):

تاريخ الميلاد: مكان الميلاد:

العنوان:

رقم بطاقة الهوية: الصادرة في:

عن:

المهنة:

2. السيد (ة) الكفيل(ة):

المولود(ة) بـ: في:

المهنة:

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية أو رخصة القيادة

رقم:

الصادرة بتاريخ:

عن:

Annex 13: ترخيص بالتسليم

	Procédure	Réf. : PR/FI N° Date : 12/04/2022 Version : 00
---	-----------	--

ANNEXE N° 13

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Ordonnateur : Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

Agence : Indice :

Adresse :

Tél :

Fax :

Destinataire

Fournisseur :

Adresse :

Tél :

Fax :

AUTORISATION DE LIVRAISON

N°

En se référant à notre offre d'achat N° du/...../....., nous avons l'honneur de vous demander de bien vouloir procéder à la livraison de la Marchandise repris(e) ci-dessous au profit de notre relation :

- Nom et prénom du Bénéficiaire :
- Profession :
- Adresse du Bénéficiaire.....
- Date et lieu de naissance
- Numéro de téléphone :

Désignation	Qte	OBS

NB : La présence de l'intéressé désigné ci-dessus est obligatoire lors de la livraison, la Banque dégage toute responsabilité quant à la livraison de la marchandise au profit de personne autre que celle désignée dans la présente autorisation.

Cachet et signature de la Banque

Fait à le

Annex 14: تفويض بالافتتاح التلقائي

	Procédure	Réf. : PR/FI N° Date : 12/04/2022 Version : 00
---	-----------	--

ANNEXE N°14

**« AUTORISATION DE PRELEVEMENT D'OFFICE SUR LE COMPTE OUVERT
AUPRES DE LA BANQUE & ENGAGEMENT DE PROVISIONNEMENT »**

Je soussigné(e), M/Mme, autorise la BADR Banque A.L.E....., à prélever de mon compte islamique ouvert sous le N°..... et aux dates convenues sur l'échéancier de remboursement issu de mon financement Mourabaha consommation, les montants exigibles et m'engage par ailleurs à maintenir au compte sus cité ou à y constituer avant la date d'échéance, une provision suffisante permettant son règlement .

**SIGNATURE DU CLIENT
PRECEDEE PAR SON
NOM ET PRENOM**

Fait à.....Le.....

	Procédure	Réf. : PR/FI N°
		Date : 12/04/2022
		Version : 00

يحتفظ البنك بحق مطالبة العميل بالكتابة الضمانية والتأمينات التالية:

- التأمين على الرفاء والعجز الكلي، على أن يكون التأمين تكافليا ما أمكن ذلك، ويفضل الاقتصار على التأمين التكافلي الذي توافق عليه الهيئة الشرعية للبنك حال وجوده كما يجب تجديده سنويا إلى غاية التسديد الكلي للأقساط.
- رهن تام للسيارة محل المرابحة لصالح البنك مع تقديم نسخة من البطاقة الرمادية مشفوعة بعبارة تدل على أن السيارة موهونة لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا في أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوما من تاريخ استلام العميل للسيارة.
- التأمين على السيارة تأميناً شاملاً من كل الأخطار طيلة مدة التمويل، والذي يجب تجديده إلى غاية التسديد الكلي للأقساط.

ويعتبر هذا العقد لاغياً بقوة القانون في حالة عدم تقديم العميل الضمانات والتأمينات المطلوبة في أجلها المحددة.

5. مطالبة السيارة

يشهد العميل عند توقيعه لهذا العقد بمطابقة السيارة المكتتاة للمواصفات المدونة في الأمر والردع بالشراء.

ابتداءً من تاريخ التوقيع على هذا العقد، يعني العميل البنك من كل مسؤولية أو التزام بالضمان، ويتنازل صراحة عن أي رجوع على البنك أبداً كانت طبيعته.

يحل العميل محل البنك في اتخاذ جميع الإجراءات ضد المورد بخصوص العيوب الخفية التي قد تظهر خلال فترة ضمان السيارة.

حرر في نسختين (02) بـ : في:/../.....

البنك :

(ختم وإمضاء مدير الوكالة)

العميل :

(الاسم واللقب والتوقيع مع كتابة عبارة قرئ وصدق عليه)

الكفيل:

(الاسم واللقب والتوقيع مع كتابة عبارة قرئ وصدق عليه)

Annex 24: ترخيص بتوطي الكاتب

Annex 24

Date :

ENGAGEMENT IRREVOCABLE DE DOMICILIATION DE SALAIRES

Faisant suite à la demande de notre employé (e), Mme/Mlle/M. datée du et ayant pour objet la domiciliation de ses salaires en vos guichets, nous soussignés, déclarons nous engager en vertu de la présente, irrévocablement et inconditionnellement à transférer à chaque fin de mois (période de virement variant selon chaque employeur), le salaire mensuel net ainsi que tous les dus de notre employé (e) sus nommé (e) à son compte N° ouvert sur les livres de votre Agence BADR et ce jusqu'à remboursement total de sa dette vis-à-vis de votre Banque. Aussi, et en cas de cessation de la relation de travail, nous nous engageons à informer sans délais la BADR Banque et nous procéderons au virement de son solde tout compte, indemnités ou prime de départ et/ou licenciement, et ce en remboursement partiel ou intégral de la créance détenue par la BADR Banque. Cet engagement demeurera valable et ne cessera de produire ses effets qu'à la réception d'un écrit de votre part nous demandant l'interruption de la domiciliation des salaires, et ce sous notre entière responsabilité. Le présent engagement est délivré pour servir et valoir ce que de droit.

Fait à AIN TEMOUCHENT,

le

Signature de l'intéressé (e)

Signature et cachet de l'employeur

(Responsable habilité)